مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العدد الثالث (3) مارس 2021

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتـــاج العلمي في مجـال العلوم الاقتصـــادية والإدارية والمالية والسياسية.

تصدر مرة في السنة عن مركـز البحـوث والدراسات الاقتصادية.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا

www.uot.edu.ly/eco

مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العدد الثالث – مارس/2021

Journal of Research and Economical Studies (JRES)

3rd ISSUE 2021/mm

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير — مدير هيئة التحرير

أ. د. محمود المغبوب — د. حميدة ميلاد أبورونية

تصميم وتنفيذ

أ. مهاب نجم الدين بن عرفة

الهيئة الاستشارية للمجلة

د. سليمان سالم الشحومي — د. نوزارد الهيثي

د. محمود الهادي حمودة — د. عبدالمجيد الكوت

- لا يجوز إعادة طبع البحوث المنشورة إلا في حالة الحصول على موافقة كتابية من قبل هيئة التحرير.
- البحوث تعبر عن رأي الباحثين ولا تعبر عن رأي هيئة التحرير بالضرورة.
- هيئة التحرير ترحب دائماً بكل ما يردها من دراسات وأبحاث علمية في مجال اختصاص المجلة.

هذا العدد مهداء إلى

أ.د/ فرحات شرننة

الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((إنَّ الله عزَّ وَجَلَّ وملائكته، وأهل السَّمٰوات والأرضين، حتَّى النَّملة في جحرها، وحتَّى الحوت ليُصلُّون علىٰ معلِّم النَّاس الخير))

الترمذي (50/5 ، رقم 2685)

الافتتاحية

السيد/ القاريء الكريم

تحية طيبة وبعد،،،

في الوقت الذي نقدم إليكم هذا العدد من المجلة، والذي يتناول موضوعات ذات أهمية في مجال الاقتصاد والسياسة، فقد حرصت أسرة التحرير على جودة الاختيار، والتنوع للبحوث المنشورة، بحيث تضيف إضافة إيجابية لعقل القاريء والباحث على حد السواء. ولكن يظل هناك ملاحظات حول ماينشر مهما كان الحرص على عنصر الاتقان والجودة في الكتابة موضوعيا وشكلياً، لأن الأفكار المبدعة لا تنبثق بصورة كاملة، بل أنها مزيج مربك من الخبرة والآمال والإلهام، تاتي كالوميض في ظل الأنوار الساطعة، مترددة، غير أكيدة من ردة فعل القاريء المحتملة. تنشأ وتتطور، محذرة من تغير التفاعلات والظروف.

إن الأفكار، كلما قلت، لاتنبثق بصورة كاملة، ولقد ساهمت قوتان في تشكيل عالم الأفكار الاقتصادية والسياسية اليوم:

أولهما تغير الظروف، إذ تغير العالم بقوة خلال العقدين الماضيين، كما إن القواعد الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية التي تطبق اليوم تحمل في طياتها علاقة شحيحة بقواعد العقدين الماضيين. فمع إتساع الاقتصاد العالمي، حلت نظرة متوحدة حول تجارة العالم لا تحدها الحواجز القومية والوطنية.

اما القوة الثانية التي حددت المسرح الاقتصادي العالمي فهي بروز اقتصاد الشركات الكبرى كالقوقل (Google) والآمازون وبلومبرغ (Bloomberg) ونيكاي (NIKKEI) وتويتر، حيث أصبحت هذه الشركات رواد للاقتصاد العالمي المباشر، وغيرت مفهوم العالم الاقتصادي الحقيقي، فقد أصبحت التحالفات المتقاطعة الحدود، والمبنية على الإستراتجية العالمية مهمة وحيوية للصناعات المحلية للدول الكبرى بهدف فتح أسواق جديدة. فلا يمكن لأي شركة ان تتعامل وحدها مع الأسواق العالمية وان تخدمها بفعالية، مهما وجدت نفسها قوية ومسيطرة. إننا

نرى اليوم أمثلة من التحالفات المتقاطعة الحدود يوميا تقريبا في مجال المصارف وشركات الطيران، والتجزئة، وتوليد الطاقة وقطاع تقنية المعلومات.

وعليه فان العولمة كحقيقة لا يمكن تجاهلها، ليس بسبب الإدارة ونظريات الأعمال فقط، بل بسبب التقدم التكنولوجي المفاجئ. فالمنافسة بين المصارف لم تعد ترتكز على الخدمات المصرفية فقط بل على اكتساب التكنولوجيا المتقدمة.

وهذه التوجه العالمي دفع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس أن تطور من مناهجها وأسلوب التعليم القائم بها، فأصبحت " تفكر عالميا وتعمل محليا " لمواكبة التطور السريع في عالم بلا حدود، حيث يتحرك بسرعة، مما يتطلب منها التوظيف الفعال للتكنولوجيا مع مواكبتها لكل جديد في عالم الاقتصاد والسياسة، حيث تتأثر الاقتصاد والسياسة الداخلية إلى حد كبير بالعالم الخارجي.

ومن منظور كلي، فإن ليبيا يجب أن تتّكل على نفطها وثرواتها المعدنية كي تصبح لاعبا إقليميا رئيسيا. فبإمكانها اكتساب ثروتها ومهاراتها عبر استثمار الآخرين في هذا العالم على أراضيها. ويجب عدم اعتبار هذا الامر بعد الآن تهديدا، بل مصدرا هائلاً بالفرص.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. محمود عبدالحفيظ المغبوب

رئيس هيئة التحرير

2021/07/07

طرابلس – ليبيا

نبذة عن مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

التعريف بالمجلة:

مجلة دورية علمية محكّمة تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم المختلفة، تصدر مرتين في السنة عن قسم البحوث والإستشارات والتدريب بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس – ليبيا، تهدف إلى منح الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر إنتاجهم العلمي وفق ضوابط علمية تخضع لمعايير البحث العلمي وتلتزم بقوانين الملكية الفكرية.

الرؤية:

التميز والريادة في نشر الإنتاج العلمي المحكّم.

الأهداف:

1- أن تكون مرجعاً علمياً محكّماً في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية.
2- تلبية رغبات الباحثين والأكاديميين في نشر إنتاجهم العلمي.
3- المساهمة في إثراء عالم المعرفة بنشر الإنتاج العلمي المحكّم.

ضـوابط النشر:

1- يقدم الباحث تعهداً (حسب النموذج المعد لذلك) يفيد بأن الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لم يسبق نشره بأي صورة، وأنه غير مقدم للنشر لأي جهة أخرى، وأنه ليس ملخصاً لأي انتاج علمي سبق نشره.
2- يخضع كل الإنتاج العلمي المقدم لغرض النشر في المجلة لبرنامج (Software) معتمد لغرض الكشف عن أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية (السرقة الأدبية) (Plagiarism) للتأكد من أمانته العلمية.
3- في حالة ثبوت أية مخالفات لقوانين الملكية الفكرية يمنع مقدم الانتاج العلمي من النشر في المجلة بشكل نهائي.
4- يقدم الإنتاج العلمي في ثلاثة نسخ ورقية (Hardcopy) على مقاس (A4)، بالإضافة إلى نسخة واحدة على قرص مدمج (CD) مكتوباً ببرنامج (Word) تحت نظام التشغيل (Windows).
5- لهيئة التحرير حق الفحص المبدئي للإنتاج العلمي المقدم للنشر وتقرير أهليته للتحكيم أو رفضه.

6- لهيئة التحرير حق طلب أي مستندات تراها ضرورية لإتمام عملية الفحص المبدئي أو التحكيم،على سبيل المثال لا الحصر: (نماذج تحليل البيانات الاحصائية- صحائف الاستبانة المملؤة من قبل المستجوبين- التقارير..الخ).

7- تعبئة نموذج التعارف الخاص بالمجلة الذي يحتوي على بعض البيانات الضرورية للاتصال بالباحث.

8- تكون فترة استلام الإنتاج العلمي من قبل الباحثين حسب المدة المذكورة في إعلان فتح قبول الإنتاج العلمي للنشر في المجلة.

9- يتم استلام الإنتاج العلمي لغرض نشره في المجلة عن طريق اليد أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة.

10- تعطى الأولوية في النشر للإنتاج العلمي التطبيقي (العملي)، كما تعطى الأولوية أيضا للإنتاج العلمي الذي يعالج مشاكل قائمة تمس ليبيا.

11- يخضع ترتيب الإنتاج العلمي للنشر في المجلة تبعاً لاعتبارات فنية تحدد من قبل هيئة التحرير.

12- كل الاراء الواردة في الإنتاج العلمي تعبر عن أصحابها فقط، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.

ضوابط التحكيم:

1- يخضع أي إنتاج علمي للتحكيم من قبل محكّمين تختارهم هيئة التحرير ممن يشهد لهم بالتفوق الأكاديمي والعلمي.

2- تكون عملية التحكيم سرية (لا يتم ذكر اسم الباحث ولا اسم المقيم).

3- يعبأ نموذج خاص بالتحكيم يحتوي على قسمين القسم المفصل: والذي يتم فيه ذكر الملاحظات الخاصة بالإنتاج العلمي بخط اليد وبشكل مفصل. أما القسم المختصر: فيتم فيه منح الإنتاج العلمي (درجات) لكل بند حسب اهميته، يكون مجموع الدرجات 100 درجة.

4- هناك ثلاثة احتمالات لنموذج التقييم وهي: (1- صالح للنشر بدون أي تعديلات 2- صالح للنشر بتعديلات 3- غير صالح للنشر).

5- كل إنتاج علمي يتحصل على أقل من 70 درجة من أصل 100 درجة في نموذج التقييم يعتبر غير صالح للنشر بشكل تلقائي.

6- على هيئة التحرير متمثلة في مدير التحرير او من يخوله القيام بتبليغ نتيجة التقييم للباحث في مدة لا تتجاوز 15 يوماً من تسلّم نموذج التقييم النهائي وبالطريقة التي يراها مناسبة في حينه.

7- في حال وجود تعديلات ترسل للباحث لإجراء التعديل في مدة لا تتعدى 30 يوماً.

8- هيئة التحرير لا تتحمل أية مسئوليات عن التأخر من قبل الباحث في استلام نتيجة التقييم أو القيام بالتعديلات وذلك حسب المدة المحددة في الفقرتين السابقتين (5،6).

9- في حالة وجود ملاحظات من قبل الباحث عن التقييم يقوم الباحث بسرد ملاحظاته مكتوبة (في النموذج المخصص لذلك) ثم تحال بعد ذلك إلى اللجنة الاستشارية العلمية للمجلة للبث فيها.

قواعد كتابة الإنتاج العلمي:

1- يجب أن لا يتجاوز الإنتاج العلمي المقدم للنشر (25) صفحة مقاس (A4)، متضمنة الملخص باللغة العربية وكذلك قائمة المراجع.

2- يكتب عنوان الإنتاج العلمي، واسم الباحث، أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة (الهاتف والبريد الإلكتروني)، على صفحة مستقلة قبل صفحات الانتاج العلمي.

3- يعد ملخص للإنتاج العلمي، على أن لا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (200) كلمة.

4- يلي الملخص: كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان الانتاج العلمي)، تعبر عن المجالات التي يتناولها الانتاج العلمي.

5- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (12).

6- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (9).

7- تستخدم الأرقام العربية (, 1-2-3...) في جميع ثنايا البحث.

8- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

9- يراعى في كتابة الإنتاج العلمي عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في المتن صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوايتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.

10- تدرج الرسوم البيانية والأشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها.

11- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها. أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول.

12- لابد من الإشارة إلى المصادر والمراجع أسفل كل شكل أو جدول.

13- يراعى في أسلوب التوثيق داخل المتن وفي قائمة المراجع والمصادر للمراجع باللغتين العربية والانجليزية أسلوب نظام جمعية علم النفس الامريكية (APA-6th) الاصدار السادس (American Psychological Association- 6th)، حيث يشار إلى المرجع في المتن بعد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي: (اسم عائلة المؤلف "اللقب"، سنة النشر، رقم الصفحة).أما الترتيب في قائمة المراجع فيكون على النحو التالي : (كنية المؤلف "اللقب"، اسم المؤلف، اسم الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبع). ولمزيد من معلومات التوثيق ينصح بالرجوع إلى النظام المعتمد بالمجلة (APA-6th).

14- لا تتجاوز نسبة الاقتباس الحرفي لـ 15% من كل البحث على أن يكون الاقتباس الحرفي مشاراً إليه بعلامتي التنصيص " ".

15- لا يسمح بالاقتباس الحرفي إلاّ في المواضع التي تتطلب ذلك حسب مناهج وطرق وأساليب البحث العلمي المعتمدة.

16- لابد أن يحتوي الانتاج في شكل عنوان مستقل بالترتيب على النحو التالي: (الملخص- الكلمات المفتاحية – المقدمة – الدراسات السابقة – المشكلة – الأهداف- الفرضيات أو التساؤلات- الاهمية- مجتمع وعينة الدراسة- الاسلوب الاحصائي المستخدم- الاطار النظري (الأدبيات)- الاطار العملي (عرض التحليل الاحصائي والتعليق على الجداول بما يخدم الفرضيات أو التساؤلات والأهداف)- النتائج- التوصيات- قائمة المراجع والمصادر- الملخص (إذا كانت الدراسة باللغة العربية يكون الملخص باللغة العربية والعكس).

المحتـويات

العنـــــوان		الصفحة
البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار: العراق حالة دراسية	د. نوزاد الهيتي	10
ليبيا : أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل لاقتصاد انتاجي تنافسي	د. حميدة أبورونية	36
الهيكل التمويلي وأثره على السيولة المصرفية: دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2008-2016	د.الصادق إمحمد عبدالله أ. محمد عامر أبوشهيوة	56
تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات بين الخصائص والمعوقات والمخاطر	أ.أمينة محمد سالم علي	89
مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية بمصرف الوحدة	د. سامية محمد أبوعجيلة د. سمية عمار أعمار	114
الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية مقترح مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد	مقدم من الطالب عبدالمجيد الهادي الرتيمي	146

البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار: العراق حالة دراسية

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي[1]

1. المقدمة

تحظى دراسات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبية باهتمام بالغ من مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية، وكذلك المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية والإقليمية ذات الصلة بدراسات بيئات الاستثمار وضمانه، والتي وضعت المؤشرات الخاصة بجاذبية الاستثمار وضمان الاستثمار، كما قامت الدول بإنشاء الأجهزة والهيئات الوطنية التي تعنى بالترويج للاستثمار الأجنبي وجذبه بمختلف أنواعه.

اهتمت جمهورية العراق بتوفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهو ما أكدت عليه رؤية العراق 2030 التي أشارت إلى ضرورة تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي مستدام ومتنوع يتم من خلال تحفيز ريادة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها عبر تشريع القوانين جديدة للشركات وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار والعمل في البلاد

وفي هذا الإطار، فقد قامت الدولة بتطوير القوانين واللوائح المعنية بالاستثمار والبيئة الاستثمارية، كقانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006 الذي احتوى على جملة من المزايا والامتيازات والتسهيلات للمستثمر الأجنبي لجذبه للاستثمار في العراق.

كما قامت الدولة بتأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار عام 2007 والتي تعنى بتوفير كافة التسهيلات والاجراءات المتعلقة بالمستثمرين الذين يسعون لجلب رؤوس اموالهم الى العراق عن طريق تسهيل سير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تواجه المستثمرين، والمساعدة في جمع المعلومات المهمة، تبسيط الاجراءات الادارية التي تواجه المستثمرين الأجانب عند سعيهم للدخول للاستثمار في العراق.

[1] الهيتي نوزاد، استاذ الاقتصاد السياسي، كبير المستشارين بوزارة الخارجية، المعهد الدبلوماسي، دولة قطر

2. المشكلة البحثية

أثار العديد من الباحثين الأهمية الكبيرة لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة بوصفها مدخلاً رئيساً لنجاح الاقتصاد الوطني في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتجه البحث إلى تحديد المؤشرات الدولية التي من خلالها يتم التعرف على مدى جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي ، كما يحاول هذا البحث تقييم الواقع الراهن للإطار المؤسسي والتشريعي الذي يعمل في ظله المستثمر الأجنبي ومدى ملاءمته لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الواردة، وصولاً في الأخير لوضع مقترحات لتطوير البيئة الاستثمارية بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية على الصعد الدولية والإقليمية.

3. أهداف البحث

- بيان الإجراءات والتشريعات ذات العلاقة بالبيئة الاستثمارية في جمهورية العراق.
- تحليل الواقع الاستثماري وجاذبية الاستثمار بجمهورية العراق من واقع مؤشر ضمان الذي يصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- قياس الفجوة الاستثمارية بين العراق والدول المتقدمة، ودول مجلس التعاون الخليجي.
- الخروج بتوصيات تضمن تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، وتعزز من جهود الدولة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

4. فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بأنه كلما تحسنت البيئة الاستثمارية، كلما ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها، وكلما تدهورت بيئة الاستثمار بجوانبها كافة لاسيما الأمنية كل قلت الاستثمارات الأجنبية الواردة.

5. منهجية البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات ذات الصلة بالبيئة الاستثمارية وضمان جاذبية الاستثمار في العراق، بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لمناخ الاستثمار في البلدان العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، وتقارير الاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *"UNTACD"* .

6. هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث ومقدمة وخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات، فخصص المبحث الأول لبيان الأطر التشريعية والمؤسسية المنظمة لبيئة الاستثمار، واشتمل المبحث الثاني على تحليل البيئة الاستثمارية من خلال بعض المؤشرات الدولية ذات الصلة بالمناخ الاستثماري، بينما تناول المبحث الثالث تقييم عملية الجذب الاستثماري في العراق بالاعتماد على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، وجاء المبحث الرابع والأخير لتسليط الضوء على انعكاسات تحسن بيئة الاستثمار على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للعراق. واشتملت الخاتمة على أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

7. المبحث الأول- الإطار العام التشريعي والمؤسسي

يُنظم عمل النشاط الاقتصادي بقطاعاته كافة في جمهورية العراق من خلال جملة من التشريعات والأنظمة التي تؤثر على بيئة الاستثمار سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفيما يلي توضيحاً لذلك:

أولاً- التشريعات والقوانين

قامت السلطات العراقية بعد عام 2003 بتشريع العديد من القوانين التي تسهم في خلق بيئة محفزة للاستثمار كقانون الاستثمار الأجنبي، وقانون الشركات، وقانون العمل، وقانون تنظيم الوكالات التجارية، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها من القوانين التي تشجع على إيجاد مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية، وفيما بيان بأهم هذه القوانين:

أ- قانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (14) لعام 2010

يهدف القانون الاتحادي رقم (41) لسنة 2010 بشأن تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إلى تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة بالمجتمع التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية.

ويساعد هذا القانون على تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية من خلال توفير بيئة محفزة للمنشآت من أجل تعزيز الفاعلية والتنافسية ومصلحة المستهلك وتحقيق تنمية مستدامة في

الدولة والمحافظة على سوق تنافسية محكومة بآليات السوق بما يتفق مع مبدأ الحرية الاقتصادية من خلال حظر الاتفاقيات المقيدة وحظر الأعمال والتصرفات التي تقضي إلى إساءة استغلال لوضع مهيمن، ومراقبة عمليات التركز الاقتصادي وتجنب كل ما من شأنه الإخلال بالمنافسة أو الحد منها أو منعها [1].

ب- قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 المعدل لسنة 2004

يهدف هذا القانون الى تنظيم الشركات، وحماية الدائنين من الاحتيال وحاملي الأسهم من تضارب المصالح ومن سوء تصرف مسؤولي الشركة ومالكي الأسهم، والمسيطرين على شؤونها فعلياً، علاوة على تعزيز توفير المعلومات الكاملة للملاك المتعلقة بقرارات تؤثر على استثماراتهم وشركاتهم.

أن من أهم مزايا القانون والذي يتضمن (221) مادة موزعة على (4) فصول هو أنه جامعٌ للعديد من المسائل المتعلقة بتنظيم عمل الشركات التجارية طبقاً للمتغيرات العالمية وخاصة ما يتعلق بحماية حقوق المساهمين والشركاء، وتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات، واستحداث الشركات القابضة، وحصر حق طرح أوراق مالية للاكتتاب العام للشركات المساهمة، وتنظيم عقود تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة [2].

ت- قانون الاستثمار الأجنبي رقم (13) لعام 2006 المعدل لسنة 2015

تنظم أنشطة الاستثمار الأجنبي بجمهورية العراق بمقتضى القانون الاتحادي للاستثمار رقم (13) لعام 2006 المعمول به والذي تم تعديل بعض فقراته عام 2015. وتتمثل أهداف هذا القانون كما جاء في نص المادة (2) منه بما يلي:

- تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية العراق.
- المساهمة في تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع.
- تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين.
- العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.
- توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري العراقي [3].

ويتمتع المستثمر الأجنبي بموجب القانون رقم (13) وتعديلاته بالمزايا الآتية :

أولاً: إخراج رأس المال الذي ادخله إلى العراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون وتعليمات البنك المركزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه كافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى.

ثانياً: يحق للمستثمر الأجنبي

أ- التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة، ولا يمنع من ذلك وجود عقارات ضمن موجودات الشركات المذكورة

ب- تكوين المحافظ الاستثمارية في الأسهم والسندات

ثالثاً: استئجار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائما على ألا تزيد على (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وأن تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني.

رابعاً : التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية يعتبرها ملائمة.

خامساً : فتح حسابات بالعملة العراقية او الأجنبية أو كليهما لدى أحد المصارف في العراق او خارجه للمشروع المجاز [4].

وتشير المادة (12) من القانون يضمن هذا القانون للمستثمر ما يأتي:

1- يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم إمكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة.

2- منح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق.

3- عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأحكام هذا القانون كلا أو جزءاً باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.

4- للعاملين الفنيين والإداريين غير العراقيين في المشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج العراق وفقا للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الأخرى [5]. وهكذا يتبين أن المزايا والضمانات والتسهيلات التي قدمها قانون الاستثمار العراقي العام تعد مناسبة لتفعيل النشاط الاستثماري في البلد من أجل استقبال الاستثمارات الأجنبية والتعايش معها.

4) قانون تنظيم الوكالات التجارية

يهدف هذا القانون إلى تنظم أعمال الوكالة التجارية وتنظيم تعامل الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص مع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الأجنبية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية ويحول دون الاستغلال والتوسع غير المشروع ويؤمن مصلحة الاقتصاد الوطني [6].

ثانياً- الإطار المؤسسي المُنظم لعملية الاستثمار في العراق

يشمل الإطار المؤسسي المنظم للأنشطة والإجراءات التي تخص عملية الاستثمار في العراق جملة من الأطر المؤسسية التي تقدم خدمات للمستثمرين وللشركات التي تستهدف الاستثمار داخل العراق ومن أهمها ما يلي:

أ) الهيئة الوطنية للاستثمار:

تأسست الهيئة عام 2007 وباشرت عملها في عام 2008، لتكون وجهاً للاستثمار الخاص في العراق وتعمل على تعزيز وتسهيل ومراقبة الاستثمار في العراق .ان للهيئة الوطنية للاستثمار رؤية حول احتياجات البلد للاستثمار. فمن خلال هيئات استثمار المحافظات التي انشأت تحت نفس القانون الذي أنشأت الهيئة الوطنية للاستثمار وفقا له، بالإمكان دعم احتياجات وأولويات كل محافظة. كما أن الهيئة الوطنية للاستثمار تحظى باتصال شامل مع الكيانات على المستوى المحلي بما في ذلك مجلس النواب، والوزارات، ومكتب رئيس الوزراء. مما ساعد الهيئة الوطنية للاستثمار على وضع رؤيا واضحة لمتطلبات الشعب والاقتصاد العراقي حيث تستخدم مكانتها هذه لتعزيز الاستثمار الذي يمكن أن يعالج المتطلبات الشديدة الأهمية للبلد وحيث أن جذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها بتجربة إدارة الإعمال يُعد أمر جوهري في هذه المرحلة [7].

تأمل الهيئة الوطنية للاستثمار عن طريق تسهيل سير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تواجه المستثمرين، والمساعدة في جمع المعلومات المهمة، تبسيط الاجراءات الادارية التي تواجه المستثمرين الأجانب عند سعيهم للدخول الى البلد وهي مسألة ضرورية يحتاج إليها المستثمرين الأجانب غير المعتادين على الأعمال الفنية في العراق. وحالياً، يساعد أسلوب النافذة الواحدة المستثمرين في الحصول على الإجازة الاستثمارية، ومنحهم استثناءات من الضرائب والجمار، كما تقوم الهيئة بتقديم أشكال الدعم التالية:

- **الدعم اللوجستي:**

يقوم كادر الهيئة الوطنية للاستثمار بمساعدة المستثمرين في أمور ملئ استمارة طلب سمة الدخول (الفيزا)، وحجز الفندق، وتنظيم عملية القدوم من المطار والتنقلات من والى الفندق. كما يوفر كادر الهيئة للمستثمرين بحث مفصل عن آلية السوق، وتفاصيل عن المناخ الاستثماري والمؤثرات الاقتصادية، وخدمات الترجمة الضرورية وغيرها من المعلومات الضرورية.

- **دعم عملية العمل التجاري :**

سيكون بإمكان الهيئة الوطنية للاستثمار مساعدة المستثمرين في التعرف على التوجيهات والتعليمات ومن ضمنها إعداد مسودة لدراسة الجدوى المطلوبة التي يحتاج إليها المستثمر لأجل تقديم مقترح الاستثمار، وتسجيل الشركة في وزارة التجارة مما يؤهله للعمل في العراق.

ب) دائرة تسجيل الشركات بوزارة التجارة:

تقوم دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة بتشجيع الشركات الأجنبية على تأكيد حضورها في الدولة وتسجيل فروع ومكاتب لها لجلب الاستثمارات وتدوير الحركة التجارية والعمرانية في الدولة وغيرها من الفوائد والمكاسب التي لا حصر لها، ولها تأثير كبير على اقتصاد وسياسة الدولة وسمعتها [8].

8. المبحث الثاني- تقييم البيئة الاستثمارية في العراق من واقع المؤشرات الدولية

تُعد المؤشرات الدولية التي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية التي تُعنى بمختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والمؤسسية من أهم المعايير التي تعتمد اليوم لتقييم مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبت العديد من الدراسات والوقائع أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين حجم ما تستقطب من استثمارات أجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وأن المستثمرين ومتخذي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية، وفيما يلي توضيحاً لأهم هذه المؤشرات:

أولاً- المؤشر المركب للمخاطر القُطرية:

تُعرف المخاطر القطرية بأنها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تحدث في المستقبل في دولة ما، وتؤثر في بيئة الاستثمار والأعمال فيها، من ثم تنعكس سلباً على المؤشرات المالية للأعمال والمشاريع، لاسيما معدلات الأرباح وقيم الأصول، وتؤثر على رغبة وقدرة الشركات العاملة بتلك الدولة على سداد التزاماتها الخارجية في مواعيد استحقاقها.

شهد المؤشر المركب للمخاطر القُطرية تحسناً خلال الفترة (2010-2013)، فبعد أن كان العراق يندرج ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً عام 2004 أصبحت منذ عام 2010 يصنف ضمن الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة، ثم سرعان ما هبط ترتيب العراق إلى مجموعة الدول التي تتمتع بدرجة مخاطر مرتفعة جداً في السنوات الثلاثة الأخيرة بسبب سيطرة تنظيم الدولة الذي سيطر على مساحات تقرب نصف المساحة الكلية للعراق.

جدول (1) العراق في المؤشر المركب للمخاطر القُطرية للفترة (2004-2019)

السنة	المخاطرة
2004	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2010	درجة مخاطرة مرتفعة
2011	درجة مخاطرة مرتفعة
2012	درجة مخاطرة مرتفعة
2013	درجة مخاطرة مرتفعة
2014	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2015	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2016	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2017	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2018	درجة مخاطرة مرتفعة جداً
2019	درجة مخاطرة مرتفعة جداً

***Source**: The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years*

ويمكن تفسير التصنيف المتأخر الذي حصل عليه العراق خلال السنوات العشر المنصرمة في المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى حالة عدم الاستقرار السياسي للبلد، حيث يعد من أقل

دول العالم أمناً واستقراراً، حيث جاء بالمرتبة (161) عالمياً من بين (163) دولة شملها تقرير مؤشر السلام العالمي للعام 2020 الذي صنف ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بسلم وأمن منخفض جداً [9]. بالإضافة إلى غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي الناجم عن تبني قرارات اقتصادية غير مدروسة، لاسيما تلك التي ترتبط بسياسة الأجور والمعاشات، إضافة إلى عدم سلامة النظام المالي وكفاءته.

ويعكس التصنيف المنخفض للعراق في مؤشر المخاطر القُطرية حقيقة المناخ الاستثماري الطارد للاستثمارات الأجنبية بأشكالها المختلفة، وضعف بنية الاقتصاد العراقي في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية.

ومن المتوقع أن يستمر التصنيف الحالي لمؤشر المخاطر القُطرية " درجة مخاطر مرتفعة جداً" على حاله خلال السنوات القادمة لاسيما مع استمرار تدني كفاءة إدارة الاقتصاد الكلي، والوضع السياسي غير المستقر الذي يعيشه العراق.

ثانياً- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية:

تقوم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإصدار تقرير دوري يلقي الضوء على تنمية وتطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الـ 193 الأعضاء، ويُعد التقرير مرجعاً عالمياً في مجال الحكومة الإلكترونية، وتزداد أهميته كونه يصدر من الأمم المتحدة مباشرة، واستمر في الصدور منذ إطلاقه لأول مرة عام 2003، وأصبح يُجرى هذا القياس مرة كل سنتين اعتباراً من عام 2008.

ويُعد المؤشر العام لتطور الحكومة الإلكترونية مؤشراً مركباً، يقوم على المتوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات فرعية، هي مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري.

ويلاحظ بأن العراق قد حققت تراجعاً ملحوظاً فيما يتعلق بمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية خلال السنوات التسع المنصرمة، حيث انخفض ترتيب (21) مركزاً من المرتبة (136) عالمياً عام 2010 إلى المرتبة (155) عام 2018 من بين (193) دولة شملها تقرير عام 2018 والشكل التالي يبين ذلك.

شكل (1) ترتيب جمهورية العراق في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2010-2018

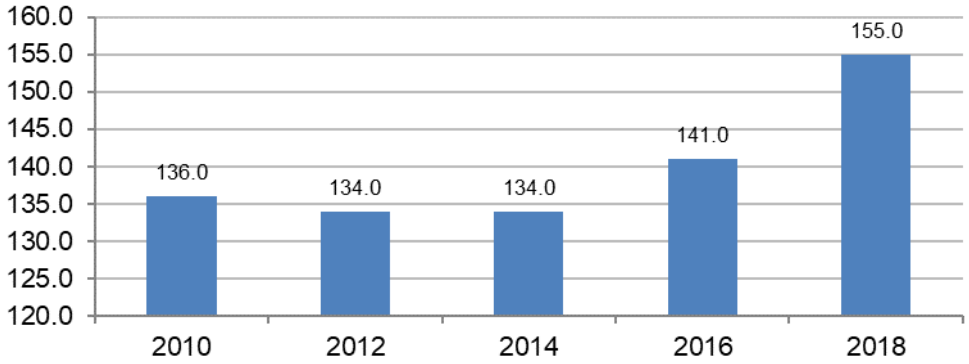

***Source**: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey, Various Issues*

وتُصنف جمهورية العراق اليوم ضمن الدول المتوسطة في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018 وبلغت قيمة المؤشر (0.3376) وهو يقل كثيراً عن نظيره في الدول المتقدمة (0.7838) وفي المتوسط العالمي (0.5491) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (2) المؤشرات الفرعية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية للعام 2018

	العراق	الدول المتقدمة	المتوسط العالمي
مؤشر الحكومة الإلكترونية	0.3376	0.7838	0.5491
محتوى الخدمات الإلكترونية	0.3194	0.8120	0.5691
مقوم البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية	0.1840	0.7080	0.4155
مقوم رأس المال البشري	0.5094	0.8375	0.4155

***Source**: United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2016, New York, 2018, P.233*

ويلاحظ من البيانات التفصيلية لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية لعام 2018 إلى أن مؤشر الخدمات الإلكترونية الذكية قد بلغت (0.3194) وهو أدنى من نظيره في الدولة المتقدمة البالغ (0.8120)، والمتوسط العالمي (0.5691) [10] مما يدل على ضعف اهتمام الحكومة العراقية بتقديم خدماتها بصورة إلكترونية ذكية، وبما يخدم المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال.

ثالثاً- مؤشر أداء الأعمال

ينظر إلى مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي يصدر منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية كأداة إرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المرتبطة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد مقارنات فيما بينها.

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات فرعية، هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر التجارة عبر الحدود، إغلاق المشروع، استخراج التراخيص، الحصول على الائتمان، دفع الضرائب، إنفاذ العقود، الحصول على الكهرباء. ويشير تقرير سهولة أداء الأعمال خلال السنوات العشر المنصرمة إلى أن ترتيب العراق قد انخفض من المركز (141) عالمياً عام 2008 من بين (178) اقتصاداً إلى المركز الـ (168) عام 2018 من بين (190) اقتصاداً محققاً بذلك انخفاضاً بـ (27) مرتبة والشكل أدناه يبين ذلك .

شكل (2) ترتيب العراق في مؤشر أداء الأعمال (2008-2018)

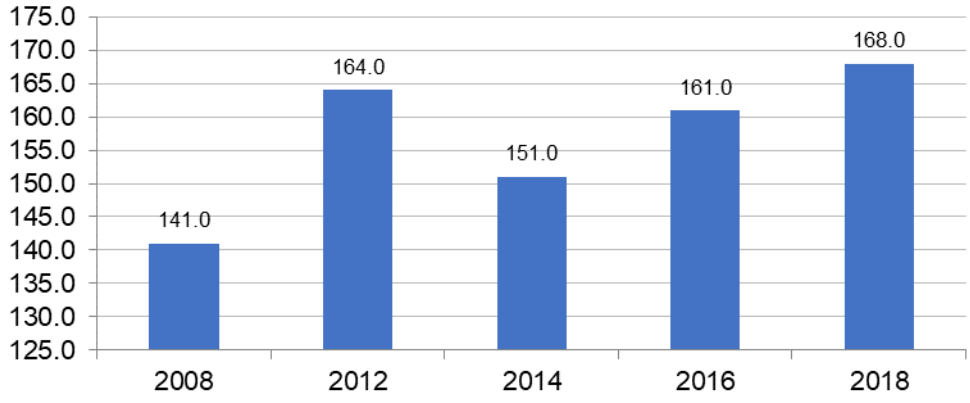

Source: *The World Bank, International Finance Corporation, Doing Business, Various Issues*

وأوضح تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018 بأن العراق احتل مركزاً متأخراً إذ جاء بالمرتبة (168) ما بين (190) اقتصاداً على الصعيد العالمي وهذا يعكس المستوى المتدني الذي وصل إليه الاقتصاد العراقي، وهو ترتيب طارد للاستثمار الأجنبي ولا يشجع المستثمرين لدخول السوق العراقية.

ويبين الجدول (2) وضع العراق في المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشر مؤشرات ما بين عامي 2008 و2018، ومنه يلاحظ تحسن أوضاع بيئة

الأعمال لاسيما فيما يتعلق بدء المشروع التجاري الذي انتقل فيه العراق عشر مراتب عالمياً، كما تم اختصار عدد الإجراءات الخاصة ببدء النشاط التجاري من (11) إجراء تتطلب (77) يوماً لإنجازها إلى (8.5) إجراء يتم إنجازها بـ (26.5) يوم. كما حصل تقدم مؤشر استخراج التراخيص، حيث انتقل العراق من المرتبة (104) عام 2008 إلى المرتبة (93) عام 2018، وبالرغم من بقاء عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج التراخيص (11) إجراء غير ان عدد الأيام المطلوبة لإتمام الإجراءات انخفضت من (185) يوماً عام 2008 إلى (167) يوماً عام 2018. أما فيما يتعلق بمؤشر تسجيل الملكية، فقد احتل العراق الترتيب (101) عام 2018 مقارنة بالترتيب (40) عام 2008 بالرغم من بقاء عدد الإجراءات (5) في كلا العامين، وتخلف العراق كثيراً في مؤشر الحصول على الائتمان، حيث يحتل الآن المرتبة (186) بينما كان ترتيبه (40) عالمياً في عام 2008. وفي الوقت الذي حقق فيه تقدماً بست مراتب في مؤشر إنفاذ العقود، غير ترتيب العراق تدهور في مؤشري حماية المستثمرين الأقلية ومؤشر التجارة عبر الحدود، إذ جاء بالمرتبتين (124) و(179) على التوالي [10].

جدول (3) المؤشرات الفرعية للمؤشر العام لسهولة الأعمال في جمهورية العراق لعامي 2008 و2018

المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي		المؤشر الفرعي	الترتيب العالمي	
	2008	2018		2008	2018
بدء النشاط التجاري	164	154	حماية المستثمرين الأقلية	107	124
استخراج تراخيص البناء	104	93	دفع الضرائب	37	129
الحصول على الكهرباء	...	116	إنفاذ العقود	150	144
تسجيل الملكية	40	101	التجارة عبر الحدود	175	179
الحصول على الائتمان	135	186	تسوية حالات الإعسار	...	168

***Source**: World Bank Group, Doing Business 2018, reforming to create jobs, [15] The Edition, Washington, 2018, P.168*

وانطلاقاً مما تقدم ومن خلال تحليل واقع المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال في العراق، لابد أن يركز واضعوا السياسات في العراق المهتمون بإصلاح الإجراءات الحكومية المُنظمة لأنشطة الأعمال، كثيراً على الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار، وكذلك على إحداث إصلاحات

في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية، وكذلك اتخاذ السبل الكفيلة لتقليص الوقت لاستخراج التراخيص.

رابعاً– مؤشر السلام:

يصدر هذا المؤشر سنوياً عن معهد الاقتصاد والسلام ويعد التحليل الرائد للأمم، وذلك وفقاً لحالة السلام فيها، فهو مقياس للسلم في مختلف دول العالم يقيس حجم الصراعات المحلية والدولية. ويشير معهد الاقتصاد والسلام **إلى** وجود ثمانية مواقف وأطر ضرورية لإقامة مجتمعات مسالمة قادرة على التغلب على مشاكلها، ومستقرة اجتماعياً تتمثل بالآتي:

- الأداء الحكومي الجيد والمتماسك.
- سلامة بيئة الأعمال.
- التوزيع العادل للموارد.
- قبول حقوق الغير.
- علاقات حسن الجوار.
- التدفق الحر للمعلومات.
- مستويات التعليم العالية.
- مستويات الفساد المنخفضة.

ويشير مؤشر السلام العالمي للسنوات العشر المنصرمة إلى أن العراق بقي يحتل مواقع في ذيل القائمة، ويصنف ضمن مجموعة الدول التي تمتع بأمن وسلم منخفض جداً، وقد جاء بالترتيب (161) عالمياً عام 2020 من بين (163) دولة، بعد أن كان يصنف بالمرتبة (138) في عام 2008 والشكل البياني التالي يبين ذلك.

شكل (5) ترتيب العراق في مؤشر السلام العالمي (2008-2017)

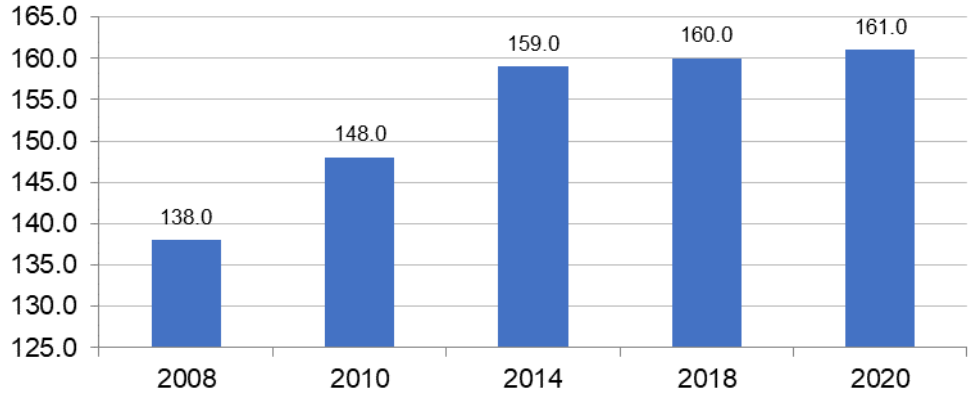

***Source**: Institute for Economics& peace, Global Pease Index, Various Years*

وما من شك فإن بقاء العراق في الترتيب المتأخر في مؤشر السلام العالمي يعكس تدني الأوضاع الأمنية في البلاد الأمر الذي يشكل عاملاً يضغط على أي دولة أو شركة تستهدف القيام بأنشطة استثمارية في العراق وحتى شركات النفط العاملة في بعض المناطق العراقية تعتمد بشكل رئيسي في أمنها على الشركات الخاصة، والذي تحمل هذه النفقات في العقود المبرمة مع الحكومة العراقية.

خامساً- مؤشر تفشي الفساد

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) *Corruption Perceptions Index* سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من 100 نقطة ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (صفر – 100)، بحيث يشير حصول دولة ما على 100 درجات إلى سلامة البلد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد والمحسوبية بشكل كبير في البلد.

ويُعد مؤشر مدركات الفساد *(CPI)* إلا أنه الآن أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال العامة في العالم، ولذلك اعتمدت الكثير من المؤسسات على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظاراً إلى عالم الفساد.

ويلاحظ بأن العراق لم يحقق أي تقدم ملموس في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2005-2019)، حيث انتقل من المرتبة (137) عالمياً وبرصيد (22) نقطة عام 2005 إلى المرتبة (162) من بين (180) دولة شملها تقرير العام 2019 وبرصيد (20) نقطة في عام

،2019، ويصنف اليوم ضمن مجموعة الدول التي تمتع بمستوى عال من الفساد وانعدام الشفافية [12].

جدول (4) ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد للفترة (2005-2019)

السنة	الترتيب عالميا	الرصيد (0-100)	عدد الدول المشمولة بالتقرير
2019	162	20	180
2018	168	18	180
2017	169	18	180
2016	166	17	176
2015	161	16	168
2010	175	15	178
2005	137	22	162

***Source**: Transparency International, Corruption Perceptions Index, Various Years*

ويعكس هذا التدهور الملفت للنظر في ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد ضعف الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية بمحاربة الفساد والحد منه كالهيئة العامة للنزاهة ولجنة النزاهة في مجلس النواب وديوان الرقابة المالية، علاوة على غياب الشفافية في جميع مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، وشيوع وتغلغل ثقافة الفساد في أغلب مفاصل الدول العراقية.

9. المبحث الثالث- تقييم عملية الجذب الاستثماري في جمهورية العراق

سيتم الاعتماد في قياس تقييم عملية جذب الاستثمارات الأجنبية للعراق على مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وهو مؤشر أطلقته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 2013 كمقياس يمكن اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويسهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

ويلاحظ بقاء ترتيب العراق في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات الماضية، عند مستوى (106) عالمياً وبرصيد (24.0) نقطة عام 2018، وهو يقل عن نظيره في الدول العربية (66.0) نقطة بنحو (42.0) نقطة ويتخلف عن المتوسط العالمي البالغ (47.2) بنحو (23.2 نقطة) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (4) ترتيب وقيمة مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في العراق (2015-2018)

السنة	العراق		الدول العربية		المتوسط العالمي	
	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة
2015	106	25.6	67	40.4	55.0	45.8
2016	107	26.2	68	40.2	55.0	45.6
2017	106	28.0	68	42.0	55.0	47.0
2018	106	24.0	66	41.9	55.0	47.2

***Source**: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years*

أما فيما يتعلق بإداء العراق وفق المجموعات الرئيسة، فيلاحظ حصول تقدم بسيط في مستوى الأداء لمجموعة المتطلبات الأساسية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر (3.4) نقطة بين عامي 2015و2018، لكنه بقي متخلفاً عن المتوسط العربي بنحو (11) نقطة وعن المتوسط العالمي بـ (16) نقطة. بينما انخفض مؤشر مجموعة العوامل الكامنة بنقطتين، وبقي يقل عن المتوسط العربي بـ (15) نقطة وعن المتوسط العالمي بـ (19) نقطة. أما فيما يتعلق بمؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية، فقد انخفض المؤشر بنحو (4.7) نقطة وبقي متخلفاً بـ (17 و26) نقطة عام 2018 مقارنة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي على التوالي والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5) الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2015-2018)

السنة	مجموعة المتطلبات الأساسية			مجموعة العوامل الكامنة			مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		
	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي	العراق	المتوسط العربي	المتوسط العالمي
2015	38.4	51.9	57.4	34.0	47.1	50.9	11.7	23.3	29.7
2016	38.3	51.2	57.0	34.0	46.3	51.0	10.8	23.4	28.7
2017	43.0	53.0	59.0	35.0	50.0	53.0	11.0	23.0	20.0
2018	41.0	52.0	57.0	32.0	47.0	51.0	7.0	24.0	33.0

***Source**: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries, Various Years*

ويلاحظ بأن جمهورية العراق جاءت في مؤخرة الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، إذ جاءت بالمرتبة (106) عالمياً متقدماً على السودان التي جاءت بالمرتبة (107) عالمياً والجدول التالي يبين ذلك [13].

جدول (6) ترتيب الدول العربية في مؤشر ضمان الاستثمار للعام 2017

	الدولة	الترتيب عالمياً	قيمة المؤشر
1	الإمارات العربية المتحدة	23	58
2	دولة قطر	38	53
3	مملكة البحرين	42	50
4	الكويت	44	50
5	المملكة العربية السعودية	48	49
6	سلطنة عمان	52	47
7	المغرب	62	43
8	لبنان	68	42
9	تونس	70	42
10	مصر	73	41

11	الجزائر	87	35
12	موريتانيا	104	28
13	اليمن	105	28
14	العراق	106	28
15	السودان	107	27

***Source**: Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries 2017, Kuwait, 2017, P.44-90*

1) فجوة جاذبية العراق للاستثمار الأجنبي:

يقصد بفجوة الجاذبية الفرق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية المحددة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يشير مصطلح الفجوة إلى الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية.

تُعبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي يواجه العراق من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقييس الفرق بين أداء دولة قطر على صعيد الجاذبية معبراً عنها بالقيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في نفس المؤشر مقسومة إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [14].

ومن المهم مقارنة أداء العراق في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكي نصل إلى صورة تقريبية عن الفرق الجوهري فيما بين العراق ودول منظمة التعاون الاقتصادي في إمكانات جذب الاستثمار، ومن ثم يتاح لنا التعرف على نقاط القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الاستثمار.

وفي هذا الإطار يتم احتساب فجوة الجاذبية للعراق بطرح قيمة المؤشر العام لجاذبية العراق والبالغ (24) نقطة لعام 2018 من قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ (62) نقطة لنفس العام منسوباً إلى قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق **المعادلة التالية** [15]:

فجوة الجاذبية = 62 –24 أي بنسبة (158.3%)

24

وهذا يعني أن العراق أقل في قدرته وإمكاناته في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بنسبة (158.3%) عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعند مقارنة فجوة الاستثمار مع دول مجلس التعاون الخليجي فنجدها كالاتي:

فجوة الجاذبية = قيمة المؤشر في دول مجلس التعاون– قيمة المؤشر في العراق

قيمة المؤشر في العراق

فجوة الجاذبية = 34–24 أي بنسبة (41.7%)

24

وهذا يعني أن العراق أقل في قدرته وإمكاناته في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام للجاذبية بنسبة (44.7%) عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويلاحظ بأن فجوة الجاذبية لجمهورية العراق تزداد في حالة مجموعة العوامل أو المؤثرات الخارجية مقارنة بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث بلغت 582.9% وذلك **وفق المعادلة التالية:**

فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية = **47.8 –7 أي بنسبة (582.9%).**

7

وهذا يعكس عمق الفجوة في عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بين العراق ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

10. المبحث الرابع- بيئة الاستثمار واثارها في جذب الاستثمارات الأجنبية

أن مما لا شك فيه بأن التحسن الذي يحصل في مختلف الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية في أي دولة سواء ما يتعلق بالقوانين والتشريعات الناظمة له، أو الأطر المؤسسية الداعمة له تأثير على جذب الاستثمارات.

وفي العراق يلاحظ بعد التحول من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي وصلت إلى قرابة (13) مليار دولار في عام 2007، نتيجة التحسن في بيئة الاستثمار باستحداث هيئة وطنية تعنى بالاستثمار ، وتشريع قانون للاستثمار

الاجنبي، لكن سرعان ما انخفضت بعد الازمة المالية في العام 2008 حتى عام 2013 إذ تخطت المشاريع الاستثمارية الجديدة (10) مليارات دولار ، لتعود بعد ذلك بالانخفاض خلال الفترة (2014-2016) التي شهدت دخول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " داعش" ، وهذا يعكس إلى حد كبير أهمية العامل الأمني والاستقرار في جذب الاستثمارات الأجنبية والجدول التالي يبين ذلك[16].

جدول (7) تطور مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة للعراق (2003-2016) مليون دولار

	السنة	التدفقات الواردة
1	2003	**4693**
2	2004	**1952**
3	2005	**167**
4	2006	**4089**
5	2007	**12813**
6	2008	**474**
7	2009	**7205**
8	2010	**3567**
9	2011	**8090**
10	2012	**1009**
11	2013	**10381**
12	2014	**2306**
13	2015	**3951**
14	2016	**816**

***Source**: UNCTAD, World Investment Report, Various Years*

وجاءت روسيا الاتحادية في مقدمة الدول المستثمرة في العراق وفق التكلفة الاستثمارية للمشروعات الجديدة، حيث تخطت استثماراتها (6) مليار دولار أي بنسبة (34.5%) من إجمالي الاستثمارات الواردة للعراق خلال الفترة (2012-2016)، تليها الإمارات بحوالي (5.4) مليار دولار وبنسبة (29.2%) ثم الولايات المتحدة بنحو (2.2) مليار دولار وبنسبة (12%) فهولندا (850) وبنسبة (4.6%) وكندا (850) مليار دولار وبنسبة (4.6%). وبلغت حصة

الدول الخمس (84.9%) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة يناير 2012 حتى ديسمبر 2016، وبتكلفة إجمالية بلغت (15677) مليار دولار.

جدول (8) أهم الدول المستثمرة في جمهورية العراق من يناير 2012 ولغاية وديسمبر 2016

الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة " مليون دولار"
روسيا	3	7	6361
الإمارات العربية	19	25	5384
الولايات المتحدة	3	18	2232
هولندا	1	1	850
كندا	1	1	850
الهند	2	2	457
جمهورية التشيك	1	1	450
الاردن	6	8	282
الكويت	1	1	185
لبنان	7	12	181
أخرى	58	65	1232
الإجمالي	114	141	18463

***Source**: The Financial Times, FDI Intelligence*

وتركزت الاستثمارات الأجنبية والعربية الواردة للعراق خلال الفترة من يناير 2012 ولغاية ديسمبر 2016 في الفحم والنفط والغاز الطبيعي بمقدار (1730) مليون أي بنسبة، ثم قطاع للعقارات بمقدار (1467) مليون دولار، فالفنادق والسياحة بمقدار (924) مليار دولار، ثم بناء ومواد بناء بمقدار (630) مليون دولار، والجدول التالي يوضح ذلك [17].

جدول (9) الاستثمارات الواردة إلى العراق وفق التوزيع القطاعي ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016

	القطاع	التكلفة/ مليون$
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	1730
2	العقارات	1467
3	الفنادق والسياحة	924

4	بناء ومواد بناء	630
5	معادن	313
6	الخدمات المالية	232
7	الاتصالات	178
8	خدمات الأعمال	121
9	التخزين	92
10	السيارات	77

***Source**: The Financial Times, Foreign Direct Investment (, FDI) Intelligence*

وتصدرت شركة غاز بروم الروسية قائمة أهم (5) شركات مستثمرة في جمهورية العراق، حيث تنفذ مشروع استثماري بتكلفة استثمارية تناهز (5.5) مليارات دولار، تليها شركة إعمار العقارية الإماراتية بتكلفة تقدر بـ (3) مليار دولار، ثم أكسون موبيل الأمريكية بتكلفة استثمارية تقدر بـ (1650) مليون دولار، ثم سلطة أبو ظبي للماء والكهرباء الإماراتية (872) مليون دولار، فليك اويل الروسية بالمرتبة الخامسة بتكلفة استثمارية بلغت (861) مليون دولار.

جدول (10) استثمارات أكبر خمس شركات وفق رأس المال المستثمرة في العراق من يناير 2012 إلى ديسمبر 2016 " مليون دولار"

الشركة	البلد	إجمالي الاستثمار
Gas Prom	روسيا	5477
Emaar Properties	الإمارات العربية المتحدة	3213
Exxon Mobil	الولايات المتحدة	1650
Abu Dabi Water& Electricity Authority(ADWEA)	الإمارات العربية المتحدة	872
Lukoil	روسيا	861

***Source**: The Financial Times, Foreign Direct Investment (, FDI) Intelligence*

11. الخاتمة

أ- الاستنتاجات

1- لاتزال بيئة الاستثمار في العراق طاردة للاستثمارات الأجنبية بالرغم من وضع التشريعات والأطر المؤسسية الناظمة، وهو ما يؤكده بقاء تصنيفه ضمن الدول التي تتصف بمستوى مخاطرة مرتفع جداً في مؤشر المخاطر القطرية، ويصنف ضمن أسوء ثلاثة دول في العالم في مؤشر السلام، وضمن الدول العشرة الأكثر فساداً على الصعيد العالمي، علاوة على تدني ترتيبه في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية التي تعطي مؤشراً لاتجاه الدولة نحو اقتصاد المعرفة.

2- بالرغم من حصول تقدم في بعض المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال في العراق كمؤشر بدء النشاط التجاري الذي ارتفع ترتيبه (10) مراتب وفي مؤشر استخراج تراخيص البناء (11) مرتبة، ومؤشر إنفاذ العقود بـ (6) مراتب ما بين عامي 2008 و2018، غير أن ترتيبه العام قد جاء بالمرتبة (168) بعد أن كان يحتل المرتبة (141) عالمياً عام 2008، كما أنه مازال يصنف ضمن أسوء عشر دول في العالم في مؤشر التجارة عبر الحدود، وضمن أسوء 3 اقتصادات في العالم في مؤشر الحصول على الائتمان.

3- تدني قيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في جمهورية العراق البالغ (28.0) نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي (47.0) نقطة وكذلك متوسط الأداء في الدول العربية (42.0) نقطة.

4- بلغت قيمة المؤشر العام لفجوة جاذبية الاستثمار في جمهورية العراق مقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2018 (158.3%)، و(41.7%) مع دول مجلس التعاون الخليجي، بينما بلغت قيمة الفجوة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية" **مؤشر اقتصاديات التكتل، ومؤشر التميز والتقدم التكنولوجي**" (582.9%) وهذا يعكس عمق الفجوة الهائلة في عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

5- شهدت مشاريع الاستثمارات الجديدة الواردة للعراق تذبذباً طيلة الفترة (2003-2016)، وقد وصلت إلى اعلى مستوى لها عام 2007، حيث بلغت قرابة (13) مليار دولار لتخفض إلى أقل من نصف مليار دولار عام 2008 بسبب الأزمة المالية، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل

إلى قرابة (10.5) مليار دولار عام 2013، ثم انكمشت بعد ذلك حتى وصلت إلى (816) مليار دولار عام 2016.

6- جاءت روسيا الاتحادية بالمرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في العراق، وفق التكلفة الاستثمارية بنسبة (34.5%) من إجمالي الاستثمارات الواردة الجديدة للعراق خلال الفترة (2012-2016)، تليها الإمارات بنسبة (29.2%) ثم الولايات المتحدة بالمرتبة الثالثة بنسبة (12%). وتصدرت شركة غاز بروم الروسية قائمة أهم (5) شركات مستثمرة في جمهورية العراق.

7- تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لجمهورية العراق خلال الفترة من يناير 2012 ولغاية ديسمبر 2016 في قطاع النفط والغاز، يليه قطاع العقارات، فالفنادق والسياحة ثم قطاع البناء والتشييد.

ب- التوصيات

1- العمل على إصلاح الإجراءات المتعلقة بتسوية حالات الإعسار للشركات، وكذلك على إحداث إصلاحات في مجال الحصول على الائتمان المصرفي الذي يُعد من العناصر الأساسية لتأسيس المشروعات، وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية.

2- تشكيل فريق عمل من الجهات المعنية بجذب الاستثمارات لتحديد نقاط القوة والضعف على صعيد جاذبية العراق للاستثمار في ضوء المنافسة الدولية والإقليمية، والعمل على تحسين مركز الدولة في مؤشر ضمان الاستثمار والمؤشرات الدولية ذات الصلة من خلال تبني إجراءات متنوعة بقصد تعزيز الإيجابيات وإزالة المعوقات.

3- إنشاء المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

4- بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة، ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها وفق الدول الوارد منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك طبقاً لمنهجية متكاملة تراعي المعايير العالمية.

5- الترويج الشامل للعراق كموقع جاذب للاستثمار بمشاركة واسعة من الجهات المعنية كافة وفق سياسات مرنة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية.

6- صياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب لاسيما الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدره كامنة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بصورة فعالة.

7- العمل على المراجعة الدورية لجاذبية العراق للاستثمار في ضوء ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات مختلفة، وفي ضوء ما تتخذه الدول المناسبة من إجراءات.

8- العمل على إعداد دراسات لقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت.

6. المراجع

1- http://www.iraq-lg-law.org/ar/content/85-14

2- http://investpromo.gov.iq/wp-content/uploads/2013/06/Company-Law-21-of-1997_-Registration-Instructions-No1.-196-2004-Ar.pdf

3- *http://www.iraq-lg-law.org/ar/node/260*

4- الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق 2017، بغداد، 2017، ص 20

5- موفق أحمد وحلا سامي خضير، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد (80)، 2010، ص 153

6- وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4469)، 2017/11/13، ص 10

7- http://investpromo.gov.iq/ar/about-us

8- *https://tasjeel.mot.gov.iq/about.html*

9- *Institute for Economics& Pease, Global Peace Index2020, Washington, 2020, P.11*

10- *United Nation-Economic & Social Affairs Department-Government Survey2018, New York, 2018, P.233*

11- *World Bank Group, Doing Business 2018, reforming to Create jobs, [15] The Edition, Washington, 2018, P.168*

12- *Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2017.Berlin, 2019*

13- *Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries 2017, Kuwait, 2017, P.44-90*

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية للعام 2016، ص64.

15- تم احتساب قيمة فجوى جاذبية الاستثمار من قبل الباحث بالاعتماد على:

Arab Investment Export Credit Guarantee Corporation, Investment Climate in Arab Countries 2018, Kuwait, 2018

16- *UNCTAD, World Investment Report, Various Years*

17- The Financial Times, Foreign Direct Investment (, FDI) Intelligence

ليبيا : أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل لاقتصاد انتاجي تنافسي

د. حميدة أبورونية[1]

1. المقدمة

أخذت قضية التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي في الآونة الاخيرة اهمية كبيرة بسبب التطورات الاقتصادية بالعالم. وبين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي مساحة من آلية العمل وذهنية الإنتاج التي تختلف بين الإثنين، فإذا كان الاقتصاد الريعي يعتمد كثيرا على ما تنتجه الأرض فإن الاقتصاد الإنتاجي يعتمد على ما ينتجه الإنسان. الإشكالية في الاقتصاد الريعي أنه يعتمد على منتج آيل للنضوب؛ كما يعزز ثقافة الاتكال على الأرض أكثر من الاتكال على اليد والعمل (المفتي، 2019).

الاقتصادات التي تعتمد على عائدات مورد وحيد في تمويل الانفاق الحكومي توصف بدول ذات اقتصاد ريعي، أما الدول التي تمتاز بتنوع قطاعاتها الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات وسياحة تعد اقتصاد منتج، ومن ثم فان البلدان التي تعتمد مورد اقتصادي وحيد كالنفط مثلا تكون أكثر عرضة للتأثر في حالات الانخفاض في الأسعار العالمية لسعر النفط الخام، وعليه يجب الاستفادة من الفوائض المالية في تمويل القطاعات الأخرى لغرض تنويع مصادر الدخل ومن ثم تخفيض سعر صرف العملة المحلية الذي يسهم بدوره في زيادة القدرة التنافسية للصادرات (ياسر، 2013).

فالدول التي تكون فيها الأهمية النسبية لصادرات الريع الخارجي تشكل نسبة تزيد عن 03% من الناتج المحلي الإجمالي تعد دولا ريعية، أما إذا كان الريع الخارجي يكون 92% من الناتج المحلي الإجمالي فتسمى دولا شبه ريعية (الشمري واخرون، 2016).

[1] د. حميدة ميلاد أبورونية ، أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس - ليبيا

ان أهم ما يميز الدول ذات الاقتصاديات الريعية هو ازدياد النفقات الحكومية وتضخم قطاع الموظفين بالقطاع العام ويأخذ سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع النسبي وتواضع العبء الضريبي وغيرها من الخصائص المرتبطة بالاقتصاد الريعي(الشمري واخرون، 2018)

يعتمد اقتصاد ليبيا كلياً على العوائد النفطية، حيث تمثل عصب الانفاق الحكومي على الدخول والمشاريع وغيرها من البرامج الاقتصادية. وتعتمد على الواردات في الاستهلاك وتوفير مدخلات عناصر الإنتا ج، حيث تفتقر ليبيا إلى العديد من المواد الخام والسلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع التنموية سواء الزراعية أو الصناعية أو الحيوانية، ويعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد فيه على سلعة واحدة غير متجددة ألا وهي النفط وكل وسائل الإنتاج مملوكة لدولة الليبية. والسؤال الذي تطرحه الورقة البحثية هو كيف ننتقل من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد وهو ايرادات النفط الخام الى اقتصاد انتاجي تنافسي؟

2. المبحث الأول: الاطار النظري لماهية الريع

2. 1 مفهوم الريع

الريع باللغة العربية يعني النماء والزيادة، ويعني أيضا امتلاك قيمة اقتصادية توفر دخلا مضمونا لمدة من الزمن (عبدالله، 2017)، واتفق رواد المدرسة الكلاسيكية؛ ادم سميت وديفيد ريكاردوا في تعريف الريع على انه الثمن المدفوع لاستعمال الأرض ويكون طبيعيا في مستوى أعلى، ويسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الارض، أي هو تأجير الاراضي لاستغلالها بمقابل ثمن يدفعه له المستأجر مقابل استغلاله للأرض. والفكر الماركسي حدد الريع وفق عقد بين المزارع والمالك العقاري سنوياً، في حين عالج الفريد مارشال مفهوم الريع بأنه كل المداخل والعائدات الصافية الناتجة عن أجهزة وآلات انتاج مبتكرة من مجهود الانسان. ومفهوم الريع في النظرية الاقتصادية هو الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد (عبدالله، 2017)، وتطور مفهوم الريع ليتميز حسب اوجه الاستعمال مثل:

- **الريع العقاري:** وهو الريع الذي انطلق منه مفهوم الريع، ويتفرع هذا النوع الى صنفين هما، الريع المطلق والريع الفرقي انطلاقا من درجة خصوبة الأرض.

- **الريع الدائم أو الريع مدى الحياة:** وهو الدخل المتحصل علية سواء عن قرض تصدره الدولة لقاء دفعات دورية(قد تكون سنوية أو شهرية) تستمر مدى الحياة، أو من التنازل عن التصرف بملكية معينة لقاء دفعات منتظمة مدى الحياة
- **ريع الموقع:** وهو ريع فرقي ينتج عن مصادر خارجية مرتبطة بالموقع المتميز الذي تشغله وحدات النشاط الاقتصادي، مثل القرب من خط السكة الحديدية الذي يوفر للمشروعات تخفيضاً في أجور النقل، القرب من السواحل لبيع الثروة السمكية مثلا.
- **الريع الوظيفي:** ينتج عن المزايا العينية التي يتمتع بها أصحاب الوظائف مثل السكن المجاني، السيارات، والمهمات.
- **ريع المضاربة:** وهو حصول المضاربين على مداخيل عالية ويظهر أكثر في سوق العقارات أو في أسواق الأوراق المالية ، أوفي شتى القطاعات.
- **الريع الاحتكاري:** نتيجة احتكار السوق وتحديد مستوى العرض بحيث تكون الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج مما يوفر للمحتكر ربحاً إضافياً.
- **الريع المنجمي:** وهو الدخل الزائد الناجم عن استثمار الثروات الباطنية اليابسة، السائلة أو الغازية المستخرجة من المناجم أو الآبار، تتحدد أسعار منتجات الثروات الباطنية مثل الذهب والنفط والغاز وغيرها حسب تكاليف الإنتاج.
- **الريع التكنولوجي:** الذي ينجم عن البحث العلمي المتطور والحصول على الجوائز العالمية وبراءات الاختراع التي تحصل عليها الدولة او الفرد (بن جودي، 2017).

2. 2 مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يعني اقتصاد الريع إعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط إذ يعتمد على المبادلات التجارية، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب استهلاكي يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة اهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الايراد، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر

قطاعات إضافية تساهم في تنويع للعمل. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الإقتصاد داخليا وخارجيا (ياسر، 2013).

اما الدولة الريعية هي التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير العائدات والايرادات بقصد توفير السلع والخدمات والامن التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض، واهم مؤشرات الدولة الريعية (عبدالله، 2017):

1. الاعتماد على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل.
2. ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض ضرائب.
3. ضعف هيكل الإنتاج المحلي.
4. ارتفاع الأهمية النسبية للصادرلات الريعية النفط مثلاً.

3. المبحث الثاني: أثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الإنتاجي بليبيا

الاقتصاد الريعي الكلي بليبيا يعتمد وبشكل كبير على النفط والغاز، وهذ يجعل الأداء الاقتصادي عُرضة لصدمات نفطية ويُعقد من عملية الإدارة الاقتصادية الكلية. اذا يشكل قطاع النفط في اقتصاد الليبي عام 2010 نحو 94% من الايرادات من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و 30% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت ليبيا تنتج 1.65 مليون برميل يوميا من معدل احتياطي قدره 41.5 مليار برميل، وكانت تعتزم من خلال خطة وضعت عام 2011 لزيادة إنتاجية بحوالي 3 ملايين برميل يومياً، وكان معدل دخل الفرد في تلك الفترة هو 4400 دينار الأعلى في دول افريقيا (ايكسوا، 2020).

3. 1 الاقتصاد الرسمي بليبيا

يعد اكتشاف النفط وبدء تصديره عام 1961 نقطة تحول للاقتصاد الليبي، فقد تحول من اقتصاد عاجز الى اقتصاد فائض في ميزانه التجاري، وميزان المدفوعات؛ وتحقق أول فائض في الميزان التجاري الليبي سنة 1963 (مصطفى، 2007)، وأدى اكتشاف النفط إلى تغير الهيكل الاقتصادي وتغير هيكل كلا من الصادرات والواردات الليبية. وبدأ الاقتصاد الليبي ينتعش بشكل ملموس بعد ظهور النفط، ومع بداية الستينات بدأ يحقق أعلى معدلات نمو مرتفعة إذ بلغ نمو

الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي مركب 14% في الفترة من 1964- 1971 (مصطفى، 2007)، وبلغ 7.99% في الفترة من 2000-2011 (ايسكوا، 2020).

ومنذ ظهور النفط بليبيا تحولت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحولا جذرياً في ليبيا، اذ تم تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية الاقتصادية والمجتمعية التي استهدفت الاهتمام بالبنية التحتية، في مجال الكهرباء، والمواصلات، والإسكان، والتعليم، والصحة، كذلك زيادة دخل الفرد. غير أن الريع الاتي من اكتشاف النفط لم يحقق الفائدة المرجوة منه وأصبح المصدر الأساسي لتمويل القطاعات الأخرى وسيطرته على الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والثروة البحرية، وهذا أدى الى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الواردات وانتقال القوى العاملة للقطاع الحكومي.

كما واجه الاقتصاد الليبي صدور العديد من التشريعات المنظمة، والتي أثرت في خصائص الاقتصاد الليبي، مثل إطلاق حملة تهدف إلى إخضاع كافة وسائل الإنتاج إلى أنظمة الإدارة الذاتية للعمال عام 1978. إذ ألغيت حقوق الملكية الخاصة. ومع نهاية السنة، تم إلغاء تجارة القطاع الخاص والبيع بالتجزئة وبالجملة. بينما تمثل النشاط الوحيد الذي لم تعمل الحكومة على إلغائه في المنشئات الصغيرة التي تقدم الخدمات. كما وجهت سياسة الإئتمان التي كانت معتمدة من قبل المصرف المركزي لتعزيز جهود الحكومة المبذولة في مجال التنمية، حيث كانت القروض مقصورة على المؤسسات العامة بدلا من منحها للقطاع الخاص. في حين، تم تشجيع الاستثمار والملكية في قطاع الزراعة حتى بالنسبة للأجانب، حيث كان من حق المزارعين غير الليبيين المشاركة في الإنتاج والايراد بما أنهم يعملون في الأرض (البنك الدولي، 2006).

وفي مايو عام 1980، تم إلغاء عملة التداول من النظام النقدي بالكامل بغرض إعادة توزيعها. وفي أوائل عام 1981، تولت الدولة وظائف الاستيراد والتصدير والتوزيع كافة، وتم استبدال جميع المتاجر الخاصة تقريباً بمتاجر كبيرة تديرها الدولة، باستثناء صناعة السجاد والأحذية. وفي عام 1985 اصدار القانون رقم "9" بشأن الأحكام الخاصة بفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي، وقام الافراد بتأسيس الشركات المساهمة الجماعية ومزاولة الاعمال الصناعية والمهن والحرف ذات الطابع الإنتاجي والخدمي. وتلى هذا القانون صدور العديد من التشريعات الأخرى من أهمها قانون رقم (9) لعام 1992

ولائحته التنفيذية التي توسع المجال للقطاع الخاص، وقانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان.

وفي بداية التسعينات ومع صدور عدة تشريعات كان الهدف منها تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بالمشاركة في المشاريع الاقتصادية. يتلقى الاقتصاد الليبي صدمة أخرى بسبب العقوبات المتمثلة بالحضر الجوي التي فرضتها الأمم المتحدة عام 1992 بموجب القرارات 731 و748، تلى ذلك قرار الأمم المتحدة رقم 883 الصادر في عام 1993 والذي ادعت فيه الأمم المتحدة بعدم التزام الكامل بالقرارات السابقة. بمقتضى هذا القرار طولبت كل الدول بتجميد الأموال وغيرها من الموارد الليبية في أراضيها، مع الإشارة إلى أن هذا لاينطبق على الأموال أو الموارد المكتسبة نتيجة لبيع النفط أو المنتجات النفطية والغاز الطبيعي ومنتجاته وكذلك المنتجات الزراعية (حيدر، 2013). على الرغم من هذه العقوبات إلا أن إنتاج النفط الليبي من قبل الشركات الأوروبية واصل على مستوى الإنتاج حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم مقارنة ب 1.16 مليون برميل في عام 1989، وظلت على هذا الوضع حتى نهاية القرن. وسجل النمو الاقتصادي في العامان 1993 و 1994 نمواً سلبياً بنسبة 7%، وفي الفترة بين 1995–1999 نمو ثابت بنسبة 0.8% في السنة، مما أدى إلى صرف عدد كبير من العمال ورفع الأسعار. وقدرت ليبيا خسارة الاقتصاد أنذاك بأكثر من 30 مليار دولار من العائدات والقدرة الإنتاجية، الا أن البنك الدولي قدر كلفة العقوبات بحوالي 18 مليار دولار بسبب فقدان العائدات البترولية نتيجة لقلة الإستثمارات في مجال النفط. وبغض النظر عن الأضرار نتيجة العقوبات، تأزم الوضع بشكل أكبر نتيجة المشاكل الهيكلية وضعف الأداء وسوء الإدارة (الحسيني، 2020).

2 .3 الاقتصاد الكلي الليبي بعد 2011

ومن 2011 يشهد الاقتصاد الليبي مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات السياسية والآمنية التي كانت سببا في اضعاف مؤسسات الدولة وانقسامها. فمنذ 2011، سيطر الصراع السياسي على ليبيا، ليتبعه العنف وظهور المجموعات المسلحة وغياب سيادة القانون بالإضافة الى الصراعات المتداخلة؛ المالية والإيديولوجية والمناطقية والخارجية، كل هذا وغيره ساهم في ابراز هشاشة الاقتصاد الوطني؛ منها الانقسام المؤسساتي والفساد والتهريب والاتجار بالبشر. وأثر بشكل

مباشر على انتاج النفط الذي ظل متذبذباً خلال العشر سنوات، على الرغم أن ليبيا تحتل مكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية اذ تملك حوالى 3.5% من احتياطيات النفط بالعالم، وبلغت مساهمتها 2% من الإنتاج العالمي وما يقارب 0.2 مليون برميل مكافئ من الغاز الطبيعي.

1.2.3 النمو الاقتصادي

رغم أن الرصيد الكلي قد تحرك من عجز في الميزانية العامة يبلغ 18.7 % من إجمالي الناتج المحلي في 2011 الى فائض يبلغ 24.0 % من إجمالي الناتج المحلي في 2012 مع استعادة الناتج من النفط الا أن التفاؤل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد 2011 كان جداً وجيزاً، فمع حلول 2013 بدأت الاحتجاجات والنزاعات الإدارية في التأثير على الإنتاج وتم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية وانخفضت الصادرات إلى أقل من 190 ألف برميل نفط يومياً في أبريل 2013، مما أدى الى انخافض في النمو الاقتصادي الى 6% ، ومع احتدام الصراعات وخروج الشركات الأجنبية من البلاد ظل القطاع النفطي يعاني من تقلبات جراء الفوضى الأمنية والسياسية التي تشهدها ليبيا. وفي اعقاب الركود الاقتصادي بين عامي 2013-2016 بسبب انخفاض انتاج النفط حيت وصل الى 0.6 مليون برميل في اليوم مقابل 1.6 مليون برميل (البنك الدولي، 2020)، وخسرت ليبيا ثلثي احتياطاتها أي ماقيمته 75 مليار دولار، وقد وصل النمو الاقتصادي في الربع الأول والثاني عام 2016 الى 8.4% .

وفي منتصف الربع الثالث من عام 2016 عادت المواني النفطية الى المؤسسة الوطنية للنفط وارتفع نتيجة لذلك إنتاج النفط إلى 600 ألف برميل يومياً، وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 28.3% عام 2017، وظل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفظاً عامي 2018 و2019، حيث بلغ 17.9% و9.9% على التوالي، لكنه تباطأ بشكل حاد إلى 2.5% عام 2020 بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 (UNDP، 2020)، ومن المتوقع انتعاش في النمو بنسبة 22.2% في عام 2021 ، قبل أن يستقر حوالي 1.4% بعد ذلك (البنك الدولي، 2020)

وفي الاقتصاد الريعي نلاحظ ضعف نمو الاقتصادي غير النفطي حيث شكل 32% من الناتج المحلي الإجمالي من 2014 – 2018، في حين ظل القطاع النفطي المصدر الرئيسي

في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من الايراد العام واكثر من 95% من الصادرات عام 2018.

ومن نشرات وتقارير مختلفة لمصرف ليبيا المركزي نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1980- 2000، حيت بلغ مانسبته 71.7% عام 2000 وانخفضت بالمقابل مساهمة القطاع النفطي بنفس الفترة لاقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي حيت بلغ 28.3% عام 2000، وبعد ذلك بدأ القطاع النفطي في الارتفاع اذا ساهم مانسبته 62.6% عام 2011، وتفسير هذا التغير ناتج من انخفاض في أسعار النفط بالأسواق العالمية وليس بسبب زيادة انتاج القطاع غير النفطي (ابوسنينة، 2018).

2.2.3 البطالة والتضخم

في عام 2020 نشرت مصلحة الإحصاء والتعداد بليبيا إحصائية بعدد سكان ليبيا لعام 2020 حوالي 6.87 مليون نسمة، يعيش 84% منهم في مناطق حضرية، على امتداد ساحل البحر المتوسط حيث توجد غالبية فرص العمل بشكل عام. وعلى الرغم من وجود النفط، لا تزال المشاريع التنموية والإنتاجية منخفظة لاستيعاب الباحتين عن عمل. ويمثل الشباب نسبة كبيرة نسبيا من الليبيين بالمقارنة بجيرانهم، حيث يمثل البالغون من العمر 24 سنة أو أقل 52% في حين لاتتجاوز نسبة من تبلغ أعمارهم 64 سنة أو أكثر 4% فقط. ومثل غيره من البلدان متوسطة الدخل التي تواجه طفرة شبابية، لا تزيد أعمار 30% من أبناء الشعب الليبي عن 14 سنة.

ونلاحظ عدم استقرار النمو الاقتصادي بليبيا لسنوات طويلة وذلك لاعتماده على مصدر وحيد وهو الريع الخارجي واعتماد الإنفاق الحكومي على هذه العائدات إلى تعرض الوضع المالي العام في البلاد لضغوط شديدة أثناء الفترة 1965–2020؛ ونتيجة لذلك معدل البطالة يتراوح بين الزيادة والانخفاض فهو متغير تابع للمتغير المستقل وهو الناتج المحلي الإجمالي، فحسب قانون أوكن فالعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة فعندما ينخفض الناتج المحلي الاجمالي فأن معدل البطالة يرتفع بحيث أن كل ارتفاع بنسبة 1 % للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة. بقيت البطالة بليبيا مستقرّة نسبياً في حدود

18.5% بين عامي 2006 و2019. ومع ذلك يظل الشباب هم الأكثر تأثّراً حيث أنّ نسبة 69.8% من الشابات بين سن الـ15 و24 عاطلات عن العمل، مقارنة بـ 42.3% من الشبان في عام 2019، وفقاً للتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (UNDP، 2021).

اما بالنسبة للتضخم فقد تزايد في الاقتصاد الليبي بسرعة في الأعوام الماضية. فقد قفز من 9.8% في عام 2015 إلى 25.9% عام 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في عام 2017 ليقدر بنحو 28%. ويعزى هذا التضخم إلى عدّة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره. وفي ما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية على سبيل المثال، فقد أشارت التقارير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 10.7% في المتوسط في الفترة ما 2017–2018، كذلك فإن الانقسام المؤسّسي ووجود وزارتين للمالية مرتبطتين بحكومتين متنافستين قد يكون مساهماً في التضخم الحاصل في الاقتصاد الليبي، خاصّة وأنّ الحكومتين موّلتا ميزانياتّهما وترتيباتهما المالية إلى حدّ كبير من خلال الاقتراض من أحد المصارف المركزية المتنافسة وبدرجة أقل من البنوك التجارية (ايسكوا، 2020).

وبعد عدة سنوات من التضخم المرتفع، من المتوقع أنُ ينخفض مؤشر أسعار المستهلكين في 2021، بعد صدور قرار توحيد العملة 2020 وهو ما يعزي أساساً إلى تقارب أسعار الصرف بالسوق الموازية وتقربها من السعر الرسمي بمصرف ليبيا المركزي. وقد تبين من خلال دراسات اجراها البنك الدولي بعد فرض الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي 183% عام 2018 وتخفيض الرسوم الى 163% عام 2019 ان مؤشر أسعار المستهلكين انخفض بنسبة 2.7% خلال الأشهر التسعة الأولى وقدر الانكماش بمتوسط 3% عام 2019.

ومع تواصل حالة الركود في إنتاج القطاعات الغير نفطية انخفض معدل النمو في الدخل القومي وانخفض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من ذلك الناتج وقفز معدل التضخم إلى 24% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 31%.

3.2.3 السياسية النقدية والمالية

أضعف الصراع السياسي فعالية السياسة النقدية بشكل ملحوظ إثر تجزؤ السلطة النقدية في إدارة العملة والمعروض النقدي ونسبة الفوائد والإشراف على الأعمال المصرفية التجارية بشكل

كامل وتداعت الثقة في القطاع المصرفي كما ساهمت في اندلاع ازمة السيولة، وحرم المواطن والقطاعات الأخرى من الوصول الى الخدمات المالية الأساسية. وقد اعتمدت الدولة بشكلٍ كبير على قروض مصرف ليبيا المركزي كمصدر التمويل، ماتسبب في خفض الاحتياطات الأجنبية وفقد الدينار الليبي قيمته امام العملات الأجنبية وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم)، اذ خسرت الاسر الليبية مايقارب من 80% من قدراتها الشرائية.

يقبع الوضع الاقتصادي والمالي بالاجمال تحت ضغط شديد بسبب المصروفات المرتفعة وأسعار النفط المتقلبة الى ارتفاع الموازنة إلى أربعة اضعاف عما كانت عليه في 2011. وفي المقابل لم يكن مستوى الإنفاق الجاري متسقاً مع وضع أولويات مناسبة للبرامج التنموية. وبمراجعة الموازنة العامة لسنة 2013 يلاحظ عجز كلي يبلغ 4.612 مليون دينار ليبي 4.0% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن الزيادة في فاتورة الأجور التي بلغت 1.821 مليون دينار ليبي أي بنسبة 17% من اجمالي الناتج المحلي ويعزو هذه الادعاء بارتفاع أعداد الموظفين العموميين، في حين مؤشر البطالة سُجل ارتفاع 19% لنفس العام مقارنة بعام 2010 اذ سجل 13.5% حسب تقارير دولية. بالإضافة الى الزيادة في الدعم بلغت 2.008 مليون دينار ليبي مما اثر في تقويض جهود تحقيق استقرار المالية العامة.

وفي عام 2014 إستمر تعثر إنتاج النفط وانخفضت إيرادات الموازنة العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خُمس ما كان عليه سابقاً أي بمعدل 335 الف برميل يوميا في النصف الأول من السنة، وتصاعدت وتيرة النزاعات السياسية بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان في طبرق والذي ولد تنافس على المؤسسات المالية والإدارية في الدولة ومنها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار، وهذا أدى الى تزايد الإنفاق الحكومي الى 90% وانخفاض عرض النقود وضعف القدرة الإنتاجية لقطاع النفط وانخفاض الإيرادات، تباطؤ نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 15%، وذلك في المقام الأول بفعل الاستهلاك العام والخاص، كل هذا وغيره أثر سلباً وبشكل مباشر على النشاط الاقتصادي ودخوله في حالة ركود مما أدى الى حدوث إنكماش بنسبة 10%، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2% فيما يرجع أساساً إلى زيادة نسبتها 13.7% في أسعار السلع في وهذا بدوره كان له اثر سلبي على الدخل الحقيقي للفرد.

كما بلغ العجز المالي في ليبيا عام 2014 حوالي 22.8 مليار دينار أي بنسبة 43.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ادعاء مصرف ليبيا المركزي اتباع سياسية تخفيض الانفاق العام، ولكن هذا لم يوقف استنزاف احتياطات العملة وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي، وظل مستوى الإنفاق مرتفعا رغم تجميد معظم نفقات التنمية والبنية التحتية، والإبقاء على بند الرواتب والأجور اذ بلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسيا 59.7%، ويرجع إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاساسية كالكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي. فقد أقفلت حوالي 20% من المستشفيات الحكومية ومرافق الرعاية الصحية ابوابها، وتضررت البنية التحتية الأساسية للمدارس فحوالي 11% لا تعمل بشكل كامل وتسبب عدم توفر الامن الى تأخر بداية العام الدراسي وأثر على قدرة حصول حوالى 279 ألف طفل على التعليم بشكل منتظم. وبالرغم من اليزانيات الضخمة التي رصدت لقطاع الكهرباء الا ان مدن ليبية كثيرة تعاني من انقطاع في التيار الكهربائي يتجاوز 15 ساعة في اليوم بسبب النقص في التوليد والمشاكل في الشبكة، اذ بلغت الخسائر الاقتصادية حوالي 1.8 مليار دينار ليبي، كما تتسم خدمات المياه الصالحة للشرب وقدرات الصرف الصحي لضعف نتيجة تضرر البنية التحتية بسبب النزاع ومن المتوقع الغاء حوالي 10% من مياه الشرب نتيجة لقفل بعض محطات التحلية والبعض الاخر يعمل بقدرات منخفظة نتيجة لانقطاع امدادات الطاقة والمواد الكيميائية اللازمة.

والجدير بالذكر أن الجمود السياسي وتعطل انتاج النفط _ماعدا المنشأت البحرية بالمنطقة الغربية_ وسؤ الإدارة والفساد وتمويل الجماعات المسلحة وفتح الاعتمادات لاستيراد البضائع؛ وكل ما سلف ذكره ادخل الاقتصاد الليبي في حالة ركود وتدهور وضع ميزان المدفوعات في 2015 فقد انخفضت صادرات النفط إلى 300 مليون برميل يومياً في نهاية العام وتشير التقديرات من البنك الدولي بأن عائدات تصدير النفط وصلت إلى أقل من 15% عن مستواها في 2012 في الوقت الذي ظل مستوى الواردات التي يحركها الاستهلاك مرتفعاً وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في 2013 إلى عجز يقدر بنسبة 75.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ولتمويل هذا العجز جرى استنفاذ صافي احتياطات النقد الأجنبي بسرعة

وانخفضت الاحتياطات من 107.6 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 56.8 مليار دولار بنهاية عام 2015.

وواصل سعر صرف الدينار الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه إذ سجل هبوطاً يزيد 9% في 2015 وفي السوق الموازية انخفضت قيمة الدينار نحو 160% بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي والذي أدى بدوره إلى تفاقم مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية وضعف احتياطاتها، ولجوء المصارف والمواطن والتجار إلى التعامل بالصكوك والتي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات. ومع فقدان الدينار لقيمته أمام العملة الصعبة وتسارع معدل التضخم أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي وتدني مستوى المعيشة للمواطن، دخل الاقتصاد الليبي حلقة مفرغة ونشطت السوق الموازية التي لجأ إليها الليبيون لعقد كل صفقاتهم التجارية تقريبا، مع فقدان الثقة في المصارف، وأدى هذا الوضع إلى إفراغ رفوف المتاجر، إذ عمد التجار إلى الحد من البضائع المستوردة خشية تكبد خسائر في سوق عملات متقلب للغاية فضلاً عن تسريب النقد الأجنبي للخارج وتفاقمت أزمة السيولة بسبب عجز الحلول السريعة والاقتراحات غير المجدية لحلها من قبل الحكومتين.

وفي النصف الأول لسنة 2016 انخفضت إيرادات النفط إلى حوالي 302 مليار دينار مما أدى لانخفاض الإنفاق على الدعم نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات المستوردة وإلغاء دعم السلع الغذائية، وانخفضت الأجور بنسبة 8.7%، وانخفض الإنفاق الرأسمالي إلى 14% عما كان عليه قبل 2011، مع ازدياد متسارع للدين المحلي ليبلغ 110% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، واستمر العجز المالي وعجز الحساب الجاري ليصل عجز الموازنة إلى حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى 70% من اجمالي الناتج المحلي وزاد معدل الركود الاقتصادي بمعدل 26%، كما أن ليبيا بلد معظم سكانه من فئة الشباب دون سن العمل حيث تتجاوزت معدلات البطالة 30% لعام 2016 بعد أن كانت 15% وفقاً لعام 2010.

وفي 2017 وتعويضاً عن التراجع الاقتصادي والتضخم الذي سجل ارتفاع بلغ 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الرواتب والأجور الى أربعة اضعاف منذ عام 2011، ازداد الضغط المالي بشكل كبير، واستمرت الإعانات الحكومية مرتفعة اذ شكلت 12.3 % من اجمالي الناتج المحلي، وعجز الموازنة بلغ 34.5% من الناتج الإجمالي لعام 2017. وبالرغم

من وجود مايسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي؛ تصحيح سعر صرف الدينار الليبي ومعالجة دعم المحروقات، بالإضافة إلى إصلاح المالية العامة للدولة، الا أن هذا البرنامج لم يجد طريقه للتطبيق، وفقاً للأهداف المرجوة والسياسات الاقتصادية التي تظمنها والإطار الزمني المحدد له، بسب الانقسام السياسى والمؤسساتي، والأوضاع الأمنية المتردية، ولعل أهم عائق واجه تنفيد البرنامج هو انقسام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، ومن تم غاب دور السلطة النقدية الواحدة وتعطلت مهامها وإدواتها، وتعذر تنفيد البرنامج في ظل وجود حكومتين في دولة واحدة وعدم اهتمام السلطة التشريعية بالبرنامج الإصلاحي للاقتصاد الوطني. وقد نجم عن ذلك استمرار الأوضاع المتردية وارتفاع سعر صرف النقد الأجنبي في السوق الموازية، بالإضافة إلى عدم استقرار الإنتاج النفطي، واستمرت أزمة السيولة في القطاع المصرفي، وظل الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى في إطار ما يعرف بالترتيبات المالية التي تفاقم في ظلها الدين العام الذى ساهمت فيه حكومتي الوفاق والمؤقتة، وكان كل ذلك بإجراءات مخالفة لما تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وقانون الدين العام.

في عام 2018 تم فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بواقع 183%، خفض إلى 163% كسياسة بديلة لتعديل سعر الصرف الرسمي التي أوصى بها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وزاد المعروض النقدي بسبب تسييل عجز الموازنة وارتفعت العملة المتداولة من 7.6 مليار دينار في نهاية عام 2010 إلى 34.8 مليار دينار في نهاية 2018، واستمر برنامج دعم الوقود على ما هو عليه ولم يتم معالجة التضخم في بند المرتبات، وقد أدى الطلب المتزايد على النقد الأجنبي وانخفاض إيرادات النفط _هبوط أسعار النفط العالمية من 100 دولار امريكي للبرميل الواحد الى 45 دولار للبرميل الواحد _ الى هبوط حاد بنسبة 35.4% من 124 مليار دولار عام 2012 الى 80 مليار دولار عام 2018، ومن المتوقع أن تصل الى 59% بحلول عام 2021، اذ تابعت الحكومة مستويات انفاق غير مستدامة. وزاد بند المرتبات بالترتيبات المالية من 23.6 مليار في عام 2018 إلى 24.5 مليار دينار بنهاية عام 2019 وانخفض إجمالي الإيرادات العامة من 35.9 مليار دينار إلى 31.0 مليار دينار وزاد إجمالي الإنفاق العام من 40.5 مليار دينار إلى 45.8 مليار دينار مضاف إليها 11.0 مليار دينار لدى الحكومة الموقتة، وبذلك زاد رصيد الدين العام ليصل إلى 105.0 مليار دينار عام 2019. وارتفع عجز الموازنة العامة، لدى حكومة الوفاق، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالى الحقيقي

لتصبح 28.16% في عام 2019 بالرغم من ارتفاع العائدات من الرسوم التي فرضت على معاملات الصرف الأجنبي 8 مليار دينار ليبي او 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما زعمت حكومة الوفاق الوطني عام 2018 بتبني خطط لمضاعفة انتاج النفط الى 2.1 مليون برميل باليوم الا ان هذه الاهداف لم تتحق نظراً للوضع الأمني وغياب الموارد اللازمة لاعادة إعمار وإصلاح المرافق النفطية.

وفي مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي مرّةً أخرى رسوم سعر الصرف من 183% إلى 163% مما خفّض سعر الصرف إلى 3.6 دينار مقابل الدولار. هذا الانخفاض انعكس على السوق الموازية حيث أصبح سعر الدولار يتراوح بين 4.05 و 4.15 دينار مقابل الدولار، متراجعاً بذلك عن عتبة 7.4 دينار مقابل الدولار كما كانت الحال في عام 2018 وانخفض معدل الشراء بالصكّ إلى أقل من 7% (ايسكوا، 2020).

وبالرغم من أن سياسة فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي كانت تهدف الى تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء وإخراج المضاربين في السوق السوداء وتحييدهم، وصولا لسعر صرف موحد، إلا أنه تم تسخير هذه السياسة لتمويل الموازنة العامة للدولة، واعتمدت عليها حكومة الوفاق في تمويل العجز في إيراداتها، وسداد جزء بسيط من الدين العام، ومع هذا لم يختفي عجز الموازنة العامة خلال عام 2019، وهو العجز الأكبر مند أزمة اقفال الحقول النفطية عامي 2015- 2016، والتي اعلن المصرف المركزي بتمويلها بمبلغ يتجاوز 20 مليار دينار. وبذلك أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من ما يعرف بالفجوتين عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات وعاد شبح التضخم يخيم على الاقتصاد من جديد.

وقد أدّى توقف انتاج النفط وتدهور صادراته وأسعاره وتبعات جائحة كورونا المثمتلة في إجراءات الإغلاق التي طالت كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وتوقف منظومة الاستيراد خلال النصف الأول من عام 2020 ، إلى تراجع معدل نمو القطاع الاقتصادي غير النفطي وتدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما سينعكس سلبا على معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2020 و يدفع الاقتصاد الليبي نحو وضع الركود التضخمي.

وبذلك تعتبر كل الإجراءات التي اتخذت خلال عامي 2018 و 2019 قد فقدت جدواها، ولم يعد الرسم المفروض على بيع النقد الأجنبي يحقق الأهداف المرجوة منه، بل إنها زادات

الأمور الاقتصادية تعقيدا، وأصبح الاقتصاد الليبي في حاجة لبرنامج اصلاح اقتصادي شامل (ابوسنينة، 2020)،

4. المبحث الثالث: النتائج والتوصيات: التحول الى اقتصاد انتاجي تنافسي

ويتبين من خلال الدراسة ان ليبيا تعوزها الإرادة السياسية للانتقال من الاقتصاد الريعي الحالي إلى اقتصاد الإنتاجي التنافسي، وأن تلك الإرادة هي الوحيدة القادرة على توجيه المشاريع والاستثمارات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد الإنتاجي ولا نطمع في الوقت الحالي للانتقال الى اقتصاد المعرفة لانه يركز على اكتساب المعرفة وخلقها ونشرها وتطبيقها، وأن التحرك نحو ذلك الاقتصاد ينبغي أن لا يقتصر على تطوير صناعات تكنولوجيا متطورة، بل يتطلب تغييرا منظما بحيث تخترق الابتكارات الجديدة والقائمة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي (البنك الدولي، 2020).

1.4 النتائج: الاقتصاد المورث القائم على الريع الخارجي

- تعتبر فيه الدولة الليبية اللاعب الرئيسي والمركزي والمالك والموزع للموارد وعناصر الإنتاج؛
- التركيز على توفير الأساسيات للمواطن وتمحور الأساسيات في السلع الاستهلاكية المدعومة؛
- يقود التنمية الاقتصادية من خلال سياسة القرارات والحوافز التي تعرقل الدخول لاقتصاد متعدد تنافسي؛
- تعتمد على بيع الموارد الطبيعية خام(اقتصاد وحيد او ريعي)؛
- عوائد الموارد تهيئ لسياسات غير ناجعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير ثابت لغياب التنافسية؛
- تحسن النمو الاقتصادي بالدولة مقيد ومحدد بالموارد الطبيعية المتوفرة؛
- اقتصاد تستفيد منه مجموعة محددة تبحث عن اكبر ربح وعائد مستغلة السياسات القائمة.

2.4 التوصيات: الانتقال الاقتصاد الإنتاجي المتنوع

- القطاع الخاص يعتبر اللاعب الرئيسي، ودور الوزارة تهيئة البيئة المناسبة لتمكين وتشجيع الشركات ورجال الاعمال والافراد؛
- يخلق سلع وخدمات ذات قيمة وعوائد غير محدودة؛
- التنمية الاقتصادية فيه هي عمليات تعاونية تدخل فيها الدولة على كل المستويات، الشركات، الجامعات، المعاهد والخبرات.

3.4 كيف يتم الانتقال لاقتصاد انتاجي متنوع ؟

من خلال دمج العناصر الاقتصادية الأساسية؛ قطاع الاعمال وقطاع العمليات والقطاع العائلي مع القيم الاجتماعية والثقافية الليبية المحلية في اطار الإنتاج التنافسي.

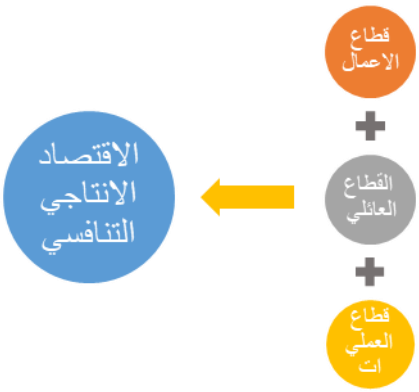

شكل 1 الاقتصاد الإنتاجي التنافسي من خلال دمج القطاعات المختلفة

والمقصود بقطاع العمليات هو تصميم ومراقبة عملية الإنتاج وإعادة تصميم العمليات التجارية في إنتاج السلع أو الخدمات. ينطوي على مسؤولية التأكد من أن العمليات تتسم بالكفاءة من ناحية استخدام أمثل للموارد وفعالة من ناحية تلبية الطلب. وقطاع لعمليات معني بإدارة نظام الإنتاج والعملية التي تحوّل المدخلات (في شكل المواد الخام والعمالة والطاقة) إلى مخرجات (على شكل سلع و خدمات)، وينتج قطاع العمليات المنتجات وتضبط الجودة وتخلق الخدمة. تشمل العمليات سلاسل التوريد والتسويق والتمويل والموارد البشرية، الى جانب اتخاذ عدة أنواع من القرارات بما في ذلك استراتيجية العمليات وتصميم المنتجات وتصميم العمليات وإدارة الجودة والسعة وتخطيط المرافق وتخطيط الإنتاج ومراقبة المخزون. تتطلب كل منها القدرة على تحليل الوضع الحالي وإيجاد حلول أفضل لتحسين فعالية وكفاءة عمليات التصنيع أو الخدمة. وللحد

من اهدار الموارد بدون مردود او عائد على الدولة مشاركة الافراد او القطاع العائلي بالنهوض بالاقتصاد من خلال:

- ✓ قوانين ولوائح موثوق بها ومرنة؛
- ✓ تطوير منظومة التعليم والرفع من مستوى المهارات لخلق عمالة ذات إنتاجية عالية (التنمية البشرية)؛
- ✓ تهيئة بيئة عمل تنافسية لخلق الثروة؛ ولتقييم الأداء واستمراره ضرورة تزويد ببيانات حقيقية ومعلومات محايدة لطرفين؛
- ✓ الجودة والتنافسية على مستوى المحافظات، دراسة الموارد والامكانيات لكل محافظة (سلاسل القيم) والدفع وتشجيع للإنتاج المحلي ومن تم البيني؛
- ✓ التعرف على الإمكانيات المتاحة والتركيز على مكامن القوى الموجودة بكل قطاع بدل التركيز على مكامن الضعف واهدار الوقت لعلاجها؛
- ✓ توظيف معجلين اقتصاديين بشكل سريع لتطوير واحداث تغير ملموس بالاقتصاد الليبي وتعويض مافقد من وقت وموارد؛ من هم المعجلين الاقتصاديين: خبراء الاستثمار الأجنبي FDI ، خبراء في الإدارة، ووكالات متخصصة).
- ✓ خطوات جادة لجلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.

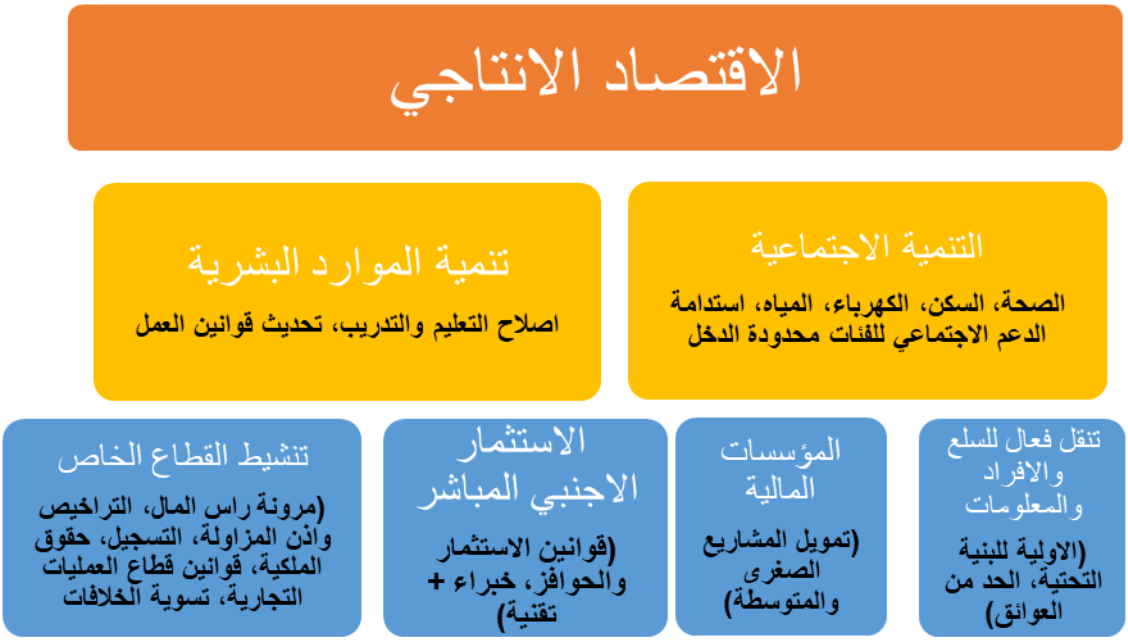

شكل 2 خريطة عمل الاقتصاد الإنتاجي (بعد Porter ، 2007)

4.4 النتائج المتوقعة من اقتصاد انتاجي تنافسي

- ✓ التحسن بتوفر فرص عادلة ومتساوية تقلل الاعتماد على الدولة، أي اقتصاد مفتوح لكل مواطن الراغب بالمشاركة؛
- ✓ التقليل من الاستيراد السلعي والخدمي في حال توافرها بالسوق المحلي وبجودة تنافسية؛
- ✓ يقلل من الانفاق العام ويحد من الفساد؛
- ✓ الغاء جزئي ومرحلي للدعم السلعي وتعويضه بنقدي للفئات المحدودة الدخل لفترة محدودة.

5. الخلاصة

ليبيا كانت بالسابق ذو دخل متوسط الى مرتفع يسجل مؤشر التعليم والصحة الأعلى في افريقيا. الا ان طول الازمة بعد 2011 اثرت بشكل كبير في رأس المال البشري والاقتصادي. واستمر انقسام المؤسسات السيادية، والصراع السياسي والفوضى والفساد أثر على اساسات الاقتصاد الكلى سلباً، وتعمقت الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ترنحت عائدات النفط وتناقصت بشكل مخيف ومتسارع، وفقد الدينار الليبي قيمته ودمرت البنية التحتية والخدمات الأساسية وتدهورت سبل العيش؛ بالإضافة لذلك أسهمت البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك ونقص السيولة ولجوء المصارف والمواطن والتجار إلى التعامل بالصكوك في كثير من الحالات وأدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء، مما أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين خصوصاً من فئات الطبقة الوسطى، التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس فضلاً عن سؤ الوضع الإنساني، الأمر الذي يجعل النظرة ضبابية للأفاق الاقتصادية المستقبلية في المدى القصير والمتوسط. ولكن تتمتع ليبيا بمقوّمات وموارد واعدة للغاية. فيشكّل موقع البلاد الجغرافي نقطة قوة ايجابية، إلى جانب مواردها الطبيعية وجمال شواطئها وصحرائها ومواقعها الثقافية الأثرية الغنية. وتملك ليبيا المقومات اللازمة لتنويع اقتصادها والتحول إلى مركز اقتصادي للمنطقة وما بعدها، كما تتمتع البلاد بالثروة النفطية اللازمة لتحريك نموها بشكل كبير، وجذب الاستثمار. أضف إلى ذلك أن كثافتها السكانية المنخفضة المتمركزة على المنطقة الساحلية تسهّل معالجة المسائل المتعلقة بالتعليم

والمهارات والحماية الاجتماعية. ومن خلال المؤشرات السالفة الذكر في هذه الورقة، تدعو وبشكل ملح لضرورة التوجه لتنويع النسيج الاقتصادي إلى جانب النفط الذي من شانه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال تنويع مصادر دخل مستدامة في تمويل الموازنة العامة ومن ثم يؤثر إيجابا على الدولة، حيث تكون الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة غير متفاوتة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات بشكل عام وعلى كل المستويات وان تتحقق التنمية المكانية الشاملة. ويسمح في الوقت عينه للقطاع الخاص في ليبيا بأن يعمل مع المستثمرين من أجل بناء مركز اقتصادي في المنطقة. وما إن تتوحد الجبهة الداخلية ويتكاتف الليبيون للعمل نحو بناء اقتصاد متنوع مبني على القانون ومؤسسات سياسية واجتماعية فإنه سايساعد على ولادة ليبيا جديدة مستقرة ينعم مواطنيها بخيراتها.

6. المراجع

1. أبو سنينة، محمد، (2020)، دعوة لانقاذ الاقتصاد الليبي، http://www.sada.ly
2. ايسكوا، (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، publications-escwa@un.org
3. البنك الدولي، (2016)، ديناميكية سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي، واشنطن.
4. البنك الدولي، (2020)، مذكرة المشاركة القطرية الخاص بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2021.
5. البنك الدولي، (2006)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، التقرير الاقتصادي القطري، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
6. الحسيني عبدالجواد، (2020)، الاقتصاد في ليبيا، https://fanack.com/ar/libya/econmoy
7. الشمري مايح واخرون، (2018)، ***الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)***، دار الصفاء للنشر والتوزيع، https://www.researchgate.net
8. الطاهر الأطرش، (2009، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم علىالريع، محاولة لتحليل اثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، المنهال، .almanhal.com9https://www.platform
9. المفتي جسار، (2019)، انواع وخصائص الاقتصاد ان كان ريعيا او انتاجيا وماهي الاشكاليات للتنفيذ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، www.ssrcaw.org

10. بن جودي نعيمة، (2017)، تأثير الريع النفطي على السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر (2012-2017)، جامعة مولود معمري ، الجزائر.

11. بورتر مايكل، (2009)،

12. تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا- 2016

13. حيدر عبدالله، (2013)، العقوبات على ليبيا، https://www.marefa.org

14. صندوق النقد الدولي، (2013)، ليبيا – مشاورات المادة الرابعة لعام 2013

15. عبدالحفيظ عبدالرحيم، (2016)، التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الرفاء الاجتماعي، https://www.al-jazirah.com ، [وقت الدخول، 2020/9/24].

16. عبدالله كنعان، (2017)، اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (3)، العراق.

17. مصطفى يوسف، (2007)، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر.

18. ياسر صالح، (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حلة العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق.

19. Michael E. Porter, (2007), *National Economic Strategy: Libya's Moment for Action,* Monitor Company Group, L.P.

الهيكل التمويلي وأثره على السيولة المصرفية: دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2008-2016

د.الصادق إمحمد عبدالله [1] أ. محمد عامر أبوشهيوة[2]

1. المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار اثر الهيكل التمويلي على السيولة بمصرف الجمهورية خلال الفترة من 2008- 2016، وهدفت الدراسة إلى قياس السيولة المصرفية من خلال بعض من معايير السيولة ومعرفة أثر الهيكل التمويلي عليها و محاولة المفاضلة بين مصادر التمويل التي يمكن أن يعتمد عليها المصرف في تمويله لأصوله وترفع من كفاءتها من خلال توفير السيولة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المالية، واستخدمت الدراسة أهم مقاييس النزعة المركزية والتشتت ، اختبار كولمجروف سميرنوف للتعرف على توزيع البيانات إذا كان يتبع التوزيع الطبيعي أم لا، معامل الارتباط لقياس العلاقة بين المتغيرات(**R**)، معامل التحديد(R^2) لتفسير قوة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، اختباري (**t**) و(**f**) لاختبار معنوية النماذج وصلاحيتها للتنبؤ، والانحدار البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية والانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الرئيسية باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS-(Version22).

وبعد إجراء عملية التحليل واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها :

بخصوص العلاقة بين الهيكل التمويلي و السيولة تبين أنه يوجد أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المعبر عنه بمؤشر الاقتراض ونسبة الالتزامات قصيرة الأجل(الخصوم المتداولة) إلى حقوق الملكية على السيولة والممثل عنها بنسبة الرصيد النقدي

[1] الصادق إمحمد عبدالله، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس - ليبيا
[2] محمد عامر بشهيوة، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس - ليبيا

والأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول عند مستوى معنوية أقل من 0.05، حيث كانت العلاقة موجبة حيث أنه كلما زادت المديونية زادت السيولة بعد ما تم استبعاد حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم كممثل عن الهيكل التمويلي نتيجة لضعف تأثيره بسبب قيمته المتدنية مقارنة بمؤشر الاقتراض ونسبة الالتزامات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية ، بينما من خلال الانحدار الخطي البسيط ظهرت العلاقة سالبة بين حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم كممثل عن الهيكل التمويلي ونسبة الرصيد النقدي كممثل عن السيولة.

واعتماداً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم اقتراح بعض التوصيات منها: أن يحرص مصرف الجمهورية على زيادة الاهتمام بصياغة هيكل التمويل ومحاولة الحصول على الأموال الدائمة التي تمتاز بطول الأجل وقلة الكلفة ومحاولة خلق مزيج تمويلي أمثل يساعد على تقليل التكلفة ويزيد من توفير السيولة النقدية لمواجهة سحوبات العملاء واتخاذ سياسات تؤدي إلى جذب الودائع واستغلالها في فرص استثمارية مربحة تؤدي إلى زيادة معدلات العوائد على الاستثمار مع المحافظة على مستوى مقبول من المخاطرة .

2. Abstract

The study aimed to measure bank liquidity through some of the liquidity criteria and to know the impact of the financing structure on it and to try to differentiate between sources of financing that the bank can rely on in financing its assets and raise its efficiency by providing liquidity. The study used the descriptive and analytical approach to analyze the financial data, and the study used the most important measures of central tendency and dispersion, the Culmgrove Smirnov test to identify the distribution of the data if it follows the normal distribution or not, the correlation coefficient to measure the relationship between the variables (R)), the coefficient of determination (R2) to explain the strength of the variable's effect. The independent variable on the dependent variable, my tests ((t and (f)) to test the significance of the models and their

validity for prediction, the simple regression of the sub-hypothesis test and the multiple regression to test the main hypotheses using the SPSS-Version22 statistical package).

After conducting the analysis process and testing the hypotheses, the study reached a number of results, the most important of which were:

Concerning the relationship between the financing structure and liquidity, it was found that there is a positive statistically significant impact of the financing structure expressed in the borrowing index and the ratio of short-term liabilities (current liabilities) to equity on liquidity, represented by the ratio of the cash balance and current assets to total assets at a significant level less than 0.05, where the relationship was positive as the greater the debt, the greater the liquidity after the exclusion of equity to total liabilities as a representative of the financing structure due to its weak influence due to its low value compared to the borrowing index and the ratio of short-term liabilities to equity, while through a simple linear regression appeared The negative relationship between equity and total liabilities as a representative of the financing structure and the cash balance ratio as a representative of liquidity.

And based on the results of the study, some recommendations were suggested, including:

Jumhouria Bank should be keen to increase interest in drafting the financing structure and try to obtain permanent funds that are characterized by long term and low cost, and try to create an optimal financing mix that helps reduce costs and increases the provision of cash liquidity to meet customer withdrawals and take policies that lead to attracting deposits and exploiting them in profitable investment

opportunities that lead To increase the rates of return on investment while maintaining an acceptable level of risk.

1. المقدمة

يعد موضوع هيكل التمويل والسيولة المصرفية من أكثر المواضيع أهمية في الفكر المالي والمصرفي إذ أن المتغير الأول الذي يمثل هيكل التمويل هو المتغير المستقل الذي يعبر عن كيفية الوصول إلى المزيج الأمثل من الأموال الممتلكة والمقترضة وبالتالي يمثل جانب الخصوم في قائمة المركز المالي ، أما بالنسبة للمتغير الثاني الذي يمثل المتغير التابع في الدراسة هو السيولة المصرفية وبالتالي فأن القرار التمويلي في المصارف التجارية يعتبر من القرارات المهمة التي تؤثر على السيولة ويتعلق هذا القرار بتحديد المزيج المناسب من مصادر التمويل وتتعدد هذه المصادر ولكن اختيار مصدر التمويل المناسب من أهم القضايا التي تواجه المصارف التجارية. وغالباً ما تتسم مصادر التمويل بعدم الاستقرار؛ حيث يتم توظيفها في الاستثمارات قصيرة الأجل والقروض والسلفيات وغيرها من أوجه الاستثمار بعد استيفاء مطلوبات السيولة القانونية ، حيث توفير السيولة يعتبر من الوظائف الأساسية في المصارف التجارية؛ وحتى يتم توظيف مصادر التمويل التوظيف الأمثل لابد من مراعاة بعض الأسس التي يقوم عليها توظيف الأموال مثل الربحية لتغطية ما يتحمله من مخاطر، والسيولة لمواجهه متطلباته وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف من خلال تحقيق الربحية والمخاطر المرتبطة بفقدان السيولة وهذا النوع من المخاطر تعاني منه اغلب المصارف التجارية في ليبيا.

ونظراً للأهمية البالغة لهذا الموضوع فقد جاءت هذه الدراسة للتركيز على أكبر المصارف التجارية في ليبيا (مصرف الجمهورية).

2. مشكلة الدراسة

إن الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قرار التمويل من بين القرارات الرئيسية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة المالية في المصارف التجارية، وتعد هذه القرارات من أهم القضايا التي تواجه المصارف التجارية وتشغل تفكيرهم أي كيفية اختيار المزيج التمويلي المناسب من مصادر التمويل ومن الجانب الأخر تمثل السيولة المصرفية إشكالية من الإشكاليات التي تواجه المصارف التجارية خاصة في البيئة الليبية . وبدأت تظهر معالم المشكلة في كيفية المفاضلة بين مصادر التمويل في مصرف الجمهورية ومعرفة مدى تأثيرها على السيولة المصرفية "أي مدى تأثير كل مصدر من مصادر التمويل على السيولة المصرفية.

وبالتالي فإن اختبار أثر الهيكل التمويلي على السيولة المصرفية من خلال بعض من معايير السيولة يعطي أهمية كبرى للإجابة على التساؤل الرئيسي الأتي : **ما هو أثر الهيكل التمويلي على السيولة المصرفية بمصرف الجمهورية ؟**

3. فرضيات الدراسة

إن عملية اختيار متغيرات تفسيرية لظاهرة أو مشكلة معينة ليس بالأمر السهل فقد يتم اختيار متغير ليس له علاقة بالظاهرة أو تجاهل متغير مهم له علاقة بالظاهرة أو الحالتين معاً لذلك فأن المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذه الدراسة اختيرت على أساس أنها واسعة التطبيق أو الاستخدام من قبل دراسات سابقة ، وتعتمد هذه الدراسة على الفرضيات العدمية التالية :

الفرضية الرئيسية الأولي : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية (للهيكل التمويلي على السيولة المصرفية (الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول) .

الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، (للهيكل التمويلي على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي) .

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

أ. توضيح أثر الهيكل التمويلي على السيولة المصرفية.

ب. محاولة المفاضلة بين مصادر التمويل التي يمكن أن يعتمد عليها مصرف الجمهورية في تمويل أصوله وترفع من سيولته .

5. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الحقل المعرفي الذي نبحث فيه والذي يتمثل في الفكر المالي والمصرفي ومن أهمية متغيراتها ولما لها من أثر بارز على جميع النواحي المالية لمنشآت الأعمال بصورة عامة والمصارف التجارية بصورة خاصة ولأهميتها البالغة في زيادة أرباح المصارف التجارية وتوفير السيولة الكافية في الوقت المناسب. وبالتالي فأنه يمكن حصر أهمية الدراسة في النقاط التالية :

أ. دراسة العلاقة بين مصادر التمويل والسيولة المصرفية في مصرف الجمهورية .

ب. تأكيد أهمية النسب المالية في قياس هيكل التمويل و السيولة المصرفية .

7. منهجية الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي في تنظيم البيانات وتحليلها بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في تقييم أثر مصادر التمويل على السيولة في مصرف الجمهورية في ليبيا وسوف تستخدم الدراسة أهم مقاييس النزعة المركزية والتشتت وهي الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، المدى ، اختبار كولمجروف سميرنوف ، معامل الارتباط (R)، معامل التحديد (R^2) ، اختباري (t) و (f) ، والانحدار البسيط والانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS-Version22).

8. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية في ليبيا وقد تم تحديد عينة عمديه للدراسة مصرف الجمهورية (المقر الرئيسي طرابلس)، بصفته أكبر المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وكذلك لسهولة الحصول على تقاريره وميزانيته العمومية.

9. مصادر البيانات :

كان جمع البيانات في هذه الدراسة عبر الجانبيين :

أ. الجانب النظري :

تم جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والمفاهيم لهذه الدراسة من المصادر العربية والأجنبية المتاحة والتي ترتبط بموضوع الدراسة من الكتب والرسائل والأطاريح الجامعية والندوات وشبكة الانترنت بهدف تغطية الدراسة الحالية قدر الإمكان في جانبها النظري ؛

ب. الجانب التحليلي

تم الاعتماد على قوائم المركز المالي وقوائم الدخل والتقارير السنوية لمصرف الجمهورية وقد تم دراسة هذه القوائم والتقارير وتحليلها مالياً بغرض الوصول إلى نتائج و استنتاجات تساهم في تقييم السيولة المصرفية في مصرف الجمهورية في ليبيا وتحليل هذه النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

10. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية والمكانية : تقتصر هذه الدراسة على دراسة أثر الهيكل التمويلي المتمثل في مصادر التمويل في مصرف الجمهورية وأثرها على السيولة المصرفية المتمثلة في بعض من مؤشرات السيولة في مصرف الجمهورية (طرابلس)، خلال الفترة من 2008 إلى 2016م.

11.الدراسات السابقة

1. دراسة الموسوي ،2017م (صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية)

تناولت هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية في الفكر المالي والمصرفي وهو صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية ، دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية خلال الفترة من 2005 إلى 2014 ، وهدفت الدراسة إلى قياس مؤشرات هيكل التمويل وتحليلها وقياس نسب السيولة وتحليلها للمصارف التجارية العراقية وهدفت أيضاً إلى بيان علاقة الارتباط

بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير هيكل التمويل في السيولة المصرفية ونبعت مشكلة الدراسة من التساؤل الأتي : هل أن صياغة هيكل التمويل تؤثر على إدارة السيولة ومستوياتها ؟

وقد اختيرت عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية وهي عشرة مصارف تجارية عراقية تم دراستها لمدة عشرة سنوات من 2005 إلى2014 ، وقد تم استخدام مؤشر نسبة الدين إلى الخصوم لقياس هيكل التمويل (المتغير المستقل) واستخدام مؤشر نسبة الرصيد النقدي لقياس السيولة المصرفية (المتغير التابع) وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقة بين المتغيرات وهي (المتوسط الحسابي ، معامل الارتباط البسيط ، ومعامل الانحدار البسيط (b) ، اختبار t ، اختبار (f) ومعامل التحديد (R^2) ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وهو وجود علاقة ارتباط بين هيكل التمويل والسيولة المصرفية وهذا ما يؤيد صحة فرضيات الوجود التي اعتقدتها الدراسة .

2. دراسة بوعبدلي ، مرسلي ، 2016م (أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية)

تناولت هذه الدراسة أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال خلال الفترة من 2005 إلى 2014. وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك التجارية وتنبع أهمية هذه الدراسة من الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقيه وهو تعظيم ربحيتها والذي يعتبر من أهم القرارات المالية المتعلقة باختيار تركيبة الهيكل المالي في البنوك التجارية ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والارتباط لاختبار الفرضيات وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج منها وجود أثر للهيكل المالي على ربحية البنوك محل الدراسة حيث تم التوصل إلى أن الهيكل المالي مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات له أثر ايجابي على ربحية البنوك مقاسه بنسبة العائد على حقوق الملكية، من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية التي توفرها الديون .

3. دراسة جميل، سعيد ،2006م (تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية)

تناولت هذه الدراسة تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة من 2002 –2004 ، وهدفت الدراسة إلى

الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب أو المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم المصرف عينة البحث وتكمن مشكلة البحث في الوضع الاقتصادي الجديد الذي يعيشه قطرنا، وفي ظل تعدد المصارف الأهلية مع وجود المصارف الحكومية يستلزم تقييم الأداء المالي للمصرف للتعرف على نقاط الضعف والقصور ومحاولة تلافيها ، فضلاً عن التعرف على نقاط القوة ومحاولة زيادتها لكي يضمن المصرف الاستمرار بنشاطه وتحقيق أعلى العوائد في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف ويقوم البحث على فرضية مؤداها إن استخدام نسب السيولة والربحية في تقييم أداء المصرف سيؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء المصرف عينة البحث ، وتأتي أهمية البحث من أهمية التحليل المالي بواسطة نسب السيولة والربحية والتي تعد من أكثر الوسائل المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصرف ، وذلك لكونه مؤشراً لما حققه المصرف من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة ، وقد تبين من الدراسة ومن خلال المؤشرات التي تم استخدامها في البحث أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو 2002م ويأتي بالمرتبة الثانية 2004م وبالمرتبة الأخيرة 2003م.

4. دراسة الحسن (أثر الهيكل المالي على الأداء المالي للجهاز المصرفي)، 2004

تناولت الدراسة أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للجهاز المصرفي، دراسة تطبيقية على مصرف التضامن الإسلامي للفترة من 1998 إلى 2002 واستعرضت الدراسة مصادر الهيكل المالي المتمثلة في الودائع وأموال الملكية ومصادر التمويل الأخرى قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ، وهدفت الدراسة إلى تحليل الهيكل المالي والتعرف على أثره على الأداء المالي للمصارف بصفة خاصة مصرف التضامن الإسلامي ومعالجة الخلل في الهيكل المالي للمصرف وافترضت الدراسة فرضيات منها أن الهيكل المالي يؤثر في سيولة المصرف وكذلك يؤثر في الربحية وما مدى إمكانية وجود هيكل مالي امثل ومتوازن للمصرف ومامدى كفاءة رأس المال بالمصرف ، وتوصلت الدراسة إلى أن تمليك عدد كبير من الشهادات الاستثمارية فيه مرتفعة ، وأوصت الدراسة بضرورة الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة حتى يتمكن المصرف من الاستمرار

فـي سـداد التزاماتـه فـي مواعيـدها ومواجهـة سـحوبات العمـلاء ورفـع رأس مـال المصـرف بقـدر المستطاع حتى لا يتعرض للدمج أو التصفية في المستقبل .

5. دراسة 2000, Huizinga , AsliFinancial structure and Bank (profitability)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك عينة الدراسـة للفتـرة مـن عـام 1990إلـى1997 ومـدى تـأثير الفوائـد علـى الهيكـل المـالي مـن جهـة والمقارنـة بـين الأسـلوب المـالي المسـتخدم فـي تلـك البنـوك إذ تتبـع نظـام البنـك أو نظـام السـوق ، وكشفت الدراسة إلـى أن ربحية البنوك أو أداء البنوك عينـة الدراسـة لا تعتمـد علـى الهيكـل المـالي للبنوك وقامت الدراسة على البنوك في ألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتم استخدام المنهج النوعي الاختباري في إيجاد العلاقة واختبار الفرضيات إذ قامت الدراسة على جمع بيانات متوسط أرباح البنوك.

1. أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تناولـت معظـم الدراسـات السـابقة دراسـات ذات علاقـة بموضـوع الدراسـة الحاليـة ،حيـت تناول بعض من هذه الدراسات موضوع الهيكل التمويلي ، وتوصلت إلى نتائج معينه وذلك حسب خصوصـية كـل دراسـة وطبيعـة المشـكلة التمويليـة ، وبعـض الدراسـات الأخـرى تناولـت موضـوع (السيولة أو الربحية) كأحد متغيرات الدراسة ، وبالتالي فأن هذه الدراسة تعتبر امتداد للدراسات السابقة ، وقد ساهمت الدراسات السابقة بشكل كبير في أغناء موضوع الدراسة الحالية سواء كان ذلك في مراحل تحديد متغيرات الدراسة أو مشكلة الدراسة أو في تحديد فرضيات الدراسة إلا إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في اختلاف مؤشرات قياس الهيكل التمويلي واختلاف الإطـار العـام للدراسـة حيـث تحـاكي الدراسـة الحاليـة البيئـة الليبيـة واسـتهدفت مصـرف الجمهوريـة وكذلك اختلاف الأدوات والأساليب التحليلية المستخدمة في تأكيد أو رفض فرضيات الدراسة.

2. مفهوم (الهيكل التمويلي)

عـرف بأنـه التركيبـة التـي حـددتها المنشـأة لمصـادر التمويـل الخاصـة بتمويـل استثمارها وهـي مجموعـة مـن العناصـر التـي تشـكل جانـب الخصـوم فـي قائمـة المركـز المـالي سـواء كـان مصدر خارجي أو داخلي .(الماجدي ،2014 ،ص8) .

3. مكونات الهيكل التمويلي في البنوك التجارية

مصادر التمويل حسب المصدر

تتمثل مصادر التمويل حسب المصدر في الأتي :

أ. مصادر التمويل الداخلية

عرفت المصادر الداخلية بأنها رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة . فرأس المال يتم به تأسيس المصرف وإيجاد الشخصية الاعتبارية له وإعداده وتجهيزه بكافة التجهيزات اللازمة والاحتياطيات بكافة مكوناتها سواء القانونية منها أو الاختيارية وتمثل مصدراً من مصادر الأموال .(بابكر ،2014 ،ص64)

أنواع مصادر التمويل الداخلية

تتمثل أنواع مصادر تمويل رأس المال العامل الداخلية في الأتي:

(رمضان ، جودة ،2013 ،ص68)

1. رأس المال المدفوع: يتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه أو أية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها في فترات لاحقة . ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل المصرف عليها من جميع المصادر ولكن أهمية هذا المصدر لا يمكن المبالغة فيها حيث يساعد رأس المال على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع منهم ،إذ إن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف أمواله .

2.الأرباح المحتجزة : تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءاً من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخلياً. ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع (المدورة).

– **الاحتياطيات** : تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد تحديداً نهائياً، وتفادياً لإظهار حجم الأرباح المحجوزة في حساب واحد ظهرت في المحاسبة عدة تسميات لأنواع مختلفة من الاحتياطيات فهناك الاحتياطي الاختياري والاحتياطي القانوني واحتياطي الطوارئ وغيرها من الأسماء المختلفة التي تطلق على جزء من الأرباح يراد حجزه وإعادة استثماره في المشروع .

- **المخصصات** : تكون المخصصات في العادة في قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول وتحمل الأرباح عادةً بقيمة الأصول ومن أمثلة المخصصات : مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات الاستهلاك.

- **الأرباح غير الموزعة (الأرباح المدورة)** : أن الاحتياطيات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا إن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزء منها وتستقطع جزءاً منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف متى شاء.

ب. مصادر التمويل الخارجية

عرفت مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية بأنها ودائع المودعين والحسابات الدائنة التي لا تعتمد عليها اعتماداً كلياً كالاقتراض من المؤسسات الأخرى بفوائد لزيادة حجم أموالها ولمواجهة ما قد ينشأ من مخاطر وخسائر جسيمة قد تؤدي لإفلاسها نتيجة عدم قدرة المدينين على تسديد القروض التي حصلوا عليها .(عبد الحميد ، 2000 ، ص60).

أنواع مصادر التمويل الخارجية

تتمثل مصادر تمويل رأس المال العامل الخارجية في : (رمضان ، جودة ، 2013،ص75-78، ص92،ص95)

1. الودائع تحت الطلب

تتمثل في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات بالمصارف التجارية بحيث يمكن سحبها في أي وقت بموجب أوامر يصدرها المودع إلى المصرف ليتم الدفع بموجبها له أو لشخص أخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للمصرف وقد يتم الدفع لأي شخص أخر يظهر هذا الأمر بأسمه وهذا الأمر يسمي شيكاً ومن هنا أتى اسم Checking Accounts الذي يطلقه الأمريكيون على هذا النوع من الودائع أو أسم Current Accounts الحساب الجاري الذي يطلقه الانجليز على هذا النوع من الودائع.

2. الودائع لأجل

هما نوعان : تستحق بتواريخ معينة وخاضعة لإشعار

أ. الودائع لأجل التي تستحق في تواريخ معينة .

ب. الودائع لأجل بإخطار(الخاضعة لإشعار).

3. حسابات التوفير

4. القروض والسلف

يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك ويقوم مقام المقرض الأخير للمصارف ، فيقدم لها قروضاً لمساعدتها على تلبية احتياجاتها والتسهيلات التي يقدمها البنك المركزي للمصارف في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذي يتقاضاه وذلك لأنه غالباً ما يمنح هذه القروض ليشجع المصارف على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها.

5.مصادر التمويل الأخرى

تشمل ما يلي :

أ. القروض المتبادلة بين المصارف المحلية : في بعض الأحيان تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل تمويل عملياتها.

ب. التأمينات المختلفة : وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتمادات المستندية ويتم تصنيف هذه التأمينات تحت الودائع المقيدة .

ج. ودائع المصارف من الخارج في المصارف المحلية : وهذا المصدر غير ثابت ولا يشكل نسبة ذات قيمة في أغلب المصارف التجارية.

د. أرصدة وصكوك مستحقة الدفع : ويتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر اموال غير ثابت ،فأنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل ألأصول.(بوعبدلي ، مرسلي ،2016م)

6.. مفهوم (السيولة المصرفية)

هي إمكانية تحويل الموجودات المالية للمصرف إلى أموال نقدية من دون التعرض إلى خسارة ملحوظة في القيمة (الرفاعي ،2008م،ص342)

مكونات السيولة المصرفية:

1.الاحتياطيات الأولية : إن الاحتياطيات الأولية هي تلك الموجودات التي يمتلكها المصرف التجاري من دون أن يكسب منها عائداً وتتألف هذه الاحتياطيات من أربعة مكونات هي (النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية بالصندوق ، الودائع النقدية لدى البنك المركزي ، الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى والصكوك قي التحصيل)

2. الأحتياطيات الثانوية : هي موجودات يمكن تحويلها بسرعة ومن دون عناء خلال مدة قصيرة إلى نقد وهي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل كالأوراق المالية (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة ، وإن الاحتياطيات الثانوية تمتاز بقصر اجل الاستحقاق وضعف العائد، وكما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية. .(الموسوي،2017م،ص172)

مؤشرات السيولة المصرفية:

تتمثل مؤشرات سيولة رأس المال العامل في الأتي :

1.نسبة الرصيد النقدي: وهي نسبة رصيد محفظة النقد لدى المصرف إلى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطات الأولية للمصرف على مواجهة سحوبات ودائعه .

نسبة الرصيد النقدي = أجمالي النقد وما في حكمه / إجمالي الودائع ×100

وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية المتمثلة فى الاحتياطيات الأولية ، وهي(النقدية في الصندوق والصكوك قيد التحصيل ،الودائع لدى المصرف المركزي والودائع لدى المصارف المحلية) ، بالإضافة إلى الأرصدة السائلة الأخرى، المتمثلة في أذونات وسندات الخزانة والكمبيالات التجارية وشهادات الإيداع على الوفاء بالالتزامات المالية للمصارف التجارية . (سعيد ،2013،ص112)

إذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها ،إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية . (ابوحمد، قدوري ،2005،ص239).

2.نسبة الأصول المتداولة إلى أجمالي الأصول: يقصد بالأصول المتداولة هي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقدية خلال فترة محاسبية واحدة وتعد النقدية من أكثر الأصول المتداولة سيولة ثم الاستثمارات قصيرة الأجل والذمم المدينة والمخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً. (حداد ، 2010، ص35) ، ويرى الباحثان بأن مكونات الأصول المتداولة في المصارف التجارية تختلف عن المؤسسات الإنتاجية حيث تتكون في المصارف التجارية من النقدية والصكوك قيد التحصيل والودائع لدى المصارف والاستثمارات قصيرة الأجل مثل شهادات الإيداع وأذونات وسندات الخزانة وبعض الأرصدة السائلة الأخرى.

نسبة الأصول السائلة إلى أجمالي الأصول = الأصول المتداولة / أجمالي الأصول ×100

وهناك عدد أخر من نسب السيولة المصرفية.

7. الأساليب الإحصائية المستخدمة :

قامت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبحث العلمي، وذلك من خلال دراسة تحليلية اعتمد فيها الباحثان على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية لمصرف الجمهورية للفترة من 2008 – 2016م وتعتبر سنة 2008م أول سنة لمصرف الجمهورية بعد الاندماج مع مصرف الأمة وتم تطبيق بعض من مؤشرات التمويل وبعض من مؤشرات السيولة المصرفية الأكثر استخداماً والتي تهدف لإختبار فرضيات الدراسة وقد اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات وهي :

المصادر الأولية : البيانات المتحصل عليها من التحليل المالي للقوائم المالية لمصرف الجمهورية المتعلقة بمتغيرات الدراسة وذلك لتغطية الجانب العملي من الدراسة.

المصادر الثانوية : تم الاعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بالهيكل التمويلي والسيولة المصرفية ، والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة والوثائق ، والدراسات الجامعية

ولقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي ، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) النسخة الثانية والعشرون ومختصره SPSS وذلك للتحقق من فرضيات الدراسة بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعَد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة. (Sekaran, 2003,P24) ، وبما أننا نحتاج في بعض الأحيان إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، ومن حيث التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفى، لذا فإننا بحاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل البحث، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس، مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الأتي :

- المتوسط الحسابي: يستعمل لتحديد القيمة التي تتمركز حولها البيانات .
- الانحراف المعياري: يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت البيانات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.

- اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmgorov – Smirnov): للتعرف على توزيع البيانات فيما إذا كان يتبع التوزيع الطبيعي أم لا.
- معامل الارتباط بيرسون: لتحديد العلاقة بين المتغيرات في حالة إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
- معامل الارتباط سبيرمان: لتحديد العلاقة بين المتغيرات في حالة إن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- الانحدار الخطي: لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- الانحدار المتعدد: لتحديد أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

8.. التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة

أولاً: مؤشرات الهيكل التمويلي لمصرف الجمهورية

تتمثل مؤشرات تمويل رأس المال العامل لعينة الدراسة (مصرف الجمهورية) في الأتي :

1. مؤشر الاقتراض = مجموع الخصوم – حقوق الملكية /مجموع الأصول×100

2.الالتزامات قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حقوق الملكية ×100

3. حقوق الملكية إلى الخصوم = حقوق الملكية / إجمالي الخصوم ×100

يوضح الجدول (1) مؤشرات الهيكل التمويلي لمصرف الجمهورية للفترة من 2008–2016م

البيان / السنوات	مؤشر الاقتراض%	الخصوم المتداولة لحقوق الملكية (بالمرة)	حقوق الملكية للخصوم%
2008	**97.57**	**40.21**	2.42
2009	94.54	17.32	**5.45**
2010	95.44	20.97	4.55
2011	95.21	19.88	4.78
2012	95.15	19.62	4.84
2013	95.29	20.24	4.70
2014	94.99	18.96	5
2015	94.85	18.45	5.14
2016	95.34	20.5	4.65
المتوسط	**95.37**	**21.79**	**4.62**

المصدر: *إعداد الباحثان من خلال ميزانيات مصرف الجمهورية من سنة 2008 إلى 2016*

2. ثانيا : مؤشرات السيولة المصرفية

1. الأصول السائلة إلى أجمالي الأصول = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول × 100

2. مؤشر الرصيد النقدي = النقد وما في حكمه / إجمالي الودائع × 100

يوضح الجدول (2) مؤشرات السيولة المصرفية لمصرف الجمهورية للفترة من 2008-2016م

البيان / السنوات	الأصول المتداولة إلي إجمالي الأصول%	نسبة الرصيد النقدي%
2008	70.26	**106.67**
2009	66.13	99.58
2010	70.95	98.36
2011	70.08	98.26
2012	70.13	95.05
2013	71.69	91.11
2014	68.61	91.30
2015	69.52	95.66
2016	**73.56**	96.13
المتوسط	**70.10**	**%96.90**

المصدر: إعداد الباحثان من خلال ميزانيات مصرف الجمهورية من سنة 2008 إلى2016

❖ **مؤشر الاقتراض**

اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (3) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لمؤشر الاقتراض

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية

0.002	0.357	3.03	97.57	94.54	0.86834	95.3799

بينت النتائج في الجدول رقم (3) إن قيمة متوسط مؤشرات الاقتراض كانت (95.3799) بانحراف معياري قيمته (0.86834)، وإن أقل قيمة كانت (94.54111724) في سنة 2009 وأعلى قيمة كانت (97.57364517) في سنة 2008، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.002) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى إن بيانات مؤشرات الاقتراض لا تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم الاعتماد على ارتباط سبيرمان لحساب العلاقة الارتباطية.

❖ **حقوق الملكية للخصوم :**

اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (4) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لحقوق الملكية للخصوم

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
4.6201	**0.86834**	**2.43**	**5.46**	**3.03**	**0.357**	**0.002**

بينت النتائج في الجدول رقم (4) إن قيمة متوسط حقوق الملكية للخصوم كانت (4.6201) بانحراف معياري قيمته (0.86834)، وإن أقل قيمة كانت (2.43) في سنة 2008 وأعلى قيمة كانت (5.46) في سنة 2009، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.002) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى إن بيانات حقوق الملكية للخصوم لا تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم الاعتماد على ارتباط سبيرمان لحساب العلاقة الارتباطية.

❖ **الخصوم المتداولة لحقوق الملكية :**

اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (5) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف للخصوم المتداولة لحقوق الملكية

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
21.7944	6.99587	17.32	40.21	22.89	0.436	0.000

بينت النتائج في الجدول رقم (5) إن قيمة متوسط الخصوم المتداولة لحقوق الملكية كانت (21.7944مرة) بانحراف معياري قيمته (6.99587)، وإن أقل قيمة كانت (17.32) في سنة 2009 وأعلى قيمة كانت (40.21مرة) في سنة 2008، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي صفراً وهي أقل من 0.05 وتشير إلى إن بيانات الخصوم المتداولة لحقوق الملكية لا تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم الاعتماد على ارتباط سبيرمان لحساب العلاقة الارتباطية.

❖ **الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول :**

اختبار التوزيع الطبيعي للأصول المتداولة للأصول

لتحديد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmgorov – Smirnov)

جدول (6) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف للأصول المتداولة للأصول

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
70.1082	2.04977	66.13	73.57	7.43	0.166	0.2

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) إن قيمة متوسط الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول كانت (70.1082) بانحراف معياري قيمته (2.04977)، وإن أقل قيمة كانت (66.1310062) في سنة 2009 وأعلى قيمة كانت (73.56502153) في سنة (2016) و كانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.2) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى إن بيانات الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم الاعتماد على ارتباط بيرسون لحساب العلاقة الارتباطية.

❖ **نسبة الرصيد النقدي :**

اختبار التوزيع الطبيعي

جدول (7) نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف لنسبة الرصيد النقدي

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
96.906	4.70411	91.12	106.68	15.56	0.174	0.2

أظهرت النتائج في الجدول رقم (7) إن قيمة متوسط النقد وشبه النقد للودائع كانت (96.906) بانحراف معياري قيمته (4.70411)، وإن أقل قيمة كانت (91.119) في سنة 2013 وأعلى قيمة كانت (106.675142) في سنة 2008، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.2) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى إن بيانات نسبة الرصيد النقدي تتبع التوزيع الطبيعي، وسيتم الاعتماد على ارتباط بيرسون لحساب العلاقة الارتباطية.

اختبار الفرضيات

للتحقق من الفرضيات الفرعية، تم استخدام ارتباط بيرسون وارتباط سبيرمان لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الهيكل التمويلي) والمتغير التابع (السيولة المصرفية) ، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Model).

وللتحقق من الفرضيات الرئيسية، سيتم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (الهيكل التمويلي) والمتغير التابع (كفاءة رأس المال العامل) ، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis).

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول).

الفرضية الفرعية الأولى (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

الفرضية الفرعية الأولى (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

جدول (8) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T– Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة اختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	**1.038**	0.013	0.99	0.727	0.422	0.307	0.094	قبول (H_0) ورفض (H_1)
مؤشر الاقتراض (x_1)	**0.724**	0.853	0.422					
$y = 1.038 + 0.724x_1 + \varepsilon$								
حيث أن : y الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، x_1 يمثل مؤشر الاقتراض								

ولتحديد أثر مؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.422) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، نتيجة انخفاض مؤشر الاقتراض في سنة 2016 بسبب ارتفاع إجمالي حقوق الملكية تلك السنة نتيجة ارتفاع أرباح المصرف تلك السنة عن طريق الفوائد والعمولات المقبوضة، وكذلك انخفاض طفيف في مؤشر الاقتراض سنة 2013 وارتفاع الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول في هذه السنوات مما أثر على هذه العلاقة. وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الأولى (H_0) " **لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول** "

الفرضية الفرعية الثانية (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

جدول (9) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر حقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T– Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة اختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	**73.454**	18.435	0.000	0.727	0.422	0.307	0.094	قبول (H_0) ورفض (H_1)
حقوق الملكية للخصوم (x_2)	**– 0.724**	– 0.853	0.422					
$y = 73.454 - 0.724x_2 + \varepsilon$								
حيث أن : y الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، x_1 يمثل حقوق الملكية للخصوم								

ولتحديد أثر حقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.422) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، نتيجة انخفاض الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول في سنة 2009 بسب انخفاض النقدية وشهادات الإيداع وقابله ارتفاع كبير في حقوق الملكية للخصوم بسب انخفاض نسبة الاقتراض وزيادة أرباح العام ورأس المال في هذه السنة مما أثر على هذه العلاقة.

وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية (H_0) " **لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول** "

الفرضية الفرعية الثالثة (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

جدول (10)

نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة أختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط بيرسون	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	69.043	27.769	0.000					
الخصوم المتداولة لحقوق الملكية (x_3)	0.049	0.448	0.448	0.2	0.668	0.167	0.028	قبول (H_0) ورفض (H_1)
$y = 69.043 + 0.049x_3 + \varepsilon$								
حيث أن : y الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، x_3 يمثل الخصوم المتداولة لحقوق الملكية								

ولتحديد أثر الخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية

تساوي (0.668) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، نتيجة إنخفاض الخصوم المتداولة لحقوق الملكية في سنة 2016 بسب انخفاض حجم الودائع الثابتة وحسابات التوفير، وارتفاع كبير في الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول في هذه السنة نتيجة الارتفاع الملحوظ في حجم أرصدة المصرف لدى المصارف المحلية مما أثر على هذه العلاقة. وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_0) " **لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول**"

الفرضية الأولى (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول).

الفرضية الأولى (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول).

جدول (11) نتائج تباين الانحدار المتعدد لتحديد أثر الهيكل التمويلي على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة اختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	-1075.092	-4.15	0.006	10.117	0.012	0.878	0.771	رفض H_0) (وقبول H_1)
مؤشرات الاقتراض (x_1)	12.341	4.416	0.004					

الخصوم المتداولة لحقوق الملكية (x_3)	11.462 -	- 4.215	0.006					(

$$y = -1075.092 + 12.341x_1 - 11.462x_3 + \varepsilon$$

حيث أن : y يمثل الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، x_1 مؤشر الاقتراض ، x_3 يمثل الخصوم المتداولة لحقوق الملكية

ولتحديد أثر العوامل على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.012) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لهذه العوامل على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، فقد تبين إن الهيكل التمويلي يؤثر بنسبة (77.1%) على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول بعد استبعاد أحد مقاييس الهيكل التمويلي وهو حقوق الملكية للخصوم نتيجة لضعف تأثيره بسبب قيمته المتدنية مقارنة بمؤشر الاقتراض ونسبة الخصوم المتداولة لحقوق الملكية وذلك لاعتماد المصارف التجارية على الاقتراض (أموال الغير) ، ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم قبول الفرضية الثانية (H1) " يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول " ورفض الفرضية الصفرية (H0) " لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول "

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي).

الفرضية الفرعية الأولى (H0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على نسبة الرصيد النقدي.

الفرضية الفرعية الأولى (H1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على نسبة الرصيد النقدي.

جدول (12) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر مؤشر الاقتراض على نسبة الرصيد النقدي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T– Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة أختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	**– 264.091**	– 1.89	0.101	6.675	0.036	0.699	0.488	رفض (H_0) وقبول (H_1)
مؤشر الاقتراض (x_1)	**3.785**	2.584	0.036					
$y = -264.091 + 3.785x_1 + \varepsilon$								
حيث أن : y نسبة الرصيد النقدي ، x_1 يمثل مؤشر الاقتراض								

ولتحديد أثر مؤشر الاقتراض على النقد وشبه النقد للودائع، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.036) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على النقد وشبه النقد للودائع، فقد تبين إن مؤشر الاقتراض يؤثر بنسبة (48.8%) على النقد وشبه النقد للودائع، ما لم يؤثر مؤثر آخر، لذا يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H_0) وقبول الفرضية البديلة " **يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمؤشر الاقتراض على نسبة الرصيد النقدي.** "

الفرضية الفرعية الثانية (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على نسبة الرصيد النقدي.

الفرضية الفرعية الثانية (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على نسبة الرصيد النقدي .

جدول (13) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر حقوق الملكية للخصوم على نسبة الرصيد النقدي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T- Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة أختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط بيرسون	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	**114.392**	16.642	0.000	6.675	0.036	0.699	0.488	رفض (H_0) وقبول (H_1)
حقوق الملكية للخصوم (x_2)	**- 3.785**	- 2.584	0.036					

$$y = 114.392 - 3.785x_2 + \varepsilon$$

حيث أن : y النقد وشبه النقد للودائع ، x_1 يمثل حقوق الملكية للخصوم

ولتحديد أثر حقوق الملكية للخصوم على النقد وشبه النقد للودائع، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.036) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر معنوي سالب ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على النقد وشبه النقد للودائع، فقد تبين إن حقوق الملكية للخصوم تؤثر بنسبة (48.8%) على النقد وشبه النقد للودائع حيث نلاحظ إن نسبة رصيد النقدي حققت أعلى معدلات نمو لها في السنوات(2011،2010،2008)، بسبب ارتفاع حجم الأرصدة شبه النقدية تلك السنوات نتيجة ميل المصرف إلى الاستثمار في الأصول المتداولة وقابله ارتفاع طفيف في الودائع الثابتة وفي المقابل انخفضت نسبة حقوق الملكية للخصوم في هذه السنوات وحققت أقل معدل انخفاض بسبب ارتفاع مؤشر الاقتراض واعتماد المصرف على أموال الغير في تمويل أصوله ، لذا

يـتم رفـض الفرضـية الفرعيـة الأولـى (H_0) وقبـول الفرضـية البديلـة " **يوجـد اثـر معنـوي ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على النقدية للودائع** "

الفرضية الفرعية الثالثة (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على نسبة الرصيد النقدي.

الفرضية الفرعية الثالثة (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للخصوم المتداولة لحقوق الملكية على نسبة الرصيد النقدي .

جدول (14) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر الخصوم المتداولة لحقوق الملكية على نسبة الرصيد النقدي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T– Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة أختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	**85.874**	22.543	0.000					
للخصوم المتداولة لحقوق الملكية (x_3)	**0.506**	3.026	0.019	9.155	0.019	0.753	0.567	رفض (H_0) وقبول (H_1)
$y = 85.874 + 0.506x_3 + \varepsilon$								
حيث أن : y نسبة الرصيد النقدي ، x_1 يمثل حقوق الملكية للخصوم								

ولتحديـد أثـر **الخصـوم المتداولـة لحقـوق الملكيـة** علـى النقـد وشـبه النقـد للودائـع، فـإن النتـائج فـي الجـدول أعـلاه أظهـرت إن قيمـة الدلالـة الإحصـائية تسـاوي (0.019) وهـي أقـل مـن 0.05 وتشـير إلـى وجـود أثـر معنـوي موجـب ذو دلالـة إحصـائية للخصـوم المتداولـة لحقـوق الملكيـة علـى النقـد وشـبه النقـد للودائـع، فقـد تبـين إن الخصـوم المتداولـة لحقـوق الملكيـة تـؤثر بنسـبة (56.7%) علـى النقـد وشـبه النقـد للودائـع، مـا لـم يـؤثر مـؤثر آخـر، لـذا يـتم رفـض الفرضـية الفرعيـة الثالثـة (H_0) وقبـول

الفرضـية البديلـة " **يوجـد اثـر معنـوي ذو دلالـة إحصـائية للخصـوم المتداولـة لحقـوق الملكية على نسبة الرصيد النقدي** "

الفرضية الثانية (H_0) : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي).

الفرضية الثانية (H_1) : يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض ، حقوق الملكية للخصوم والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على السيولة المصرفية (نسبة الرصيد النقدي).

جدول (15) نتائج تباين الانحدار المتعدد لتحديد أثر الهيكل التمويلي على نسبة الرصيد النقدي

المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T– Test)	الدلالة الإحصائية (T – Test)	قيمة أختبار (F – Test)	الدلالة الإحصائية (F – Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
الثابت (b_0)	895.186	1.196	0.277	5.272	0.048	0.798	0.637	رفض (H_0) وقبول (H_1)
مؤشر الاقتراض (x_1)	-8.3729	-1.081	0.321					
الخصوم المتداولة لحقوق الملكية (x_3)	1.575	1.571	0.167					

$$y = 895.186 - 8.3729x_1 + 1.575x_3 + \varepsilon$$

حيث أن : y نسبة الرصيد النقدي ، x_1 مؤشر الاقتراض ، x_3 يمثل الخصوم المتداولة لحقوق الملكية

ولتحديد أثر العوامل على النقد وشبه النقد للودائع، فإن النتائج في الجدول أعلاه أظهرت إن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي (0.048) وهي أقل من 0.05 وتشير إلى وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لهذه العوامل على النقد وشبه النقد للودائع، فقد تبين إن الهيكل التمويلي يؤثر بنسبة (63.748.8%) على نسبة الرصيد النقدي، بعد استبعاد أحد مقاييس الهيكل التمويلي وهو حقوق الملكية للخصوم نتيجة لضعف تأثيره **وبالتالي قبول الفرضية الثانية (H_1)** " يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على نسبة الرصيد النقدي " **ورفض الفرضية الصفرية (H_0)** " لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي المتمثل بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) على نسبة الرصيد النقدي "

النتائج :-

1. تشكل الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع والأرصدة للغير نسبة كبيرة من هيكل تمويل رأس المال العامل في مصرف الجمهورية حسب ما ورد في الجدول رقم(1) مابين (95%-97%)، خلال فترة الدراسة وتعد نسبة مرتفعة ويرجع ارتفاع هذه النسبة لطبيعة عمل المصرف واعتماده على أموال الغير، ولكن هذا قد يعرضه لمخاطر تمويلية عالية وخاصة في هذه الظروف التي يعاني منها الاقتصاد الليبي والتي كان لها تأثير سلبي على الجهاز المصرفي ونتج عنها عدم قدرة المصرف على توظيف موارده والوفاء بالتزاماته إتجاه أصحاب هذه الودائع والأرصدة (توفير السيولة) ، وبالتالي اهتزت ثقة العملاء في المصرف.

2. اعتماد مصرف الجمهورية على التمويل المقترض أكثر من التمويل الممتلك يعرضه لمخاطر مالية عالية حيث أن نسبة حقوق الملكية في الهيكل التمويلي للمصرف لم تتعدى 5%خلال سنوات الدراسة وهى نسبة ضعيفة جداً وفقاً للمعايير الدولية (بازل3) والتي من المفترض بأن تكون كحد أدنى (10.5%) كهامش أمان للمصرف؛ وكذلك هناك زيادة كبيرة في نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية وهذه الزيادة تعرض الدائنين لمخاطر عالية .

3. يعاني مصرف الجمهورية من أزمة إدارة سيولة حيث تشكل الأصول شبه النقدية لمصرف الجمهورية محل الدراسة نسبة عالية من الأصول المتداولة وفي المقابل هناك نقص في النقد.

وتوفر السيولة يعزز الثقة بين العملاء والمصرف وبالتالي ترتفع الإيداعات النقدية من قبل العملاء وتتحسن معها السيولة والربحية.

4. إن الهيكل التمويلي مقاساً بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية)، له أثر معنوي موجب وذو دلالة إحصائية على السيولة المصرفية وممثل عنها بنسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ، بعد ما تم استبعاد أحد مقاييس الهيكل التمويلي وهو حقوق الملكية للخصوم نتيجة لضعف تأثيره بسبب قيمته المتدنية مقارنة بباقي المقاييس ، وبلغت نسبة الأثر (77.1%)، ما لم يؤثر مؤثر آخر.

5. إن الهيكل التمويلي مقاساً بـ (مؤشر الاقتراض والخصوم المتداولة لحقوق الملكية) ، له أثر معنوي موجب ذو دلالة إحصائية على السيولة المصرفية وممثل عنها بنسبة الرصيد النقدي ، فقد بلغت نسبة الأثر (63.7%)، ما لم يؤثر مؤثر آخر، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة **(الموسوي ،2017م)** ،حيث إن اعتماد مصرف الجمهورية على التمويل المقترض ساهم في التأثير على السيولة، وهذا قد يحد من قدرته على توظيف أمواله وعدم دخوله في استثمارات مجازفة ، وفي المقابل أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط عن وجود أثر معنوي سالب ذو دلالة إحصائية لحقوق الملكية للخصوم على نسبة الرصيد النقدي وبلغت نسبة الأثر (48.8%) ، ما لم يؤثر مؤثر أخر ، حيث إن انخفاض مصادر التمويل الذاتية بسبب ارتفاع مؤشر الاقتراض أدى إلى ارتفاع نسبة الرصيد النقدي نتيجة لتعارض بين هدفي السيولة والربحية.

التوصيات :

1. زيادة الاهتمام بصياغة هيكل التمويل ومحاولة الحصول على الأموال الدائمة التي تمتاز بطول الأجل وقلة الكلفة ومحاولة خلق مزيج تمويلي أمثل يساعد على تقليل التكلفة وزيادة الربحية وتوفير السيولة النقدية والمحافظة على مستوى مقبول من المخاطرة.

2. ضرورة اهتمام مصرف الجمهورية بالسيولة النقدية ومحاولة توفيرها بالقدر الكافي لمواجهة سحوبات العملاء واتخاذ سياسات تؤدي إلى جذب الودائع واستغلالها في فرص استثمارية مربحة تؤدي إلى زيادة معدلات العوائد على الاستثمار، لأن السيولة والربحية يعتبران الهدف الرئيسي الذي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقه.

3. الوصول برأس المال إلى معيار الكفاية وفق المعايير الدولية (مقررات لجنة بازل3). وعدم التركيز على استثمار معين وتنويع استثماراته والاستفادة من مصادر تمويله في استثمار أصوله

من أجل الرفع من الكفاءة الاستثمارية وخاصة في الظروف الاقتصادية الحالية التي تعيشها البلاد.

المراجع

أولاً: الكتب

1. أبوحمد ، رضا صاحب و قدوري ، فائق مشعل ، إدارة المصارف ،(الموصل : دار ابن الاثير،2005).
2. الرفاعي، أمل عمر بسيم ، معجم مصطلحات إدارة الاعمال ، شعاع للنشر والعلوم ،حلب ،2008.
3. عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة وإدارتها ، الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 2000.
4. رمضان ، زياد وجودة ، محفوظ ،الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، ط4 ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006.
5. حداد ، فايز سليم ، الإدارة المالية ،ط3، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2010
6. سعيد ، عبد السلام لفتة ، إدارة المصارف الحديثة وخصوصية العمل المصرفي (بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع ، 2013)

ثانياً : الرسائل العلمية والدوريات

1. الحسن ، إيمان حسن ، أثر الهيكل المالي علي الأداء المالي للجهاز المصرفي ، دراسة تطبيقية علي مصرف التضامن الإسلامي ، الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ،2004.
2. الماجدي ، مطلق عبدالله مطلق ، أثر استخدام القروض غير المماثلة في مدي الاستحقاق كجزء من الهيكل التمويلي علي ربحية الشركات المساهمة الكويتية ، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الإعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2014.
3. الموسوي، سعد الموسوي، أحمد ،صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية ،(العراق: جامعة كربلاء ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،المجلد9، العدد3،2017،ص164-181).
4. بابكر ، الجيلي ، تقويم كفاءة رأس المال العامل وأثره علي قرارات الاستثمار والتمويل بالمصارف التجارية – دراسة تطبيقية وميدانية علي عينة من المصارف التجارية السودانية ، السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، 2014.

5. بوعبدلي ، أحلام ومرسلي ، نزيهة ، أثر الهيكل المالي علي ربحية البنوك التجارية دراسة حالة بنك سوستي جنرال الجزائر ، الجزائر : جامعة غرداية ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد 6 ، ديسمبر 2016 ص42.

6. جميل ، سنان و سعيد ، سوسن ، تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق علي مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، العراق : جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين العدد 85(29) 2007 ، ص111- 131.

ثالثاً : المراجع باللغة الانجليزية

1. Demirgüç-Kunt, Asli and Huizinga, Harry, Financial Structure and Bank Profitability (August 2000). World Bank Policy Research Working Paper No. 2430. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=632501

2. Sekaran , Uma : **Research Methods For Business, A Skill – Building Approach**, Fourth Edition, Southern Illinois University at Carboundale, 2003, p24.

تطوير نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات بين الخصائص والمعوقات والمخاطر

أمينة محمد سالم علي [1]

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص ومعوقات ومخاطر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية، ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أسلوب الوصفي التحليلي لجوانب الدراسة، من خلال البحث والاطلاع على أدبيات موضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود عدة خصائص لاستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية؛ إلا أنه هناك عدة معوقات تحول دون تطوير هذه النظم في الوحدات الاقتصادية والتي من الممكن أن ينتج عنها بعض المخاطر .

Abstract :

This Study Aimed To Identify The Characteristics, Obstacles And Risks Of Using Information Technology Tools To Develop Accounting Information Systems, And In Order To Reach The Goals Of The Study Using The Researcher Descriptive Analytical Method Of The Aspects Of The Study, Through Research And Access To The Literature Of The Subject Of The Study.

The Study Concluded That Although There Are Several Characteristics For Using Information Technology Tools To Develop Accounting Information Systems; However, There Are Several Times That Prevent The Development Of These Systems In Economic Units, Which Can Result In Some Risks.

[1] أمينة محمد سالم علي ، محاضر، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة طرابلس - ليبيا

1. المقدمة:

مع التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث لتكنولوجيا المعلومات، والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبنى هذا التطور، وأصبح من النادر في عصرنا اليوم استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الوحدات الاقتصادية.

فظهور نظم المعلومات المحاسبية المتطورة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات ساهمت في توفير العديد من الخصائص، ودللت العديد من المصاعب والعقبات التي كانت موجودة في ظل النظام اليدوي، فقد جعلت آلية تشغيل العمليات ومعالجتها تتم بصوره سريعة جدا، وبدقة قد تكون متناهية، مكنت الوحدات الاقتصادية من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء كما مكنتها كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية مثل طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من الوحدات الاقتصادية التي تتعامل بسلع كثيرة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر نظرا لتكلفتها، ولكن الآن بوجود تكنولوجيا المعلومات؛ أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمر ميسر وغير مكلف.(القشي، العبادي،2009، ص817)

ولكن بالرغم من الإيجابيات التي وفرتها أدوات تكنولوجيا المعلومات للمحاسبة إلا انه هناك العديد من المُعَوقات والمخاطر والتي من الممكن أن تؤثر على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي مما ينعكس سلبيا على مخرجاته ككل.

من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقى الضوء على خصائص نظم المعلومات المحاسبية؛ و المُعَوقات والمخاطر التي قد تواجها هذه النظم بالوحدات الاقتصادية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

2. مشكلة الدراســة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول خصائص استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية، وبيان المخاطر التي تواجها والمُعَوقات التي تحد من تطويرها، من هنا يتسنى حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد أجوبة عن الأسئلة التالية:-

-ما هي خصائص نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات ؟

-ماهي مخاطر استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية ؟

-ما هي المعوقات التي تعيق استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية ؟

يعتمد أسلوب البحث على التحليل النظري لبعض من أدبيات الفكر المحاسبي المتعلق بنظم المعلومات المحاسبية ضمن إطار تكنولوجيا المعلومات وصولا إلى أهداف البحث التي تم تحديدها مسبقا ضمن منهجية الدراسة.

3. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

- التعرف على خصائص نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.
- حصر وتوضيح أهم المعوقات التي تحد من استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لتطوير نظم المعلومات المحاسبية.
- بيان المخاطر التي قد تواجه نظم المعلومات المحاسبية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تزامنها مع التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية بالوحدات الاقتصادية العالمية في ضوء التطور التكنولوجي للمعلومات، والذي يعتبر قد أخذ جل اهتمام الوحدات الاقتصادية في أغلب الدول، ولهذا رأت الباحثة أن يُسلطَ الضوء على خصائص نظم المعلومات المحاسبية ومعوقات تطويرها؛ والمخاطر التي قد تواجه هذا التطور باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات.

وتبرز أهمية الدراسة أيضا من النتائج المستخلصة منها، والتي ستفتح أفاقا جديدة أمام المختصين للبحث العلمي في مجال المحاسبة المعاصرة، مما يعزز مستواهم الأكاديمي والمهني، وهذا بدوره يساعد الباحثة إلى توسيع رصيدها المعرفي في هذا المجال.

5. الدراسات السابقة:

أولا الدراسات العربية:

بعد إجراء مسح لمعظم الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع في حدود معرفة الباحثة فقد تم التركيز على أهم هذه الدراسات والأبحاث وهي:

1. **دراسة أبو موسى** (2004) بعنوان Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organization تعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية الهامة في العالم العربي للتعرف على المخاطر الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الوحدات الاقتصادية السعودية، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة عالية من المنشآت التي شاركت في الاستبيان قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة نتيجة بعض التعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية سواء من قبل أطراف داخلية أم أطراف خارجية، كما أوضحت الدارسة أن كثيراً من تلك التلاعبات والاختلاسات والتعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية قد تم اكتشافها عن طريق الصدفة، نتيجة لعدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة، وأن معظم الاختلاسات والتلاعبات التي تم اكتشافها قد تمت تسويتها داخلياً ولم يتم الإفصاح أو التقرير عنها؛ حفاظاً على سمعة الشركة وتحسين صورتها في السوق.

أما فيما يختص بمدى إدراك الوحدة الاقتصادية للمخاطر الهامة التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية ومعدلات تكرار حدوتها، أشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الوحدات الاقتصادية السعودية هي الإدخال المتعمد وغير المتعمد لبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي الوحدات الاقتصادية، وإدخال فيروسات الكمبيوتر إلى النظام المحاسبي، ومشاركة الموظفين في استخدام نفس كلمات السر، وطمس أو تدمير مخرجات الحاسب الآلي، والكشف غير المرخص به للبيانات والمعلومات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الأوراق، وكذلك توجيه المطبوعات والمعلومات لأشخاص غير مخول لهم الاطلاع على تلك المعلومات.

دراسة البحيصي, والشريف (2008) بعنوان: مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر, وقد قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت بهذا المجال, وتم إعداد استبيان خاص تم توزيعه على المصارف العاملة في محافظات قطاع غزة, ومن ثم تحليل البيانات التي تم جمعها وبناء على ذلك تم استخلاص بعض النتائج التي أسهمت في التعرف على أهم المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة والتي أهمها:

حدوث مخاطر لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي المصرف، نتيجة قلة الخبرة، والوعي والتدريب، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف .

وقد أوصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها، من الضروري أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها و أن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون له مندوبون في الفروع ذوي خبرة وكفاءة عالية لأجل العمل على حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف، وكذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال امن المعلومات وحمايتها، وضرورة وضع إجراءات تضمن استمرارية عمل وقدرة نظم المعلومات للعمل في حالة الأزمات .

دراسة الداية (2009) بعنوان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة .(دراسة ميدانية)

هدفت هذه الرسالة إلي تقييم اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت علي قياس و تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، بالإضافة إلي معرفة المعوقات و مشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.

ولقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال له اكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها:

شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس المال وعدد العمال والإيرادات الكبيرة يفضل أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة وذلك للحصول علي اكبر فائدة من تلك النظم.

على شركات قطاع الخدمات أن تعمل علي استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة إيرادات الشركة .

دراسة الساحلي(2010) بعنوان مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية (دراسة حالة لواقع المحاسبين العاملين في شركة الخطوط الجوية الليبية)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى المعرفة لدى المحاسبين العاملين في شركة الخطوط الجوية الليبية لتكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر على مشاركتهم في تطوير نظم المعلومات المحاسبية للشركة بما في ذلك التخطيط، والتحليل والتصميم والتطبيق والتقييم.

تشير هذه الدراسة إلى تطوير المحاسبين من ناحية معرفتهم بتكنولوجيا المعلومات الحديثة عن طريق القيام بالندوات والمؤتمرات وورش العمل لجعل المحاسبين قادرين على خلق نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة أهمية تطوير النظام المحاسبي للشركة، أيضا الدعوة إلى مشاركة المحاسبين في تطوير هذه الأنظمة.وذلك بالاستعانة بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل.

دراسة يعقوب(2012) بعنوان أثر المعالجة الالكترونية الآلية للبيانات على فعالية التدقيق من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المهنيين.

ولخصت بان نظام المعلومات المحاسبي يعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات في الوحدة الاقتصادية حيث تعتمد عليه الإدارة لتوفير معلومات اللازمة وفي الوقت المحدد، لذا تسعى كل الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحديث هذا النظام باستمرار من خلال استخدام تكنولوجيا

المعلومات التي توفر الدقة، السرعة، وتخفض التكلفة، الذي بدوره أدى إلى تغير عملية معالجة البيانات وتخزينها، مما يستوجب تطوير الضوابط الرقابية.

وأمام كل هذا فإن التدقيق في ظل بيئة التشغيل الإلكتروني يستوجب من المدقق دراسة وفهم جيد للبيئة التي تتم فيها معالجة البيانات حتى يسهل فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، والذي يتطلب استخدام أساليب وإجراءات حديثة والاستفادة من مزايا تكنولوجيا المعلومات وخلصت الدراسة إلى أن التشغيل الإلكتروني يساعد المدقق في تحقيق الأهداف بطريقة أفضل.

دراسة الضلعة(2013) بعنوان نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات بالشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي (واقع, ومعوقات, وتحديات)

هدفت هده الدراسة إلى بيان تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الاقتصادية المدرجة بالسوق المالي الليبي من خلال فحص واقع تلك الوحدات؛ وتحديد أي تحديات ومعوقات قد تحد من كفاءة نظام معلوماتها المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبيان متخصص وزع على عينة الدراسة البالغة 56 فردا من الادارات المالية العاملة في الوحدات الاقتصادية الليبية المدرجة في السوق المالي، و37 فردا من المدققين الخارجين.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الوحدات الاقتصادية المدرجة بالسوق المالي الليبي تمتلك نظام معلومات محاسبي كفؤ في ظل تكنولوجيا المعلومات؛ يرتكز على عدد من الخصائص.

إن هناك تحديات تواجه نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق المالي الليبي في ظل تكنولوجيا المعلومات ومن هذه التحديات، تدني جهات التشريع المحاسبي في ليبيا؛ وعدم تطبيق الحوكمة بمفهومها الحديث؛ وإن هناك معوقات تحد من امتلاك نظام معلومات محاسبي كفؤ للوحدات الاقتصادية المدرجة بالسوق المالي الليبي في ظل تكنولوجيا المعلومات .

وانتهت الدراسة باقتراح بعض التوصيات التي من أهمها: ضرورة الرفع من جهات التشريع المحاسبي في ليبيا ،وتطبيق مفهوم الحوكمة الشاملة ،وتحسين مستوى السوق المالي الليبي، والعمل على زيادة الكوادر البشرية المؤهلة، والقيام بدورات تأهيلية للكوادر البشرية العاملة

بنظام المعلومات المحاسبي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإبراز أهمية تطوير نظام المعلومات المحاسبي لمتخذي القرارات، مع ضرورة اهتمام الوحدات الاقتصادية المدرجة بسوق المال الليبي بتكنولوجيا المعلومات، ووضعها محل اهتمامها وخاصة في مجال نظام المعلومات المحاسبي لما لها من دور هام في الحصول على المعلومات بالدقة والسرعة المناسبة.

دراسة التتر(2015) بعنوان دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين، على خصائص جودة مخرجات النظام المحاسبي.

فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: إن نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين التعاوني العاملة في فلسطين تعمل على توفير خاصية الملائمة، وذلك من خلال الاعتماد على إنتاج معلومات تتوفر بها الملائمة من حيث الوقت المناسب، و قدرة التنبؤية، وإمكانية التحقق، وتعمل على توفير خاصية الثقة من حيث الموضوعية، وصدق التمثيل عن هذه المعلومات بحيث يمكن قراءة التقارير بطريقة تكون أقرب ما يكون للواقع، كما أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم رأس المال وحجم الإيرادات له أثر كبير على استخدام الشركة لنظم معلومات محاسبية محوسبة توفر خصائص الجودة لمخرجاتها .

أهم ما أوصت به الدراسة لشركات التأمين التعاوني، تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لديها من خلال العمل على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل أفضل والارتقاء بأداء هذه الأنظمة؛ بحيث تخدم كافة المستخدمين والأطراف ذوي العلاقة من خلال إنتاج تقارير مالية تتوفر بها خاصية الملائمة والموثوقية ؛بحيث يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة، و أن تعمل من أجل التغلب علي المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية وذلك بدراستها من ناحية علمية حتى يتبين مدي الفائدة من استخدامها والآثار الايجابية التي تنتج من ذلك، وأوصت الدراسة بتطوير كوادر الموظفين العاملين داخل الأقسام المختصة بأنظمة المعلومات المحاسبية لكي تسهم في تصميم أنظمة معلومات محاسبية.

دراسة أبوشيبة والفطيمي(2017) بعنوان مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراتة)

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في بلدية مصراتة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر والإجراءات التي تحول دون وقوع تلك المخاطر. وقد قام الباحثان بالاطلاع على الدراسات السابقة والأبحاث التي اهتمت في هذا المجال، ثم إعداد استبيان خاص تم توزيعه على عينة من موظفي المصارف العاملة ببلدية مصراتة حيث بلغت العينة عدد (39) مستجوبا ، و تم جمع البيانات وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS)؛ وبناء على ذلك تم استخراج بعض النتائج التي أساهمت في التعرف على أهم المخاطر التي تواجه نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية ومدى إدراكها في المصارف العاملة في بلدية مصراتة، كما أن حدوث مخاطر استخدام نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية ترجع إلى أسباب تتعلق بموظفي المصارف نتيجة قلة الخبرة، الوعي والتدريب ، إضافة إلى أسباب تتعلق بإدارة المصرف؛ نتيجة لعدم وجود سياسات واضحة ومكتوبة وضعف الإجراءات والأدوات الرقابية المطبقة لدى المصرف.

في ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات إلى ضروري أن تدعم الإدارة العليا للمصارف أمن المعلومات لديها، و أن تعمل على إنشاء قسم خاص بتكنولوجيا المعلومات في كافة المصارف، وتوفير كادر متخصص في تكنولوجيا المعلومات بحيث يكون لمندوبين في الفروع ذوي خبر، وكفاء؛ عالية؛ لأجل العمل على حماية أمن نظام المعلومات المحاسبية لدى المصارف. وكذلك تطوير قدرات العاملين لديها في مجال أمن المعلومات و حماية.

ثانيا–الدراسات الاجنبية :

دراسةWhitman (2003) بعنوان Enemy of the Gate: Threats to Information Security

وقد ركزت على الإجابة على ثلاثة فقرات، الاولى بحصر تهديدات التي تواجه أمن المعلومات والثانية تتعلق بدرجة خطورة هذه التهديدات، والثالثة تتعلق بعدد مرات حدوثها (شهرياً)، حيث قام الباحثون بعمل تقيم لعدد من الأبحاث والمقالات في مجال أمن المعلومات، وحصر التهديدات التي تواجه أمن المعلومات، حيث قام الباحث بعمل دراسة مسحية شملت ألف موظف أغلبهم من مديري نظم المعلومات، والمدراء والمشرفين. وأوضحت الدراسة أن التهديد حقيقي، وخطورته عالية، وأن الأنظمة المعرضة للتهديد يجب حمايتها، وركزت الدراسة على أن

الادارة يجب أن تكون مطلعة أكثر على تهديدات أمن المعلومات، ويجب أن يزداد وعيها في كل المجالات، وأن مستوى فهمهم العام لامن المعلومات متأصل من خلال علاقتها مع البيئة التي تعمل بها.

دراسة Salehi &Abdipour (2011) بعنوان دراسة معوقات تطبيق نظام المعلومات المحاسبية: حالة الشركات المدرجة في بورصة طهران.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في طهران، وكانت عينة الدراسة متكونة من (100) شركة مدرجة في سوق الاوراق المالية بطهران .

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية هي أحد النظم الفرعية بنظام المعلومات الادارية المهمة جداً في جميع الشركات ، وأن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية بطهران، وهي معوقات تخص الادارة الوسطى ، والموارد البشرية ، والهيكل التنظيمي ، والعوامل البيئية والمالية.

دراسةEnahoro& Akhaiyea (2013) بعنوان تأثير تكنولوجيا المعلومات على تقديم التقارير المالية للشركات في نيجيريا.

تناولت هذه الدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات على إعداد التقارير المالية للشركات في (جمهورية نيجيريا) من خلال استعراض الادبيات وتحليل البيانات ذات الصلة, وتم اختيار عينة عشوائية بلغت 100موظف من العاملين في الشركات النيجيرية ولهذا الغرض تم توزيع الاستبيان لقياس اتجاهات العاملين حول متغيرات الدراسة, حيث تم التوصل إلى أن تكنولوجيا المعلومات لها علاقة إيجابية مع مصداقية التقارير المالية للشركات.

6. إضافات الدراسة الحالية:

نلاحظ أن جميع الدراسات المشار إليها سابقاً قد تناولت خصائص ومخاطر ومعوقات نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام كلا حسب محل الدراسة، دون التركيز عليهما بشكل خاص رغم اهميتهما، فهي متفقة مع دراستنا هذه لتناولها موضوع نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مع الاختلاف في طبيعة وأسلوب تناول الموضوع ، فيما يخص هذه الدراسة فإنها تتميز عن الدراسات السابقة بأنها تهدف إلى إبراز خصائص نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات، وحصر أهم مخاطر ومعوقات

استخدام هذه التكنولوجيا، من خلال دراسة وتحليل أدبيات الموضوعات، ومن تم استخلاص النتائج التي تسهم في أثراء البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة.

كما نشير أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي اطلعت عليها الباحثة ولم يتم الإشارة إليها ضمن هذه الدراسة، لأنها ركزت على جوانب أخرى بعيدة عن جوانب هذه الدراسة.

7. الاطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية :

نظرا للتطورات المتواكبة التي حدثت في العديد من الوحدات؛ من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية ،وما يترتب على ذلك من أنتاج كم هائل من البيانات المختلفة، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام الحاسب الالكتروني بهدف التمكن من تشغيل البيانات وإنتاج المعلومات بغرض الاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها تلك الحواسيب الإلكترونية (دهمان, 2012 ،ص17).

تُعّرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها" أحد أنظمة المعلومات المحوسبة في الوحدات الاقتصادية، يهدف هذا النظام إلى تخزين المعلومات المحاسبية التي يتم التوصل لها بعد معالجة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من البيئة الداخلية والخارجية" (حفناوي، 2001، ص66) .

وقد عرفتها الجمعية الأمريكية (AISA) بأنه: "نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وعرض المعلومات ؛لاستعمالها من قبل الأفراد في مجال التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية" (الحبيطي, والسقا, 2003 , ص201) .

كما عُرف نظام المعلومات المحاسبية من قبل (Laudon) نظم المعلومات بصورة أدق وأوسع بأنها" مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض؛ والتي تقوم بجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات؛ بغرض دعم صناعة القرار والتنسيق والتحكم بالوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى مساعدة المدراء والعاملين في حل المشاكل وتصور الموضوعات الصعبة، وإنشاء أصناف جديدة" (Laudon,2006.13) .

وعرفت أيضا بأنها "أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية؛ والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليـات المالية وتحويلها إلى معلومـــات، وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها"(العيسى, 2003 ،ص2) .

ونُقشت "بأنها ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية؛ الذي يقوم بحصر، وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية" (الحسن, 2013 ،ص3) .

وأوضح (دبيان1997، ص2) النقاط التي تهتم نظم المعلومات المحاسبية بدراستها؛ حيث قال بأن"دراسة نظم المعلومات المحاسبية تهتم بتحليل كيفية تسجيل وتلخيص وتقرير الأحداث المتباينة التي يمكن أن يكون لها تأثير على مسلك وحياة الوحدات الاقتصادية أيا كان نوعها، فهذه الأحداث يتم تسجيلها باستخدام الأساليب والطرق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأخيرا صياغة النتائج النهائية في صورة تقارير معلومات تقدم للمهتمين بالوحدات الاقتصادية سواء كانوا داخلها إطار الوحدة أو خارجها" .

ومن خلال هذه التعريفات يمكن لنا أن نلخص تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنه "ذلك النظام الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية لجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية داخل الوحدة الاقتصادية ومدها بالمعلومات الداخلة والخارجة ذات العلاقة من أجل ترشيد واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب".

8. خصائص نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

لكل نظام خصائص يجب أن يتمتع بها ويسعى إلى تحقيقها وللنظام المحاسبي العديد من الخصائص التي يجب أن يسعى لتحقيقها لكي يكون هذا النظام ناجحا ومن تلك الخصائص هي:

- **الوضوح:** وهي تعني أن يكون النظام واضحا متضمنا على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام وعدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام.
- **السهولة:** وهي تعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة ودون أي صعوبات.
- **الدقة:** ويقصد بها تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح ودون حدوث أخطاء أثناء عملية التنفيذ، حيث تقوم بتكرار العمليات لأي عدد من المرات بدون أي خطأ أو تغيير وبدقة متناهية في معالجة البيانات في الحالات التي تكون البيانات والتعليمات المُغذة إليها صحيحة وسليمة، وعلى افتراض أن الأجهزة تكون خالية من أي عطب، وان الصيانة متوفرة لها بشكل مستمر.

- **السرعة:** ويقصد بها قدرة النظام على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة ومؤثرة في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب، حيث تعالج الحاسبات الإلكترونية البيانات بسرعة هائلة جداً بحيث تستطيع أن تنفذ ما يزيد عن مليون عملية حسابية أو منطقية في الثانية الواحدة .
- **المرونة:** ويقصد بها قدرة النظام على مواجهة أي تغيير في النظام وإمكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب ظروف عمل الوحدة الاقتصادية .
- **الملائمة:** ويقصد بها أن يكون النظام ذو تكلفة اقتصادية ملائمة تتناسب مع التكلفة المرجوة من النظام، بالإضافة إلى ملائمة المعلومات التي يمكن الحصول عليها من النظام مع الهدف الذي أعدت من أجله (الدلاهمة، 2007 ،ص2).
- **حجم الذاكرة الكبير:** حيث تمتلك الحاسبات الإلكترونية التي تعمل بها الأنظمة الالكترونية ذاكرة قوية، إذ تستطيع أن تخزن البيانات في الذاكرة الرئيسية أو الذاكرة ثانوية ، كما يمكن استرجاعها من هذه الذاكرة في وقت زمني يقاس بأجزاء الثانية ، وان خاصية التخزين والاسترجاع لكميات كبيرة من البيانات وفي فترات زمنية متناهية في الصغر تجعل من الحاسب وسيلة هامة تميزها عن غيرها.
- **عدم الإجهاد:** من الصفات المعروفة للحاسبات الإلكترونية التي تعمل بها الأنظمة الالكترونية حيث أنها يمكن أن تعمل بصورة متواصلة لأوقات طويلة من غير كلل أو مل أو أي إجهاد يذكر (http://www.infotechaccountants.com).

9. **أهداف نظم المعلومات المحاسبية:** يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية:

- ربط الأهداف في الوحدة الاقتصادية سواء كانت هذه الأهداف أساسية أو فرعية بوسائل و أدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير المالية الدورية والموازنات التخطيطية والتقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة (طيب، الجليل، 1984 ، ص 100) .
- عرض وتحليل نتائج نشاطات الوحدة الاقتصادية، بحيث يتمكن القائمون على إدارة الوحدة الاقتصادية من تقييم أداء الأنشطة المختلفةلها.

وبالتالي فإن تحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تحقيق الأمن لهذا النظام والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها (دبيان، 1997 ،ص286 ،287) .

10. **فعالية نظم المعلومات المحاسبية:**

تتحقق فعالية نظام المعلومات المحاسبية بإنتاج تقارير ترتبط بالأهداف التالية:

- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف الوحدة الاقتصادية سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية .
- توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.
- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية.
- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وتكلفة إنتاج معلوماته لتحقيق الأهداف المطلوبة.(دبيان والفيومي، 1992، ص10) .
- تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول الوحدة الاقتصادية ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام .

11. **تكنولوجيا المعلومات:** تعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف أنواع الوحدات الهادفة وغير الهادفة إلى الربح في عملياتها المختلفة, سواء كان ذلك في الشؤون الإدارية, أو المحاسبية أو غيرها من أوجه النشاط المختلفة.

ويقصد بالتكنولوجيا كل أنواع المعرفة الفنية والعلمية والتطبيقية التي يمكن أن تسهم في توفير الوسائل والمعدات والآلات والأجهزة الميكانيكية والالكترونية ذات الكفاءة العالية, والأداء الأفضل التي تُسهل على الإنسان الجهد ؛وتوفر الوقت؛ وتحقق للوحدة أهدافها النوعية والكمية بكفاءة وفاعلية (شكر و العرود,2009) .

وتناولت دراسة (الفتلاوي،2013، ص293) مفهوم تكنولوجيا المعلومات التي هدفت إلى معرفة تكيّف بيئة المحاسبة ومؤشراتها لتكنولوجيا المعلومات, وعرفتها بأنها "النظم الآلية أو الالكترونية لتعامل مع المعلومات إدخالاً ومعالجة واسترجاعاً ونقلاً وتبادلاً وتفاعلاً, وتشمل وسائل الحواسيب والاتصال".

كما أشارت إلى أن تكنولوجيا المعلومات "تمثل كافة الأجهزة والمعدات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات وتقديم الخدمات للعملاء بأقل جهد وأسرع وقت ممكن وبأيسر السبل".

وعرفها(أبو الحسن ،2012،ص288)على أنها" كل ما هو جديد أو مكتشف أو مخترع من قبل العلماء والمكتشفين عبر العصور المختلفة"

وعرفها (السعدي،2010،ص55) و(الشنطي،386،2011)على أنها" وسائل الالكترونية اللازمة لتجميع واختزان وتجهيز وتوصيل المعلومات".

مما سبق يمكن الوصول إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات: بأنه مجموعة معارف وخبرات ومهارات يتم تجميعها وتخزينها ومعالجتها لتقديمها للعملاء بأقل جهد وأسرع وقت عن طريق وسائل إلكترونية حديثة تتميز باستجابتها الذاتية.

12. أدوات تكنولوجيا المعلومات:

تتمثل أدوات تكنولوجيا المعلومات في الاتي:

1. الأجهزة والمعدات :

أجهزة الحاسب الآلي كما عرفها (الزغبي وأخرون، 2004) على أنها "الأجهزة الإلكترونية التي توجه لقبول البيانات والمعلومات ومعاجلتها وتخزينها وإعادة عرضها"، حيث أصبح الحاسب الآلي من الأشياء الضرورية التي لا يمكنً أن تجد بديلا عنها، حيث لا يوجد عمل معين ونشاط معين لا مكان للحاسوب فيه، ونظرا لتنوع الأعمال واختلافها فقد كان هناك تنوع في الحواسيب المختلفة.

2. البرامج التطبيقية :حيث يمكن تصنيفها على النحو الاتي:

- برمجيات النظم: وهي البرامج التي تقوم بإدارة والتحكم في أنظمة تشغيل الحاسوب بالإضافة إلى أداء بعض المهام لمساعدة المستخدمين مثل برنامج ويندوز (Hardcatye & Publishing,2011) .
- برمجيات التطبيقات: هي برامج تقوم بالمعالجة المباشرة، وذلك من أجل الاستخدام الشخصي بواسطة المستخدم الثنائي مثل: برنامج الرواتب، وبرنامج معالجة الكلمات، وبرنامج الإكسل والبوربوينت (Heizer& Render,2004) .

3. قواعد البيانات: يمكن تعريف قاعدة البيانات كما عرفها (Loudon & Loudon,2011) على أنها مجموعة من البيانات المنظمة لخدمة العديد من التطبيقات بكفاءة، وذلك من خلال عمل مركزية للبيانات، للتقليل من البيانات المكررة في ملفات منفصلة لكل تطبيق على حده، حيث تظهر هذه البيانات للمستخدمين وكأنها مخزنة في مكان واحد فقط.

13. خصائص استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات على النظام المحاسبي

أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية، وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات بفضل الميزات الكبيرة لها؛ مثل التعددية؛

وتنوع الاستعمالات؛ والتكلفة المنخفضة نسبيا، كما نتجت عن تكنولوجيا المعلومات إمكانات كبيرة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مرونة واستجابة وقدرة على التكييف مع التغييرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، و يمكن تلخيص أهم اتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبية على النحو الآتي:

- إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة تنظيم , و كذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري وبالأخص الإدارة الوسطى فضلا عن العمالة المستخدمة في الإنتاج , وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية.
- تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن استدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك إمكانية تحديث "Update" هذه البيانات المخزونة أولاً بأول وذلك من خلال مواقع الوحدة الاقتصادية على الانترنت أو الانترانت أو الاكسترانت أو غيرها من الشبكات .
- إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الالكتروني للبيانات فيما بينها.
- الاستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الالكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية

(يحيى،2006،ص80-81) .

- يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية؛ وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة و لامركزية اتخاذ القرارات، وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد، ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.
- ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية (على مستوى الوطني أو العالمي) وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق؛ ومعالجة وتبادل المعلومات؛ وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالاجتماعات والتفاوض؛ وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن البعد أو الأدوات الأخرى , وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التكييف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في الوحدة الاقتصادية؛ وذلك من خلال توفير أدوات اقتصادية فعالة لتخزين واسترجاع ؛ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، وقد انعكس ذلك بوضوح على زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية؛ وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها (العبدلي،2003،ص45-46).

14. المُعُوقات التي تحد من استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية :

هناك العديد من المعوقات التي تحد من استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الاقتصادية وتمثل في الاتي:

- أن التطور في الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات لم يصاحبه تطور في الممارسات والضوابط الرقابية لذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، يجب أن يتضمن وسائل وضوابط رقابية على البيانات؛ كي يتم تقديم تقارير تحتوي على معلومات موثوق بها من قبل مستخدمي نظم المعلومات.

- كما أن التطور في الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، لم يواكب ذلك تطور مماثل في معرفة وخبرات ووعي العاملين بتلك الوحدات الاقتصادية، فللمحاسبين دور مهم في تطوير وتقييم مقاييس الرقابة والأمان في نظام المعلومات المحاسبي، فهم يعملون عن قرب مع مصممي النظم أثناء تطوير نظام المعلومات المحاسبي حتى يتم التأكد من أن مقاييس الرقابة والأمان مناسبة وكافية (متولي ومصطفى،2009) .
- ظهور مسئولية جديدة وكبيرة أمام إدارة نظم المعلومات في الوحدة، وهي ضرورة توفير الوسائل والأساليب اللازمة لضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح، مع التخطيط الدقيق لمواجهة جميع الإخطار التي يمكن أن تؤدي لتعطلها أو توقفها عن العمل، وفي حال حدوث ذلك، التمكن من إعادة تشغيلها بأسرع وقت ممكن.
- عدم القناعة التامة من قبل الإدارة بأهمية المعلومات المحاسبية التي توفرها نظم المحاسبية المتطورة باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات من جهة، ومقاومة العاملين لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية وعدم استيعاب أساليبه وفهم فلسفة عملها من جهة أخرى, بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة إقناء هذه النظم (اليحصي، 2008، ص 896 – 897) .
- أن التطور في الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات لم يواكب ذلك تطور مماثل في التشريع المحاسبي في بعض الدول مثل ليبيا وعدم تطبيق الحُوكمة بمفهومها الحديث، كما لا يفوتنا أن هذا التطور يحتاج إلى تطوير عمل المراجع ورفع من كفاءته المهنية من حيث فهم واستيعاب هذه الانظمة المحاسبية (الضلعة ،2013) .

15. المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية:

تجدر الإشارة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تعتبر من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم، نظراً لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها إلكترونياً ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الالكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على المعلومات سواء أكانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة، وتعتبر المخاطر المقصودة أشد خطراً على

أداء وفعالية النظم، وتكمن خطورة مشاكل أمن المعلومات في عدة جوانب، منها تقليل أداء الأنظمة الحاسوبية، أو تخريبها بالكامل، مما يؤدي لتعطيل الخدمات الحيوية للوحدة، أما الجانب الأخر فيشمل سرية وتكامل المعلومات حيث يؤدي الاطلاع والتصنت على المعلومات السرية أو تغييرها لخسائر مادية أو معنوية كبيرة .

هذا ويعتبر موضوع أهمية مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من المواضيع الهامة والحديثة نسبياً، حيث أنه من خلال مراجعة الدراسات، والأبحاث السابقة والمتعلقة بهذا الموضوع نجد أن هناك ندرة في العالم العربي حول هذا الموضوع مع توفر دراسات قليلة في العالم الغربي.

يمكن تصنيف مخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية الى:

مخاطر المدخلات: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام، وهي مرحلة إدخال البيانات لنظام الآلي، وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
- الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
- التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.
- التدمير المتعمد (المقصود) للبيانات بواسطة الموظفين.

مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل النظام، وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب، وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام بواسطة الموظفين .
- الوصول غير الشرعي للبيانات والنظام بواسطة أشخاص من خارج المنشأة .
- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر.
- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.
- اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم لأجهزة المستخدمين.

مخاطر المخرجات: تتعلق تلك المخاطر بمرحلة مخرجات عمليات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم للحسابات أو تقارير وأشرطة ملفات ممغنطة، وكيفية استلام تلك المخرجات. وتتمثل تلك المخاطر في البنود التالية:

- طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
- خلق مخرجات زائفة/ غير صحيحة .
- سرقة البيانات / المعلومات.
- عمل نسخ غير مصرح بها (مرخص لها) من المخرجات.
- الكشف غير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على ورق.
- طبع وتوزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك .
- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها لأشخاص غير مخولين باستلام نسخة منها .
- تسليم المستندات الحساسة لأشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب عوامل بيئية، مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق سواء أكانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على عمل النظام المحاسبي، وقد تؤدي لتعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترات طويلة مما يؤثر على أمن وسلامة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (متولي ومصطفى،2009، ص171-172).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك تصنيف أخر لهذه المخاطر وهي:-

1. مخاطر من حيث مصدرها: مخاطر داخلية، ومخاطر خارجية .
2. مخاطر من حيث المتسبب بها: مخاطر ناتجة عن عنصر بشري ، ومخاطر ناتجة عن عنصر غير بشري.
3. مخاطر من حيث العمدية: مخاطر متعمدة ، ومخاطر غير متعمدة .
4. مخاطر من حيث الآثار الناتجة عنها: أضرار مادية ، وإضرار طبيعية ومنطقية.

5. مخاطر على أساس علاقتها بمراحل النظام: مخاطر مرحلة الإدخال ، مخاطر مرحلة المعالجة، ومخاطر مرحلة الإخراج (أبو موسى ،2004 ص3-ص 9).

16. النتـــــائج والتوصيــات

أولاً النتائج:

من خلال عرض الاطار النظري للدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

1. أن الخصائص التي تمتاز بها نظم المعلومات المحاسبية بموجب استخدام تكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تجبر الوحدات الاقتصادية على التخلي عن الأنظمة التقليدية، ومواكبة التطور الالكتروني الحاصل في قطاع الاعمال ،وذلك بإقناء الانظمة المعلوماتية التي ستوفر معلومات وبيانات ذات درجة عالية من الدقة والواقعية؛ لكي تدعم وتُرشد إدارة الوحدة الاقتصادية باتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب على الامدين القصير والطويل معاً.
2. أنه هناك مجموعة من الانتقادات أو السلبيات التي يمكن أن توجه إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في شتى المجالات بصورة عامة ، وفي مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية بوجه خاص.
3. أن هناك عائقًا أمام إقناء هذه الانظمة، فمن أهم هذه المعوقات: أن التطور الذى طرأ على الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات لم يواكبه تطور مماثل في التشريعات المحاسبية على مستوى بعض الدول، كما أن هذا التطور لم يواكبه تطور مماثل للسياسات الاستراتيجية والاساليب التطويرية والاجراءات الرقابية داخل بعض الوحدات الاقتصادية .
4. أن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية هذا النظام – بكافة نظمه الفرعية- إذا تعرّفَ المحاسب على أهم التأثيرات والمجالات التي يمكن أن تستخدم فيها هذه الأدوات، وهذا من شأنه أن يسهل عمل المحاسب ويعطيه مجالاً أوسع للقيام بواجبات وأعماله التي يمكن أن تُسهم في خدمة أهداف الوحدة الاقتصادية التي يعمل ضمن نطاقها بصورة أكثر فاعلية.

ثانياً التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نوصي بالاتي:

1. ضرورة الرفع من جهات التشريع المحاسبي في ليبيا وتطبيق مفهوم الحوكمة الشاملة بما يكفل الحد من المعوقات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية في ظل تكنولوجيا المعلومات. .
2. العمل على زيادة الكوادر البشرية المؤهلة ،والقيام بدورات تأهيلية للكوادر البشرية العاملة بنظام المعلومات المحاسبي في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة، على ان تشمل كوادر الادارات الاخرى .
3. إبراز أهمية تطوير نظام معلومات المحاسبي لمتخذي القرارات بالوحدات الاقتصادية، وحث المدراء بمواكبة هذا التطور.
4. يجب أن تهتم الجامعات والمعاهد العليا ذوي الاختصاص بتطوير مناهجها لمواكب التطور في مجال المحاسبة الالكترونية؛ وأعداد دورات تدريبية لموظفي الوحدات الاقتصادية لرفع من مستوى أدائها .

17. المراجع

أولا المراجع العربية:

1. إبراهيم خليل السعدي(2010)، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على مهنة التدقيق في قطاع الشركات الصناعية في الاردن: دراسة ميدانية**, دورية الادارة العامة, المجلد الخمسون, العدد الاول .
2. إبراهيم على أبوشيبة، ومحمد مفتاح الفطيمي(2017)، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية في بلدية مصراتة)**،مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ، المجلد ، 5 ،عدد خاص مارس 2017.
3. احمد عبد السلام ابو موسى(2004)، **أهمية مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية–دراسة تطبيقية على المنشآت السعودية**, المجلة العلمية /التجارة و التمويل، كلية التجارة– جامعة طنطا، العدد الثانى.
4. إخلاص هزاع كريم العبدلي(2003)، **استخدام الوسائل الآلية في نظام المعلومات المحاسبية–وسائل مقترحة في مصرف الرافدين، نينوى**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.

5. أسامة كمال دهمان(2012)، فاعلية **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الاسلامية، فلسطين.

6. أغمين يعقوب(2012)، **أثر المعالجة الالية للمعلومات على فعالية التدقيق الخارجي من وجهة نظر محافظي الحسابات و الخبراء المهنين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مربح، الجزائر.

7. أيمن محمد الشنطي(2011)، **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع والعشرون, العراق .

8. بشير محمد عاشور درويش، المهدي طاهر غنية، البهلول عمر شلابي(2005)، **البحث العلمي في العلوم الادارية والمالية الاسس والمفاهيم والمناهج**، طرابلس المكتب الوطني للبحث والتطوير.

9. بلال الزغبي، احمد الشرايعة, منيب قطيشات(2004)، **الحاسوب والبرمجيات الجاهزة**، دار وائل للطباعة والنشر ,عمان, الاردن.

10. حسن رجب أبو الحسن(2012)، **تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لخدمة أهداف التجارة الإلكترونية**, مجلة البحوث المالية والتجارية, جامعة المنصورة ، المجلد 13 ,العدد الثاني, مصر .

11. زياد هاشم يحيى(2006)، **استخدام تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية و تأثيرها على نظم المعلومات المحاسبي–دراسة عينة مختارة من الشركات العراقية**، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل.

12. سليمان مصطفى الدلاهمة(2007), **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**, دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

13. السيد عبدالمقصود دبيان(1997)، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

14. السيد عبدالمقصود دبيان، محمد الفيومي(1992)، **تصميم النظام المحاسبي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية .

15. شاهر العرود, وطلال شكر(2009), **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الاردنية**, المجلة الاردنية في إدارة الاعمال, المجلد 5 ,العدد الرابع, الاردن .

16. شكري حنا طيب، مقداد أحمد الجليل، (1984)، النظم المحاسبية، جامعة الموصل، العراق .

17. صالح أرحومة محمد الضلعة(2013)، **نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات في الشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي (واقع، ومعوقات، وتحديات)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، مدرسة العلوم المالية والإدارية ،الأكاديمية الليبية فرع مصراتة.

18. ظاهر القشي، وهيتم العبادي(2009)، **أثر على نظم المعلومات لدى شركات الخدمات المالية في الاردن**، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، جامعة القاهرة ،العدد 72 .

19. عادل تاور أحمد الحسن (2013)، **محاضرة بعنوان "توظيف نظم المعلومات المحاسبية لمؤسسات الزكاة ودرها في الكفاءة التشغيلية**، معهد علوم الزكاة، الخرطوم في الفترة من 28 ابريل وحتى 2 مايو2013.

20. عصام الدين محمد متولي، وعبدالعزيز السيد مصطفى(2009)، **نظم المحاسبة الإلكترونية**، منشورات جامعة السودان .

21. عصام محمد البحيصي، وحرية الشريف(2008)، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملين في قطاع غزة)**، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الانسانية)، المجلد 16 ،العدد 2.

22. فاطمة سعد جمعة الساحلي(2014)، **مدى المعرفة بتقنية المعلومات الحديثة وأثره على مشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية (دراسة حالة لواقع المحاسبين العاملين في شركة الخطوط الجوية الليبية)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بنغازي.

23. قاسم محسن ابراهيم الحبيطي، وزياد هاشم يحيا السقا(2003)، **نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق .

24. ليلى ناجي مجيد الفتلاوي (2013)، **بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عدد الخاص بمؤتمر الكلية.

25. محمد حفناوي (2001)، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر عمان، طبعة الاولى.

26. محمد منصور التتر(2015)، **دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين التعاوني**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية.

27. منذر يحيى الداية(2009)، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية الموصل.

28. ياسين العيسى(2003)، **أصول المحاسبة الحديثة (الجزء الأول)** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة الاولى.

ثانياً المراجع الاجنبية :

1. Hard Castel,Elizabeth, (2011) ,business information system, London business schools. 2. Heizer,ojay &Render Barry, (2004) Operation management the edition 9 ,Prentice hall ,neujersey,U S A.

2. John, Akinyomi Oladele &Johna, Enahoro (2013)Effect Of Information Technolog On Corporate Financial Reporting in Nigeria- Vol (3)

3. Laudon K. C. and Laudon J. P. (2006), "Management Information Systems", 9th ed., Prentice Hall.

4. Salehi، M. & Abdipour، A. (2011). A Study Of The Barriers Of Implementation Of Accounting Information System: Case Of Listed Companies In Tehran Stock Exchange، Journal Of Economics And Behavioral Studies.

5. Whitman Michael E. (2003), "Enemy at the Gate: Threats to Information Security", Communication of the ACM, (Vol. 46, Iss. 8).

ثالثاً الشبكة الالكترونية:

(http://www.infotechaccountants.com) Prof.: kasim M. Ibrahim Alhubaity & Prof. :Zeyad H. Yahya Alsaqah

مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية بمصرف الوحدة

د. سامية محمد أبوعجيلة[1]،
د. سمية عمار أعمار[2]،

الملخص :

يهدف البحث إلى بيان مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية بمصرف الوحدة، وذلك من خلال اختبار فرضيتان للبحث هما: يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوجد صعوبات تواجه آداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية بمصرف الوحدة.

وبالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات واستخدام برنامج (SPSS) لمعالجتها احصائيا لتفسير آراء المشاركين، حيث اظهرت نتائج البحث أن مصرف الوحدة يلتزم بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه لا توجد صعوبات تواجه أداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة، كما أن لدى إدارة مصرف الوحدة قناعة بأهمية التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية، كما أنه توجد مكاتب تدقيق شرعي مختصة بالمرابحة المصرفية، ويقوم المصرف بعقد دورات تدريب وتأهيل للمدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية، كما أن المصرف يعاني من عدم وجود المدقيقين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم وجود تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها.

الكلمات المفتاحية : المرابحة المصرفية – الرقابة الشرعية – التدقيق الشرعي .

---

[1] أستاذ مساعد، عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة الزيتونة

[2] أستاذ مساعد، عضو هيئة التدريس بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة طرابلس

1. المقدمة :

إن المتمعن في مفهوم المحاسبة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية يجد أنها تتمحور في بيان كيفية تطبيق الأسس والمفاهيم المحاسبية والتدقيقية الشرعية والمستمدة من الفكر الإسلامي الحنيف في جميع الأنشطة والمعاملات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية. لذلك تمثل عملية التدقيق الشرعي أمرا ضرورياً في المؤسسات المالية الإسلامية منذ نشأتها حتى اليوم، وذلك لضمان توافق المعاملات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

وتعد المرابحة المصرفية من أهم الوسائل والأساليب التي تلجأ إليها المصارف الإسلامية نحو استثمار وتنمية الأموال، وفي الفترة الأخيرة اتجهت بعض المصارف في ليبيا ومنها مصرف الوحدة إلى استخدام صيغة المرابحة في تنمية استثماراتها، سعياً منها لزيادة حجم الائتمان، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج والخدمات، وإعطاء الفرصة لجميع المتعاملين مع المصارف للتعامل بعيدا عن النظام الربوي الذي كان معمولاً به في أغلب المصارف التجارية الليبية.

ويعد التدقيق الشرعي من الأهمية بمكان للتأكد من سلامة المعاملات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوي هيئة الرقابة الشرعية، ونظرا للدور المهم الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي وسعيا لتطويرها وتنظيمها، حيث اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ضمن معايير الضبط بمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي ضمن المعيار رقم (3) بعنوان " الرقابة الشرعية الداخلية" ، لوضع قواعد وإرشادات حول كيفية القيام بعملية التدقيق الشرعي الداخلي (AAOIFI,2015).

لذلك يعد الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة والقيام به على الوجه الصحيح بما يوافق المعايير الضابطة له شرعا من الأهمية بمكان، وذلك للتأكد من أن المنتج يوافق احكام وضوابط الشريعة الإسلامية، وذلك في البيئة الليبية .

2. مشكلة البحث :

يعد النظام المصرفي الإسلامي من أفضل الأنظمة التي لها القدرة على الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية في العالم، الأمر الذي جعل المصارف التجارية التقليدية تتسابق إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، ومن بينها المصارف التجارية الليبية التي بدأت فعلا في تحويل فروعها تدريجياً إلى فروع إسلامية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها ومنها من كان يقوم ببيع منتجاته الإسلامية جنباً إلى جنب مع منتجاته التقليدية، ومن هنا يبرز دور وأهمية التدقيق الشرعي كمطلب ضروري في هذه المصارف التي تنتهج الشريعة الإسلامية في اعمالها، ولابد من وجود تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من أجلها

أقيمت تلك الفروع والنوافذ في هذه المصارف، ويطمئن الجميع بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو التدقيق الشرعي .

وعليه وعلى الرغم من وجود الكثير من الدلائل التي تشير إلى نجاح صيغ الاستثمار الإسلامية في تخطي الأزمات المالية إلا أن الكثير من الدول والتي تحولت إلى الصيرفة الإسلامية مثل ليبيا لا تزال مؤسساتها المالية غير قادرة على تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية (الطيب، 2011، ص 87).

وبينت دراسة (الطويل وأبو القاسم، 2014، ص191) أن المصارف التجارية الليبية تواجهها الكثير من الصعوبات في عملية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تمثلت في الحاجة إلى التعريف بمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما أن القوانين السابقة تقيد عملية التحول والتطبيق، بالإضافة إلى غياب دور المصرف المركزي والمؤسسات الأخرى في دعم تطبيق الممارسات ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

كما بينت دراسة (اعمار، 2017) أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة المصرفية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) الصادر من مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هذه المصارف تواجهها بعض الصعوبات عند تطبيق المعيار.

بناءً على ما ورد في الدراسات المحلية سيكون من المهم دراسة مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية والتعرف الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية للالتزام به للتأكد من صحة تطبيق احكام الشريعة الاسلامية الخاصة بهذا النوع من البيوع.

وعليه تتمحور اشكالية البحث في مدى التزام مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية بما يتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية، والصعوبات التي تواجهه للالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية.

وعليه تولد لدى الباحثتان التساؤلات الآتية:

1- ما مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية بمصرف الوحدة ؟

2- ما هي الصعوبات التي تواجه مصرف الوحدة للالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية؟

3. فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيتان رئيسيتان هما:

1- يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2- توجد صعوبات تواجه آداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة.

4. أهداف البحث : تكمُن الأهداف في الآتي:

1- استعراض اهمية ومفهوم التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي .

2- التعرف على مدى التزام مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية والصعوبات التي تواجهه.

3- التعرف على الصعوبات التي تواجه آداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة.

5. أهمية البحث : تكمُن الأهمية في الآتي:

1- محاولة تسليط الضوء على أهمية التدقيق الشرعي للتأكد من سلامة نشاط المرابحة الذي يقدمه مصرف الوحدة لعملائه، وللتأكد من درجة موافقته لفتاوي هيئة الرقابة الشرعية .

2- حداثة نشأة خدمات الصيرفة الإسلامية وتعاملاتها المترتبة عنها في مصرف الوحدة.

3- ندرة البحوث المقدمة في مجالات المحاسبة والمالية الإسلامية والتدقيق الشرعي في البيئة الليبية.

6. الدراسات السابقة : تناولت الدراسات موضوع البحث من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

1-(دراسة شاهين، 2008): هدفت إلى الوقوف على الدور الذي تؤديه الجهات الرقابية المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية والمتمثلة في" المدقق الداخلي، ودائرة التدقيق والتفتيش الداخلي، وإدارة المصرف، والبنك المركزي، وهيئة الرقابة الشرعية، في المصارف الإسلامية الأردنية للعمل على زيادة كفاية عمليات تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي: إن المصارف الإسلامية تطبق عمليات تدقيق مصرفي، وإداري، وشرعي، على عمليات تمويل المرابحة، وإن المدقق الخارجي يقوم بمجموعه من الأنشطة والمهام التي تعمل على زيادة كفاية عمليات تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية. فضلا عن أن دائرة التدقيق الداخلي والرقابة الشرعية تؤدي دورا في العمل على زيادة كفاية عمليات تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية. وأخيرا تمتلك إدارة المصارف عينة البحث، والبنك المركزي،

وهيئة الرقابة الشرعية، الأساليب والأدوات التي تزيد من كفاية عمليات تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية، ولكن بصورة أقل من المدقق الخارجي والمدقق الداخلي.

2-(دراسة Yussof، 2013): هدفت الدراسة إلى بيان أن المؤسسات المالية الإسلامية هي مؤسسات شرعية يتم مراجعة حساباتها على مدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعليماتها، فضلا عن مدى التزامها بالمعايير الأخلاقية وعلى نطاق أوسع. وأكدت الدراسة أنه لا يوجد حاليا إطار مناسب لتنظيم ممارسة المراجعة الداخلية في مؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذا أصدر البنك المركزي الماليزي إطاراً للحوكمة الشرعية في ماليزيا (CBM-SGF) ألزم فيه المؤسسات المالية الإسلامية بإجراء المراجعة الداخلية الشرعية للمعاملات والعمليات ونظم المعلومات، وخاصة في مرحلة التنفيذ للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وشكل هذا تحديا للمصارف الإسلامية مما تطلب منها تدريب جيل جديد من المدققين الداخليين على علوم التدقيق الشرعي وأخلاقه استنادا إلى مبادئ الشريعة الاسلامية، لكي يكون هؤلاء المدقيقين مؤهلين للقيام بالتدقيق الشرعي الداخلي. وعملت الدراسة على إلقاء الضوء على أهم المشاكل المستمرة المتعلقة بعدم كفاية إجراءات التدقيق الشرعي للعمليات التجارية والقضايا في المراجعة الشرعية السائدة. وقدمت الدراسة إطاراً للتدقيق الشرعي الداخلي باعتباره خطوة نحو تحقيق توحيد لممارسات التدقيق في المؤسسات المالية الاسلامية .

3-(دراسة توفيق وعبد المنعم والقضاة، 2014): هدفت لقياس درجة التزام المصارف الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق الشرعي وتوصلت إلى أنها لا زالت تعتبر التدقيق الشرعي تدقيقاً اختيارياً، بسبب عدم وجود قانون يلزم المؤسسات المالية الملتزمة بالأحكام الشرعية بتعيين شركة تدقيق شرعي خارجية تتولى تدقيق أعمالها، واوصت بضرورة قيام المصرف المركزي بإضفاء صيغة إلزامية للتدقيق الشرعي بإصدار قانون يلزم كافة المصارف والمؤسسات المالية تعيين مدقق داخلي وخارجي لتدقيق عملياتها، مع ضرورة تبني معايير للتدقيق الشرعي وتعميمها مؤسسياً في الأردن وتوفير قدر من الإلزامية لتطبيقها، مما يعود بالفائدة على المصارف، ويزيد من ثقة الأطراف الخارجية بالمصرف وعملياته.

4-(دراسة العمراني، 2015) : تناولت أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي وتوصلت إلى إنَّ وجود المعايير الشرعية حاجة ملحة لأداء المدقق الشرعي مهمته على أكمل وجه وحاجة شرعية؛ إذ لا يمكن للمدِّقق أن يتأكد من سلامة تنفيذ المنتجات المصرفية إلاَّ إذا كان للمؤسسة معايير شرعية منضبطة تَسير عليها، وحاجة فنية؛ إذ لا يتصور أن يتمكَّن المدقِّق الشرعي من القيام بعمله إلا إذا كانت لديه معايير واضحة يبني عليها، ويعاير بها عمل المؤسسة، إنَّ التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالمعايير الشرعية المعتمدة علامة على جودة

التزامها بأحكام الشريعة، ومن أعظم الوسائل لزرع الثقة في نفوس المتعاملين معها، ويَحمي المدقِّق الشرعي من الوقوع في الخطأ، ويُمكِّن المؤسسة من مساءلته عند تجاوزها.

5- دراسة (اعمار، 2017): هدفت إلى التعرف على مدى توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2) بعنوان المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومحاولة تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الإسلامية في هذه المصارف، والتعرف على الصعوبات التي تواجه المصارف التجارية الليبية عند تطبيق المعيار، وقد اقتصرت عينة البحث على أربعة مصارف تجارية في نطاق مدينة طرابلس وهذه المصارف هي: مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الإجماع العربي، وقد تم التوصل إلى أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، إلا أن هذه المصارف تواجهها بعض الصعوبات عند تطبيق المعيار تتمثل في عدم اهتمام إدارات المصارف التجارية المشاركة بضرورة توافق المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الاسلامية مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم اهتمام الموظفين المختصين بالمعالجة المحاسبية للمرابحة المصرفية بضرورة التوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، وعدم قدرتهم على تحديدها، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

6-(دراسة اعمار وأبوعجيلة، 2017): هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية، وقد تم التوصل إلى أن مصرف الجمهورية يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية عند تحديده للتكلفة الفعلية لنشاط المرابحة المصرفية، إلا أنه تواجه بعض الصعوبات تتمثل في عدم وجود وحدة ادارية متخصصة ومستقلة لمحاسبة التكاليف، وأن المصرف لا يقوم بعقد دورات تدريبية لموظفي المرابحة المصرفية المعنيين بتطبيق الضوابط الشرعية المتعلقة بالتكلفة الفعلية، ونقص المحاسبين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وعدم وجود دراسات علمية متخصصة تتناول تطبيق التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة المصرفية وتراعي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البيئة الليبية، كما لا توجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها .

7-(دراسة قدوري والعفيفي، 2018): بينت واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية حالة المصارف الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس في الجزائر وتوصلت إلى عدم اعتماد

المصارف محل الدراسة على التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي بشكل مباشر باعتبارها إدارات فرعية خاضعة للمركز الرئيسي، وعدم توفر مكاتب تدقيق مختصة بالمعاملات المالية الإسلامية .

ومن العرض السابق للدراسات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

1- الدور المهم الذي يقوم به التدقيق الشرعي في العمل على زيادة كفاية عمليات تمويل المرابحة في المصارف الإسلامية.

2- أن المؤسسات المالية الإسلامية هي مؤسسات شرعية يجب مراجعة حساباتها للتأكد من مدى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، عن طريق التدقيق الشرعي لمعاملاتها المصرفية .

3- استصدار قوانين تلزم كافة المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين مدقق داخلي وخارجي لتدقيق عملياتها، مما يعود بالفائدة عليها، ويزيد من ثقة الأطراف الخارجية المتعاملة معها.

4- أن المعالجة المحاسبية لنشاط المرابحة الاسلامية في المصارف التجارية الليبية تتوافق مع معيار المحاسبة المالية رقم (2)، إلا أن هذه المصارف تواجهها بعض الصعوبات عند تطبيق المعيار.

7. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بتركيزها على مدى التزام مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية، والتعرف على الصعوبات التي تواجهه، بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من العاملين بالإدارات وأقسام التدقيق الشرعي الداخلي بفروع (11) فرعا لمصرف الوحدة العاملة داخل نطاق مدينة طرابلس .

أولاً: التدقيق الشرعي:

أ- تعريف التدقيق الشرعي :

هناك العديد من التعريفات للتدقيق الشرعي نذكر منها الآتي :

- يعتبر شكل من أشكال الرقابة الإدارية وهو من قبيل تدقيق الالتزام الذي يساعد على التأكد من التزام المؤسسات المالية بالسياسات والإجراءات الشرعية التي تقرها الهيئة الشرعية داخل المؤسسة، للتأكد من تنفيذ اللوائح والنظم والقوانين والمعايير الشرعية (مشعل،2011، ص6).
- هو عبارة عن فحص اعمال المؤسسة من قبل مدقق حسابات مستقل للتأكد من مدى التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها المختلفة، حيث تتم ممارسة مهام التدقيق

الشرعي وأعماله عن طريق جهة تدقيق شرعي مؤهلة (شرعياً وفنياً)، من داخل المؤسسة المالية أو خارجها لتوفير الثقة والاطمئنان بسلامة عمليات المؤسسات المالية الإسلامية لدى شرائح المساهمين والمتعاملين معها، (الخليفي ،2004 ، ص4).

- هي نشاط تأكيدي، استشاري، موضوعي، مستقل، داخل المؤسسة، مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز أهداف المؤسسة، من خلال الهيئة الشرعية، وكذلك السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ المنتجات الشرعية، واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل المؤسسة إلى درجة الالتزام الشرعي الأمثل، (عيسى، 2013، ص 28).
- هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد درجة توافق هذه المعلومات مع معايير محددة والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل (Arens et al,2012,p4).
- هو عملية منظمة لفحص عقود وسجلات المؤسسة وبياناتها والتأكد من صحتها ومطابقتها للمعايير AAOIFI المعتمدة، ووضع نتائج التدقيق بين أيدي المستخدمين المعنيين .(زكريا ، ص 18) .
- هي عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها .(AAOIFI، معيار الضبط رقم 2) .

مما تقدم يتضح أن التدقيق الشرعي هو وظيفة يؤديها مدققون شرعيون تهدف إلى مراجعة وتدقيق العمليات المنفذة للتأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والسياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة وهيئة الفتوى الشرعية داخلها.

ب – أهمية التدقيق الشرعي :

أصبحت المؤسسات المالية الإسلامية التي تمارس أنشطتها طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية واقعاً عالمياً، وترعاها منظمات إسلامية دولية، ولقد فرض هذا الواقع على هيئات ومنظمات المحاسبة والمراجعة ضرورة أن من يقوم بأعمال المحاسبة والتدقيق الشرعي فيها أفراداً لديهم تأهيل علمي وإعداد مهني ملائم لطبيعة الأنشطة التي تمارسها ووفقاً للضوابط والمعايير الشرعية المنظمة لها .

ج – أنواع التدقيق الشرعي:

1– التدقيق الشرعي الخارجي:

يعتبر التدقيق الشرعي الخارجي أداة من أدوات الرقابة الخارجية يهدف إلى تكوين رأي مستقل من قبل هيئة التدقيق الشرعي بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

ويعرف التدقيق الشرعي الخارجي بأنه: جمع الأدلة وتقييمها عن أنشطة المؤسسة، للتأكد من مدى التزام العاملين والإدارات المختلفة داخل المؤسسة في كافة أعمالها وعملياتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والضوابط والتوصيات الصادرة عن هيئة الفتوى الشرعية والمنظمات المنظمة للمهنة، لتحديد مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتقرير عن ذلك للمساهمين، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستقل (محمد، 2009، ص25).

يتبين مما تقدم بأن التدقيق الشرعي الخارجي هو وظيفة يؤديها مراجع خارجي مستقل تهدف إلى تكوين رأي فني مستقل بشأن التزام إدارة المؤسسة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير بذلك للجمعية العامة للمساهمين.

2- **التدقيق الشرعي الداخلي:**

أما التدقيق الشرعي الداخلي فيعتبر إحدى مكونات نظام الرقابة الشرعية ووظيفته مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية لضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما تقرره هيئة الفتوى للمؤسسة (الجاسر،2009، ص4). ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون داخليون. لذا يجب على إدارة كل مؤسسة مالية إسلامية أن تكون مدركة لواجباتها ومسؤولياتها الشرعية بشأن ضمان الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات.

د - أهمية التدقيق الشرعي الخارجي :

تتمثل أهمية التدقيق الشرعي الخارجي في الآتي : (أبو بكر، 2013، ص 2)، (الخليفي،2004، ص8) .

1- الأهمية الشرعية :

إن التحقق من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها إنما هو أمر في غاية الأهمية. ولا يمكن التأكد من التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إلا عن طريق مدقق شرعي خارجي يتمتع بالاستقلالية وبقوة فنية تمكنه من إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى التزام المؤسسة المالية بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- الحاجة الفنية :

إن وجود جهة خارجية لتدقيق عمليات المؤسسة تضمن انضباط العمل من الناحية الفنية، حيث إن المؤسسات المالية ذات العمل المنظم لها ضوابط وأسس في العمل تحتم عليها بأن يكون ضمن دورة عملها جهة رقابية شرعية خارجية تضبط العمل على أسس فنية متقدمة.

3- الحاجة القانونية :

تشترط المصارف المركزية في العديد من البلدان العربية ضرورة وجود جهة خارجية تتولى التأكد من التزام المؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن أن تفرض المصارف المركزية لوائح جزائية وعقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتعيين مدقق خارجي شرعي.

4- تعزيز الثقة :

إن ما يميز المؤسسات الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن الكثير من المتعاملين مع المصارف في البلدان الإسلامية يتجهون إلى هذه المؤسسات رغبة في التعامل الحلال البعيد عن الربا، لذا فإن وجود مدقق خارجي يتولى تدقيق أعمال هذه المؤسسات لبيان مدى مطابقة أعمالها لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، يعطي قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها.

5- ضبط الجودة الشاملة :

إن التدقيق الشرعي الخارجي يتفق مع مفهوم (الرقابة الشاملة)، في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية باعتبارها تمثل أساسا لضبط الجودة الشاملة في المؤسسات المالية الإسلامية.

هـ - أهمية التدقيق الشرعي الداخلي :

يرى كلا من (مشعل،2004، ص17)، و(الجاسر،2009، ص7) أن الرقابة الشرعية الداخلية في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة شرعية وحاجة مصرفية وذلك للأسباب الآتية:

(1) المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها، التزاماً تاماً كما تنص عليه أنظمة التأسيس، وعقوده وقوانين الترخيص، واللوائح الداخلية الخاصة بها، وهذا يفرض على تلك المؤسسات أن تضع الضمانات الكافية لتحقيق الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تنفيذ معاملاتها المختلفة.

(2) إعلان الالتزام للجمهور: تعلن المؤسسات المالية الإسلامية هذا الالتزام عند تقديم نفسها للجمهور، وأن تلتزم الإدارة على اختلاف مستوياتها بمتابعة المعاملات المنفذة والتأكد من تنفيذها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(3) صدور الفتوى شرط ضروري لمعرفة الحكم لكنه ليس كافياً لتنفيذه : إن إصدار الفتاوى والقرارات والتوصيات من الهيئات الشرعية والندوات والملتقيات الفقهية ذات الصلة يعد شرطاً ضروريا للالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛ لكن ذلك لا يعد كافياً لتنفيذها، لأنه لا بد من دمجها في سياسات المؤسسة وأهدافها وخططها التطويرية ومعايير تقويم الأداء واختيار العاملين وترقيتهم وإجراءات التنفيذ التفصيلية لمختلف العمليات بما تحتوي عليه من مستندات ودورات مستندية . وهو ما يتحقق من خلال نظام الرقابة الشرعية الداخلية.

(4) إن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية أمر واجب، ولا يتم هذا الاحتكام إلا من خلال وجود جهة تدقيق شرعية داخلية تتولى تدقيق جميع عمليات المؤسسة للتأكد من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

و- واجبات المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية:

يتمحور عمل المدقق الشرعي الداخلي بما يلي (مشعل،2004:21)، (الفزيع،2010)، (محمد،2009: 22):

1. مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة فيما يتعلق بضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
2. التأكد من أن إدارة المؤسسة أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفقًا لما تقرُّه هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.
3. التأكد من التزام جميع معاملات المؤسسة والعاملين بتلك الأحكام، وكشف أي انحراف عنها ومعالجته لضمان عدم تكراره.
4. التأكد من ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية الداخلية وهو: ضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى.

ثانياً : إجراءات التدقيق الشرعي للمرابحة:

أ- تعريف المرابحة المصرفية: هي إحدى أنواع المعاملات التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية والتي تقوم بموجبها ببيع سلعة معينة إلى العميل بعد تملكها وذلك بالثمن الأول للسلعة مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، ويدفع العميل الثمن الإجمالي في أجل محدد أو على أقساط محددة، أو هي: "البيع بمثل ما قامت على البائع وزيادة ربح". (فياض، 1999، ص13) ، كما عرف (Khoja, Ezzedine Mohd, et al ,1995) المرابحة بأنها بيع سلعة بسعر الشراء إضافة إلى هامش معين متفق عليه وهذا الربح يكون نسبة مئوية من سعر الشراء او مبلغ مقطوع .

ب - بيع المرابحة المصرفية : وتتكون من ثلاثة أطراف البائع والمشتري والمصرف باعتباره تاجراً وسيطاً بين البائع الأول والمشتري، والمصرف لا يشتري السلع إلا بعد تحديد المشتري لرغباته ووجود وعد مسبق بالشراء، ودائماً ما تكون مؤجلة لتوفير التمويل للعميل، (خوجة،2013، ص 24) .

ج - اجراءات تنفيذ المرابحة : تتضمن ما يلي :(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، ص 108، 109، 111)

1- الضوابط الشرعية للمرابحة: وهي تحويل نتائج الفتاوي الشرعية إلى ضوابط تناسب إجراءات التطبيق والتنفيذ ومعرفة الحكم الشرعي بسهولة، وقد قسمت إلى :

- ضوابط شرعية تسبق إجراء المرابحة .
- ضوابط شرعية لمرحلة الوعد من العميل .
- ضوابط شرعية للضمانات وللثمن والمصروفات .
- ضوابط شرعية لمرحلة التملك والحيازة .
- ضوابط شرعية لمرحلة البيع للآمر بالشراء .
- ضوابط شرعية لسداد الأقساط .

2- الضوابط الرقابية لتنفيذ المرابحة: تنحصر في أن عمل المدقق الشرعي هو التأكد من تمسك والتزام المصرف بالأحكام الشرعية، ولا يمكن أن يكون المصرف إسلامياً إلا بوجود نظام رقابي إسلامي متكامل، ومن ضمن هذا النظام وجود هيئة المراجعة والتدقيق الشرعي فيه، ويعتبر تطبيق الأحكام الشرعية في المصرف من مسئولية الإدارة، لذلك لا بد من وجود ضوابط شرعية، تضمن التزامه بالأحكام الشرعية، (زكريا ، 2019 ، ص 83)، وتشمل هذه الضوابط الرقابة السابقة من حيث التخطيط وإنشاء النماذج والعقود والبرامج، ورقابة التنفيذ من حيث الإجراءات والمراحل، وهذه الضوابط هي :

- قيام الهيئة الشرعية للفتوى بإصدار فتاوى وقرارات وتوصيات تشمل جميع ما يلزم العمل به وفق تمويل المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء.
- تنظيم الفتاوى والتوصيات المتعلقة بالمرابحة وتنظيمها وتنسيقها كضوابط شرعية .
- وجود اجراءات تنفيذية للعمليات الشرعية، أو ما يعرف بالدليل العملي للإجراءات .
- انشاء عقود ومستندات المرابحة واعتمادها وإلزام الموظفين بها بحيث تأخذ نمطاً موحداً .
- الفصل بين وظيفتي الشراء والحيازة وبين وظيفة البيع لضمان عدم التساهل بالبيع قبل التملك وقبل القبض .
- الرقابة الآلية للمرابحة .
- معرفة الموظفين بالضوابط الشرعية لبيع المرابحة من خلال إقامة دورات تدريبية لهم .

د- **إجراءات تنفيذ المرابحة** : تتضمن إجراءات تنفيذ المرابحة خطوات تسلسل تنفيذ الإجراءات وهي كما يلي :

1- المرابحة البسيطة : وتتضمن مرحلة طلب التمويل، مرحلة بيع البضاعة، مرحلة المتابعة والسداد .

2- المراجعة للآمر بالشراء : وتتضمن مرحلة طلب التمويل، مرحلة قبل التنفيذ، مرحلة شراء المصرف، مرحلة بيع البضاعة، مرحلة المتابعة والسداد .

هـ- إجراءات التدقيق الشرعي للمرابحة: وفي هذه المرحلة يعرف مدى فاعلية نظام الرقابة وقوته، فالتدقيق جزء أساسي من نظام الرقابة حتى أن التدقيق يسمى (بالرقابة اللاحقة)، والمدقق لا يقتصر عمله على اكتشاف الأخطاء بل منع حدوثها، فالمدقق إما أن يبين أماكن الضعف في نظام الرقابة قبل وقوع الأخطاء، أو أن يقترح علاجها بعد الوقوع وفي الحالتين يكون الهدف الأساسي هو تقوية نظام الرقابة إلى أن يصل إلى مرحلة يمنع وقوع الأخطاء. وتتضمن الإجراءات الأساسية لصحة عقد المرابحة إجراءات التنفيذ والتدقيق للمرابحة، وهي التأكد من صحة الإجراء لمرحلة قبل عقد المرابحة وأثناء طلب المرابحة وعقد الشراء وعقد المرابحة وعند النكول أو التأخير .

8. منهجية البحث:

1-حدود ونطاق البحث : هناك نوعين من الحدود لهذا البحث هي :

حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على التدقيق الشرعي الداخلي لنشاط المرابحة المصرفية .

حدود مكانية: أمكن الوصول إلي عدد (11) فرعا فقط من أصل (18) فرعا لمصرف الوحدة والمختصة بالمرابحة المصرفية داخل نطاق مدينة طرابلس، وذلك لعدة أسباب منها: إدارية وأمنية.

2-مجتمع البحث: تتمثل مفردات مجتمع البحث في العاملين بإدارة المراجعة الداخلية كمدققين شرعيين لنشاط المرابحة المصرفية من مدراء إدارات وأقسام وموظفين بفروع المصرف، والبالغ عددها (18) فرعا داخل نطاق مدينة طرابلس .

3-عينة البحث: حيث بلغت (38) مفردة تم اختيارها بالطريقة العشوائية، والتي ضمت المسئولين والموظفين بإدارات وأقسام نشاط المرابحة المصرفية العاملين في (11) فرعا فقط، أي بنسبة 61% من مجتمع البحث، وتم توزيع عدد (50) استبانة لكل الفروع المستهدفة، حيث بلغت نسبة الردود 76%، وهي نسبة جيدة للتحليل الإحصائي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) توصيف عينة البحث

العدد الكلي للفروع	عدد الفروع المستهدفة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
18	11	50	38	12	%76

4-الأسلوب الإحصائي المستخدم: اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

1-اختبار الصدق والثبات: Reliability Analysis

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من الصدق والاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

2-أساليب الإحصاء الوصفي: Descriptive Analysis

وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

3-أساليب التحليل الاستدلالي: Inferential Analysis

وقد استخدم اختبار T للفرضيات باستخدام اختبار One Sample T-Test (t).

5-أدوات البحث: لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول ويتضمن معلومات عامة عن المشاركين، والجزء الثاني ويتضمن مدى الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة، الجزء الثالث ويتضمن الصعوبات التي تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة، وقد تم إعطاء الإجابات (موفق بشدة – موفق- متوسط – لا أوافق- لا أوافق بشدة) الدرجات (5-4-3-2-1) على التوالي.

9. التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

1-اختبار معاملات الارتباط:

لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات البحث والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية.	0.605	0.000
2	توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة .	0.809	0.000

* دال عند مستوى معنوية 0.05

2-اختبار معامل ألفا كرونباخ:

كما تم حساب معامل ثبات الاستبانة من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (80.2%،75.6%)، وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات 76.5%، وهي قيمة ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair، 1998) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو 60 % وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	معامل الثبات%
D1	يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية.	0.927
D2	توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة.	0.911
الكلي		0.885

3- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف-سمرنوف) (Sample K-S-1) :

يعرض اختبار (كولمجروف - سمرنوف) ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لان معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

جدول رقم (4) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov-1)

ت	المحاور	عدد الفقرات	Z	قيمة مستوى الدلالة
1	يلتزم مصرفالوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية .	14	3.003	0.000
2	توجد صعوبات تواجه آداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة .	5	2.264	0.000
	جميع المحاور	19	3.141	0.000

يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار، حيث أن قيمة مستوى الدلالة للمحور الأول 0.000 والمحور الثاني 0.000 وهذا يدل على إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4 -عرض نتائج خصائص عينة البحث وتحليلها:

تناول البحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإجراءات والتحليلات الإحصائية على النحو التالي:

1.4 البيانات الشخصية:

قامت الباحثتان بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة البحث في البرنامج الإحصائي SPSS لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في : المؤهل العلمي، التخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

خصائص عينة البحث: للتعرف على خصائص عينة البحث يمكن إيجازها فيما يلي :

أ-**الوظيفة:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالوظيفة، حيث تبيّن أن نسبة موظف بالقسم بلغت 71.1% وهي أكبر نسبة، في حين بلغت نسبتي مدير الفرع ورئيس القسم 2.6% وهي أقل نسبة، أما فيما يخص نسبة المدقق الشرعي فبلغت 7.9%، ونسبة المراجع الداخلي 10.5%، في حين بلغت نسبة مساهمة الوظيفة الأخرى 5.3%، ويلاحظ من النسب السابقة أن أغلب المشاركين من ذوي التخصصات التي لها علاقة بموضوع البحث.

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري للمشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة %
مدير فرع	1	2.6
مدقق شرعي	3	7.9
رئيس قسم المحاسبة	1	2.6
مراجع داخلي	4	10.5
موظف	27	71.1
وظيفة أخرى أذكرها	2	5.3
الإجمالي	**48**	**100**

ب-**المؤهل العلمي:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي، حيث تبيّن أن نسبة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس بلغت 81.6%، وهي أكبر نسبة، في حين بلغت نسبتي الحاصلين على مؤهل الدبلوم العالي تجاري ومؤهل الماجستير 7.9%، أما فيما يخص نسبتي حملة الدبلوم المتوسط تجاري، والتخصصات الأخرى فكانت 0%، وحملة الثانوية التخصصية

2.6%، وبشكل عام يلاحظ المستوى العلمي للمشاركين، وهذا مؤشر على توافر المؤهلات العلمية داخل المصرف.

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري للمشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ماجستير	3	7.9
بكالوريوس	31	81.6
دبلوم عالٍ تجاري	3	7.9
دبلوم متوسط تجاري	0	0
ثانوية تخصصية	1	2.6
أخرى	0	0
المجموع	38	100.0

ج- التخصص: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالتخصص، حيث يتبين أن نسبة تخصص المحاسبة بلغت 50% وهي أكبر نسبة، في حين بلغت نسبتي تخصص الإدارة والاقتصاد 15.8%، أما نسبة التمويل والمصارف فكانت 13.2%، وبلغت نسبة التخصصات الأخرى 5.3%، ونسبتي تخصص الصيرفة الإسلامية والتخطيط المالي غير ظاهر في هذه العينة، وهذا يدل على نقص الكفاءات في هذه التخصصات، بسبب حداثة نشأة نظام الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري للمشاركين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
محاسبة	19	50.0
إدارة	6	15.8
اقتصاد	6	15.8
تمويل ومصارف	5	13.2
صيرفة إسلامية	0	0
تخطيط مالي	0	0
أخرى	2	5.3

المجموع	38	100.0

د- سنوات الخبرة: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بسنوات الخبرة، حيث يتبين أن نسبة الفئة الأقل من 5 سنة هي النسبة الاكبر بين الفئات حيث بلغت 63.2%، تليها نسبة الفئة من 20 سنة فأكثر 18.4%، تليها الفئتان من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، والفئة من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة فكانت النسبة 7.9%، أما فئة من 5 إلى 10 سنوات فكانت الأقل بين الفئات حيث بلغت 2.6%، ويلاحظ من الجدول انخفاض نسبة سنوات الخبرة للمشاركين بسبب حداثة نشأة نظام الصيرفة الإسلامية في ليبيا.

الجدول رقم (8) التوزيع التكراري للمشاركين حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	24	63.2
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	1	2.6
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	3	7.9
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	3	7.9
من 20 سنة فأكثر	7	18.4
Total	38	100.0

5-تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى اقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (9) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

الجدول رقم (9) مقياس ليكرت الخماسي

الفترة	**1 -1.8**	**1.8-2.6**	**2.6-3.4**	**3.4-4.2**	**4.2-5**
التقدير	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
الدرجة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**
الوزن	**%20-%36**	**-%36**	**%52-%68**	**-%68**	**-%84**

تحليل فقرات البحث:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي2.01 - (أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اصغر من 60%) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05 .

1- الفرضية الأولى: يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية :

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الاولى

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	1- مرحلة ما قبل طلب المرابحة وتتضمن :- التأكد من أن نماذج المرابحة مجازة من قبل الهيئة الشرعية وأن بياناتها متكاملة .	ت	17	15	1	3	2	4.11	82.2	6.008	.000
		%	44.7	39.5	2.6	7.9	5.3				
2	1- مرحلة طلب المرابحة و تتضمن: - التأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين	ت	11	16	8	1	2	3.87	77.4	5.127	.000
		%	28.9	42.1	21.1	2.6	5.3				

	العميل والمورد والتأكد من أن العميل غير المورد وأنه لم يصدر منه جواباً بالقبول من المورد.										
3	3- مرحلة عقد الشراء و تتضمن :أ- التأكد من صحة عقد الشراء من الناحية الشرعية .	ت	19	13	2	2	2	4.18	83.6	6.568	.000
		%	50	34.2	5.3	5.3	5.3				
4	ب- التأكد من أن فاتورة الشراء أو بوالص التحصيل صادرة باسم المصرف أو أن الاعتماد المستندي فتح باسم المصرف .	ت	14	15	7	1	1	4.05	81	6.780	.000
		%	36.8	39.5	18.4	2.6	2.6				
5	ج- التأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة.	ت	18	15	3	0	2	4.24	84.8	7.638	.000
		%	47.4	39.5	7.9	0	5.3				
6	د-التأكد من تسديد قيمة البضاعة للمورد أو بيان ذلك للعميل .	ت	14	13	6	2	3	3.87	77.4	4.417	.000
		%	36.8	34.2	15.8	5.3	7.9				
7	4- مرحلة عقد المرابحة و تتضمن : أ-التأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ شراء السلعة .	ت	13	18	3	2	2	4.00	80	5.786	.000
		%	34.2	47.4	7.9	5.3	5.3				
8	ب- التأكد من أن	ت	13	18	3	3	1	4.03	80.6	6.32	.00

	تاريخ المرابحة بعد تاريخ قبض السلعة .	%	34.2	47.4	7.9	7.9	2.6			9	0
9	ج- التأكد من عدم وجود خصم من المورد على البضاعة .	ت	10	14	9	1	4	73.2	3.66	3.340	.002
		%	26.3	36.8	23.7	2.6	10.5				
10	د- التأكد من صحة عقد المرابحة.	ت	18	14	2	2	2	83.2	4.16	6.468	.000
		%	47.4	36.8	5.3	5.3	5.3				
11	هـ- التأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة .	ت	11	18	6	2	1	79	3.95	6.102	.000
		%	28.9	47.4	15.8	5.3	2.6				
12	و- التأكد من صحة الضمانات.	ت	14	20	1	1	2	82.6	4.13	7.038	.000
		%	36.8	52.6	2.6	2.6	5.3				
13	5- مرحلة النكول أو التأخير: أ -التأكد من أن المصرف لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً .	ت	8	12	12	4	2	70.6	3.53	2.927	.006
		%	21.1	31.6	31.6	10.5	5.3				
14	ب- التأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير.	ت	7	11	12	4	4	66.8	3.34	1.737	.091
		%	18.4	28.9	31.6	10.5	10.5				

الجدول رقم (10) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الأول **(يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية)**، ومن الجدول نلاحظ أن الفقرة 12 **(التأكد من صحة الضمانات)**، جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (52.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.13)، وان الوزن النسبي كان (82.6) ومستوي دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم **بالتأكد من صحة الضمانات** .

وجاءت الفقرة 3 **(مرحلة عقد الشراء وتتضمن: التأكد من صحة عقد الشراء من الناحية الشرعية)** في المرتبة الثانية، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (50%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.18)، وان الوزن النسبي كان (83.6)، ومستوي دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم **بالتأكد من صحة عقد الشراء من الناحية الشرعية.**

وأتت الفقرة 10 و5 **(التأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة)، (التأكد من صحة عقد المرابحة)**، في المرتبة الثالثة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (47.4%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.24)، وان الوزن النسبي كان (84.8)، ومستوي دلالة (0.000) في الفقرة 5 اما بالنسبة للفقرة 10 وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (47.4%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.16)، وان الوزن النسبي كان (83.2)، ومستوي دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم **بالتأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة، والتأكد من صحة عقد المرابحة.**

وأتت الفقرة 11 و7 مرحلة عقد المرابحة و تتضمن: **(التأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ شراء السلعة)، (التأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة)**، في المرتبة الرابعة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (47.4%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.00)، وان الوزن النسبي كان (80)، ومستوي دلالة (0.000) في الفقرة 7 اما بالنسبة للفقرة 11 وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (47.4%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (3.95)، وان الوزن النسبي كان (79)، ومستوي دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم

بالتأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ شراء السلعة، والتأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة .

وجاءت الفقرة 1 **(مرحلة ما قبل طلب المرابحة وتتضمن: التأكد من أن نماذج المرابحة مجازة من قبل الهيئة الشرعية وأن بياناتها متكاملة)** في المرتبة الخامسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (44.7%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.11) وان الوزن النسبي كان (82.2)، ومستوي دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم **بالتأكد من أن نماذج المرابحة مجازة من قبل الهيئة الشرعية وأن بياناتها متكاملة.**

وأتت فقرة 2 **(مرحلة طلب المرابحة وتتضمن: التأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين العميل والمورد والتأكد من أن العميل غير المورد وأنه لم يصدر منه جواباً بالقبول من المورد)** في المرتبة السادسة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق) وتساوي (42.1%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (3.87) وان الوزن النسبي (77.4)، ومستوى الدلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن المصرف يقوم **بالتأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين العميل والمورد والتأكد من أن العميل غير المورد وأنه لم يصدر منه جواباً بالقبول من المورد.**

أما الفقرتان الخاصتان بمرحلة النكول أو التأخير فكانت الفقرة 13، **(التأكد من أن المصرف لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً)**، في المرتبة السابعة وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئتي (موافق) و(محايد) وتساوي (31.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (3.53) وان الوزن النسبي (70.6)، ومستوى الدلالة (0.006). والفقرة 14، **(التأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير)**، فكانتا غير دالة احصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة أكبر من مستوى الدلالة (0.005)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة محايدة، وهذا راجع إلى أن المصرف لا يطبقها وبالتالي لا يلتزم بها .

وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (3.9361)، والوزن النسبي (87.7) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (7.439) عند مستوي الدلالة تساوي (0.000) وهي اقل من (0.05)، مما يدل على أن مجتمع البحث

موافقون على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى مما يدل على أن **مصرف الوحدة يلتزم بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية .**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه آداء المدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة :

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الثانية

الرقم	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	t قيمة	مستوى المعنوية
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	عدم توفر مكاتب تدقيق شرعي مختصة بالمرابحة المصرفية .	ت	4	9	5	15	5	2.79	55.8	-1.034	.308
		%	10.5	23.7	13.2	39.5	13.2				
2	عدم قناعة إدارة المصرف بأهمية التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية .	ت	3	9	7	15	4	2.79	55.8	-1.113	.273
		%	7.9	23.7	18.4	39.5	10.5				
3	عدم قيام المصرف بعقد دورات تدريب وتأهيل للمدقيقين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية .	ت	4	10	4	12	8	2.74	54.8	-1.202	.237
		%	10.5	26.3	10.5	31.6	21.1				
4	عدم وجود المدقيقين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي	ت	5	7	13	9	4	3.00	60	.000	1.000
		%	13.2	18.4	34.7	23.7	10.5				

	المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.										
5	عدم وجود تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها.	ت	4	12	12	6	4	3.16	63.2	.845	.403
		%	10.5	31.6	31.6	15.8	10.5				

الجدول رقم (11) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الاول **(توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة)**، ومن الجدول نلاحظ أن الفقرة 2 (عدم قناعة إدارة المصرف بأهمية التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية)، كانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (39.5%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (2.79) وان الوزن النسبي (55.8) ومستوي دلالة (0.273)، أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه **توجد قناعة لدى إدارة المصرف بأهمية التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية** .

وجاءت الفقرة 1 **(عدم توفر مكاتب تدقيق شرعي مختصة بالمرابحة المصرفية)**، كانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (39.5%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (2.79) وان الوزن النسبي (55.8) ومستوي دلالة (0.308)، أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه **تتوفر مكاتب تدقيق شرعي مختصة بالمرابحة المصرفية في المصرف.**

وأتت الفقرة 4 **(عدم وجود المدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)**، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (34.7%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث

يساوي (3) وان الوزن النسبي (60) ومستوي دلالة (1.000)، أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه **لا وجود للمدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.**

وجاءت الفقرة 3 **(عدم قيام المصرف بعقد دورات تدريب وتأهيل للمدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية)**، حيث كانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق) وتساوي (31.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (2.74) وان الوزن النسبي (54.8) ومستوي دلالة(0.237)، أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أن **المصرف يقوم بعقد دورات تدريب وتأهيل للمدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية .**

وأتت الفقرة 5 **(عدم وجود تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها)**، حيث كانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (محايد) وتساوي (31.6%)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (3.16) وان الوزن النسبي (63.2) ومستوي دلالة (0.403)، أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه **لا توجد تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها.**

وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (2.8947)، والوزن النسبي (57.9)، وهو أقل من الوزن النسبي المحايد (60%)، وقيمة t المحسوبة تساوي (0.617−) ومستوي الدلالة (0.541)، وهي اكبر من (0.05)، مما يدل على ان افراد العينة غير موافقون على محتوى هذه العبارات، أي يرفضون قبول الفرضية الرئيسية الثانية مما يدل على أنه **لا توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة) .**

3.7.3 تحليل فرضيات الدراسة:

لتحقق من فرضيات الدراسة قامت الباحثتان باختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، حيث تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (one sample t– test) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05).

1- الفرضية الاولي: يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية :

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الأولى، كما في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرض الأول

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Asymp. Sig	مستوي الدلالة Level
38	3.9361	0.77570	7.439	37	0.000	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة الوسط الحسابي (3.9361)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.77570)، وأن قيمة (T) بلغت (7.439) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني وجود دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فأننا نقبل الفرضية التي تنص على أن **مصرف الوحدة يلتزم بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية.**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، تم استخدام اختبار(T) لدلالة الإحصائية عند مستوي معنوية (0.05) للفرضية الثانية، كما في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية:

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Asymp. Sig	مستوي الدلالة Level
38	2.8947	1.05085	-0.617	37	0.541	0.05

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الوسط الحسابي (2.8947)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (1.05085)، وأن قيمة (T) بلغت (0.617-) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.541) وهذه القيمة أكبر من مستوي الدالة (0.05) هذا يعني انه لا يوجود دلالة إحصائية، وبناءا على نتائج الجدول أعلاه فأننا نرفض الفرضية التي تنص على إنه **توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة**، ونقبل الفرض البديل وهو أنه **لا توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة**

.

10. النتائج:

مما سبق يستنتج الآتي:

1- يلتزم مصرف الوحدة بالتدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية .

2- أن مرحلة عقد المرابحة التي تتضمن: التأكد من صحة الضمانات تعد من أهم المراحل التي يوليها المصرف أهمية بالغة تليها مرحلة عقد الشراء وتتضمن: التأكد من صحة عقد الشراء من الناحية الشرعية في المرتبة الثانية، تليها التأكد من استلام ومعاينة المصرف للبضاعة، ثم مرحلة عقد المرابحة وتتضمن التأكد من صحة عقد المرابحة، والتأكد من أن تاريخ المرابحة بعد تاريخ شراء السلعة، والتأكد من أنه تم فصل الثمن عن التكلفة عن الربح في المرابحة، ثم مرحلة ما قبل طلب المرابحة وتتضمن: التأكد من أن نماذج المرابحة مجازة من قبل الهيئة الشرعية وأن بياناتها متكاملة، ثم مرحلة طلب المرابحة وتتضمن: التأكد من عدم وجود ما يفيد ارتباط قائم بين العميل والمورد والتأكد من أن العميل غير المورد وأنه لم يصدر منه جواباً بالقبول من المورد .

3- بالنسبة لمرحلة النكول أو التأخير فالتأكد من أن المصرف لم يأخذ من هامش الجدية أكثر من الضرر الفعلي عند النكول في حال كان الوعد ملزماً ، كما أن التأكد من صرف غرامات التأخير إن وجدت في وجوه الخير، فإن المصرف لا يطبقها وبالتالي لا يلتزم بها .

4- لا توجد صعوبات تواجه أداء المدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية في مصرف الوحدة.

5- قناعة إدارة مصرف الوحدة بأهمية التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية، كما أنه توجد مكاتب تدقيق شرعي مختصة بالمرابحة المصرفية.

6- يقوم مصرف الوحدة بعقد دورات تدريب وتأهيل للمدققين الشرعيين لنشاط المرابحة المصرفية.

7- عدم وجود المدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

8- عدم وجود تشريعات ملزمة من قبل جهة إشرافية خارجية متمثلة في مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها.

11- التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن من أهم التوصيات ما يلي :

1- دعم فروع الصيرفة الإسلامية بمصرف الوحدة بالكوادر الوطنية ذات الكفاءات والمؤهلات العلمية المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية.
2- تدريب وتأهيل وتوفير المدققين الشرعيين ذوي الكفاءات والملمين بالنواحي المحاسبية والضوابط الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
3- قيام الأكاديميين والمهنيين والدارسين في مجال الصيرفة الإسلامية بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في قطاع المصارف، وذلك من أجل تطبيق التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4- عقد دورات تدريبية للمدققين الشرعيين المعنيين بتدقيق نشاط المرابحة المصرفية، للرفع من كفاءتهم ولتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة عالية.
5- تفعيل دور مصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها من الجهات الإشرافية والتي تعنى بالصيرفة الإسلامية في ليبيا، من خلال اصدار التشريعات الملزمة للمصارف التجارية بخصوص التدقيق الشرعي لنشاط المرابحة المصرفية.

12- المراجع:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2010.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، معايير المحاسبة المالية رقم (12) و(13) و(15) و(19)، المنامة، مملكة البحرين.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، المعايير الشرعية رقم (26) و(41)، المنامة، مملكة البحرين
- معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية معيار الضبط الداخلي رقم (3) بعنوان " الرقابة الشرعية الداخلية" ، (AAOIFI,2015)
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 1419هـ – 1998م.
- اعمار، سمية عمار و أبوعجيلة، سامية محمد، مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الشرعية عند تحديد التكلفة الفعلية لنشاط المرابحة الإسلامية في مصرف الجمهورية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، العدد17 ، سنة ربيع 2018.
- الجاسر، مطلق جاسر(2009) " التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية" ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر المدققين الشرعيين الثاني، الكويت.
- الخليفي، رياض منصور، (2004)، "إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل"، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- الطيب، عبد المنعم محمد، واقع المصارف الاسلامية في ظل الازمة المالية العالمية، مؤتمر المصارف الاسلامية الواقع والتحديات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2011.
- الطويل، مختار الهادي و أبو القاسم، عبد الفتاح علي، المتطلبات والصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في عملية تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في ظل القانون رقم (1) لسنة 2013، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، العدد السادس، 2014.
- حجل، عامر، (2013)، مسؤولية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية – دراسة ميدانية في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

- خوجة، عز الدين، عمليات التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، الإمتثال للمالية الإسلامية: تونس، 2013.
- سامر مظهر قنطقجي ، التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية ، www.Kantakji.com
- سعد عبد محمد و مي حمودي عبد الله ، عقد بيع المرابحة في المصارف الإسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 31 ، 2012 .
- عبد الله عطية ، التدقيق الشرعي المبني على المخاطر ، المنامة : البحرين ، المؤتمر الخامس للتدقيق الشرعي من 20 –21 نيسان 2015، المصرف الإسلامي الأردني .
- عبد الباري مشعل و عامر حجل ، برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي ، شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية.
- عيسى، موسى أدم، (2013)، التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر، المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، المنامة، البحرين، 23–24 أكتوبر، 2013 .
- محمد، زيدان (2009) " تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات الإسلامية" مؤتمر المصارف الإسلامية الواقع والمأمول، دبي .
- مشعل، عبد الباري بن محمد علي، (2004)، " إستراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي المفاهيم وآلية العمل" المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين.
- مشعل، عبد الباري بن محمد،(2010)، "دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية" مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس – ليبيا .
- مشعل، عبد الباري بن محمد،(2011)، "أثر نتائج التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين" رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر المراجعة الشرعية، ماليزيا، مايو.
- يحيى محمد زكريا ، الدليل العملي للمدقق الشرعي في المصارف الإسلامية ، 2019 ، الطبعة الأولى ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي في معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية 2010، مركز أبحاث فقه المعاملات المالية، www.kie.university.

- لونا محمد عزمي شاهين ، تدقيق عمليات المرابحة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية ، قسم المحاسبة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2008 .
- عمر إقبال توفيق وأسامة عبد المنعم ، مأمون محمود القضاة، 2014، قياس البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بمتطلبات التدقيق شرعي ، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 16 ، العدد 2، ص 306 -291
- العمراني، نادر، 2015 أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي ، مؤتمر شورى الخامس للتدقيق الشرعي ، 20 / 4/ 2015 مملكة البحرين Shura.com.ku
- هودة صلطان قدوري، عبد الرحمن نعجة العفيفي،2018، واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية – حالة البنوك الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بالعباس – الجزائر ، 2018 Jaurnal
- Entrepreneurship(GBSE) Vol.4: No of Global Business and Social (.II(May 2018)page 35-46/www.gbse.com.my/Eissn:24621714
- Arens, Alvin A, Elder, Randal J, and Beasley, Mark S, (2012), Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, New Jersey: Pearson Prentice Hall.
- Yaacob, Hisham & Donglah, Nor Khadijah (2012) "Shari'ah Audit in Islamic Financial Institutions: The Postgraduates' Perspective" International Journal of Economics and Finance, Vol. 4, No. 12.

مقترح العدد

مقترح مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد

بعنوان:

"الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية

مقدم من الطالب عبدالمجيد الهادي الرتيمي

رقم القيد 015151043

كلية الاقتصاد جامعة طرابلس

1. المقدمة

أستحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال 15 سنة الماضية على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالمي النامي والصناعي على حد سواء تتبناها الحكومات وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل. حيث تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أهم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالإضافة الى انها من أهم المواضيع التي تحظى باهتمام الاقتصاديين والباحثين، وقد تراوحت الآراء ما بين المؤيد للإبقاء على دور الدولة واعطائها الحيز الأكبر في انشاء وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتيسير المرافق العامة بالدولة، وما بين المؤيد

لإشراك القطاع الخاص أو اعطاءه الدور الأكبر باعتباره الأكثر قدرة وكفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي بشكل عام لما يتمتع به من حرية عالية في اتخاذ القرارات، وقدرة كبيرة على المبادرة والابداع وتحمل مخاطر عملية الاستثمار وتطويرها واستخدامها بطريقة مستدامة بما يؤدي الى السرعة في انشاء المشاريع وأيضاً الارتقاء بمستوى جودة الخدمات في المرافق العامة، وقد لجأت العديد من الدول في مختلف انحاء العالم الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في انشاء وتنفيذ المشاريع الخاصة بالبنية التحتية وذلك بهدف تحسين الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة وتأمين الاستدامة المالية لمؤسسات القطاع العام، وتوليد استثمارات مالية لمشاريع جديدة وتحرير الحكومة بهدف استخدامها في فعاليات تنموية أخرى، وعلى هذا الأساس تسعى الحكومات الى تبني نظام الشراكة وهي النموذج الحديث القائم على اللامركزية والتنمية المكانية والقطاع الخاص والتي تساهم فيها كافة القطاعات بالدولة في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والاعمال بالإضافة الى تطويرها وتنميتها لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

فأنها ليبيا تمتاز بالموقع الجغرافي مميز، وما تمتاز به من إمكانيات وموارد تجعلها رائدة في مجال الاستثمار، لكن الريعية احتضنتها منذ فترة زمنية ليست بالبعيدة فالاقتصاد الليبي بقي مقيداً بها مما جعله يتخبط في مسيرته نحو التنوع الاقتصادي ولم تقده الا الى مشاكل كثيرة افرزتها حالة التبعية والاعتماد التام على النفط، حيث نفقات الموازنة العامة الممولة من النفط بالدولة هي نفقات استهلاكية لحد كبير، وهذا اثر على سلوك النشاط الاقتصادي الخاص بشكل ملحوظ نتيجة التوجه الى الاستثمار الاستهلاكي القوي، فأن الظروف الاقتصادية المرتبكة تجعل الاقتصاد أكثر حاجة الى دور فاعل للدولة ليخلق الأجواء والبيئة الملائمة للشراكة والتكامل مع القطاع الخاص، وفتح المزيد من فرص الاستثمار والفرص التجارية والتدفقات الاستثمارية باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة يتطلب على الدولة الاهتمام بها، بالإضافة الى انتشار عقود الشراكة بصورها المختلفة حول العالم التي تعتبر تطبيقاً للهدف السابع عشر من اهداف التنمية المستدامة، وهذا يجعلها كبديل للتمويل سواء التمويل عن طريق موازنة الدولة أو عن طريق القروض الخارجية أو المعونات أو التمويل المجمع عن طريق المصارف، وذلك الدور الذي تلعبه الشراكة في انشاء مشروعات البنية التحتية وتيسير المرافق العامة والتنمية بشكل عام، حيث يقدم الباحث اقتراحاً وهو يمكن من خلال الشراكة التغلب على العقبات التي تواجه القطاع العام في توفير البنية التحتية أو اسهام القطاع الخاص بشكل منفرد وما يتطلب من ضمانات وضوابط كما جاء في قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (563) لسنة 1375 و.ر (2007 مسيحي) بإصدار لائحة العقود الإدارية بالإضافة الى قانون رقم (9) لسنة 1378و.ر (2010

مسيحي) بشأن تشجيع الاستثمار، فإن الشراكة بين القطاعين تحت مظلة الدولة الريعية ربما يكون الحل الأمثل لتسهيل عملية الانتقال من حالة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الى آلية السوق، إذ يعد هذا النهج بمثابة الخطوة تمهيدية تستند الى الواقعية لإنجاز عملية التحول بنجاح لضمان نقل الثروة الريعية المتمثلة في إيرادات النفط عبر مسار آمن وسليم الى الاستثمار الحقيقي للاقتصاد الحر، من خلال إعادة بناء وهيكلة القطاعين العام والخاص مع التركيز على القطاع الخاص على مستوى الاقتصاد الليبي، كونه الهدف الاقتصادي الأساس والغاية المثلى التي يسلط الضوء على دوره في الإصلاح الحقيقي وفق أسس صحيحة وسليمة.

2. ثانياً: المشكلة البحثية:

تكمن إشكالية البحث في مركزية الاقتصاد وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتزايد الانفاق العام الغير السليم الناجم عن الاعتماد على مورد واحد وهو النفط الذي جعل القطاع الخاص يرتدي عباءة التضخم بآثارها السلبية مما أثر على حركة الإنتاج المحلي ومستوى المعيشة وتدهور الادخار والاستثمار الحقيقي والتي تخل بمقومات الاستقرار الكلي كما اشارت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الخصخصة في نتائجها والتي تعد ليبيا ميدان كبير لها، وان الاعتماد على آلية السوق بمفردها يمكن ان تؤدي الى مزيد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي ومن هنا فأن المشكلة تتمحور حول التساؤل التالي:

هل يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الليبي؟

❖ ثالثاً: فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتن تتمحور في:

- اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الليبي تُسهم في مواجهة مشاكله وتراجع الأداء الاقتصادي فيه.
- الشراكة تلبي متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

❖ رابعاً: أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- التعرف على أسس وأليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

2- استعراض تجارب بعض الدول الناجحة ذات الخصائص المشابهة مع الاقتصاد الليبي.

3- استعراض واقع الاقتصاد الليبي وإمكانية تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيه.

4- تحديد مدى كفاءة وفعالية الشراكة المقترحة على عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

❖ خامساً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث في ضرورة التعرف على جدوى تطبيق أساليب اقتصادية جديدة ومختلفة، ومنها أسلوب الشراكة كأحد الحلول التي قد تسهم في انقاذ الاقتصاد الليبي في الاجلين القصير والمتوسط بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة واضحة المعالم وذلك باعتبار عقد الشراكات لتحقيق الأهداف هو هدف بحد ذاته من اهداف التنمية المستدامة التي جاء بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

❖ سادساً: منهجية الدراسة:

بهدف الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف التجارب الدولية الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كذلك جمع المعلومات ذات صلة بموضوع الدراسة من مختلف المصادر وتحليلها بغية الوصول الى نتائج. بالإضافة الى استخدام المنهج التطبيقي (دراسة الحالة) بهدف عرض الحالة الليبية ومدى إمكانية تطبيق الشراكة فيها. أما فيما يخص الجانب النظري تم الاستعانة بالكتب والبحوث والمجلات وغيرها.

❖ **سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في الاقتصاد الليبي ككل، وتتمثل عينة الدراسة في بعض المؤسسات من القطاعين العام والخاص في مدينة طرابلس.

❖ **ثامناً: حدود الدراسة:** تشمل حدود الدراسة كلاً من الاتي:

1- **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص وإمكانية تطبيقها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة واضحة.

2- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على القطاعات العاملة مدينة طرابلس.

3- **الحدود الزمنية:** تقتصر مدة هذه الدراسة خلال الفترة 2014 الى 2019.

❖ تاسعاً: أهم المفاهيم ومصطلحات البحث:

يتناول البحث مفاهيم ومصطلحات مهمة منها التالي:

الفرع الأول: تعريف القطاع العام

- يعرف القطاع العام في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية بأنه "ذلك القطاع الذي يشمل النشاطات المختلفة التي تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والصناعات المؤممة وغيرها من المؤسسات العامة"[1].
- ويعرف القطاع العام أيضاً بأنه "ذلك القسم من الاقتصاد يعنى بصفقات الحكومة، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على اعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية وعبر سيطرتها على قرارات الانفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى"[2].

الفرع الثاني: تعريف القطاع الخاص

- يعرف القطاع الخاص في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية بأنه: "هو الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية. بالإضافة الى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة يشمل القطاع الخاص كذلك النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد والمنظمات التي لا تهدف الى تحقيق الربح وهي النشاطات التي تسمى أحياناً بالقطاع الشخصي".
- كما يعرف أيضاً بأنه " ذلك الجزء من الاقتصاد الذي يتم فيه انتاج السلع والخدمات وتوزيعها من جانب الافراد والمنظمات التي لا تمثل جزءاً من الحكومة"[3].

الفرع الثالث: الشراكة بين القطاعين

- عرفها صندوق النقد الدولي بأنها: "الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة"[4].
- وعرفت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: "تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف امكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف،

---

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص704.
[2] عبد العزيز صالي وليلى محمد يسعد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في القطاعين العام والخاص، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات – العدد 03، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، نوفمبر 2017، ص168.
[3] ليليا بن صويلح، قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة 8 ماي 1945، 2012، ص 70.
[4] برناردين أكيتوبي وآخرون، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 40، 2007، ص6.

حرية الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من افراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل"[1].

- أما على مستوى الدول النامية فإن موضوع الشراكة أخذ العديد من المفاهيم والمعاني، منها أنها: "محاولة لتنمية وتطوير أداء المؤسسات الحكومية بالاستعانة بالخبرات لدى القطاع الخاص والخدمة الجيدة، في سبيل تخفيض تكلفة تقديم الخدمات، كما تعتبر أسلوباً من الأساليب التي تهدف الى تخفيض ميزانية الحكومة بمشاركة القطاع الخاص في التمويل"[2].

الفرع الرابع: التنمية (الاقتصادية– المستدامة)

- **النمو:** يُعرف بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد".
- **التنمية بالمفهوم التقليدي:** هي أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم.
- **التنمية الاقتصادية:** تعرف بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[3].
- **التنمية المستدامة[4]:**
  - تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.
  - وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي

[1] أمجد غانم، **الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية**، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، رام الله، فلسطين، 2009، ص10.

[2] حبيب الله محمد رحيم التركستاني وآخرون، **تقييم الشراكة الاستراتيجية في المشروعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص: دراسة تطبيقية على المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 02، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 359.

[3] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.

[4] https://sustainability-excellence.com/التنمية-المستدامة-مفهوم-تعريف-وابعاد/

احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها".

❖ **عاشراً: أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث:** تتمثل في رسائل علمية وبحوث ودوريات عديدة نذكر منها:

أولاً: الدراسات العربية:

1- مظهر محمد صالح: **انموذج التنمية الاقتصادية للعراق _ الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية**، توصلت هذه الدراسة الى أهم النتائج المتمثلة في: أن الشراكة في الدول الريعية هي الأسلوب الواقعي للتحول من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، وإعادة هيكلة القطاع الخاص وتغيير واقعه عن طريق الشراكة من خلال توليد المشاريع الاستثمارية عام2010.[1]

2- نور علي سمشه: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في التنمية الاقتصادية – تجارب بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، تتمثل مشكلة الدراسة في: الى أي مدى يمكن النجاح في تحقيق مستوى معين من الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى نحو يحقق نتائج اقتصادية إيجابية تتمحور في الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي والعدالة التوزيعية والتنويع في الاقتصاد العراقي؟، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد مدى فاعلية النمط المقترح للشراكة على المسار التنموي في العراق من خلال المقارنة مع الدول النامية التي اعتمدت الشراكة منهجاً لها، وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: الشراكة بين آلية السوق وتدخل الدولة تمثل أحد الآليات التي تدعم الاقتصاد وتزيد من معدل النمو وتعمل على تهيئة القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية، لذا فهي تحظى باهتمام بالغ في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

3- عيسى نجيمي، بلقاسم تويزة: **أهمية اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص في الفكر التنموي الجديد مع التركيز على التجربة التونسية**، تتمثل مشكلة الدراسة في: ما هي المحددات الاستراتيجية للاعتماد الشراكة والمخاطر التي يتعين تفاديها بالنظر التجربة التونسية؟، حيث تهدف الدراسة إلى ان ترسيخ الشراكة على كونها خيار استراتيجي امام الدولة وإبراز الفرص المتاحة لاعتماد الشراكة والمخاطر التي يتعين

[1] مظهر محمد صالح، انموذج التنمية الاقتصادية بالعراق، الشراكة بين السوق والدولة في إطار برنامج الدفعة القوية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 24، بيت الحكمة، بغداد، 2010م.

تفاديها بالنظر الى التجربة التونسية. وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: توسيع مجالات مشاركة القطاع الخاص مع الدولة واستحداث وتفعيل القانونين التي تنظم الشراكة.

4- حنان عبد الخضر هاشم: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الاستراتيجية للتطبيق**، تتمثل مشكلة الدراسة في: هل هنالك إمكانية تحقيق الاستفادة الاقتصادية والتنموية من تطبيق مبدأ الشراكة في الاقتصاد العراقي؟ هدفت هذه الدراسة الى التوصل الى الإجراءات السليمة التي تعمل على تهيئة الأرضية الخصبة لتطبيق مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي وعلى نحو يخدم التنمية في البلد، وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: اشراك القطاع الخاص والاستفادة من خبراته في تصميم وإنجاز البنى التحتية حتى يمكن التغلب على الضعف الذي يعاني منه القطاع العام في بعض الدول، بالإضافة الى ان شراكة القطاعين تسهم في حل العديد من المشاكل وعلاج الاضرار التي يعاني منها الاقتصاد.

5- حاتم جهاد عويضة: **واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية**، تتمثل مشكلة الدراسة في: ما واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين وما سبل تحقيق التكامل بين القطاعين في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية؟، هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين القطاعين ومعرفة التحديات التي تواجه التكامل بينها بالإضافة الى تحديد سبل تحقيق التكامل بين القطاعين في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية. وتوصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية بنسبة (79.2%) من افراد عينة الدراسة.

6- فايزة عوامري، مروة هرامزة: **مساهمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل وإدارة المشاريع والمرافق العامة – تجارب دولية مختارة بالتركيز على التجربة الجزائرية**،

تتمثل مشكلة الدراسة في: كيف يمكن للشراكة بين القطاع العام والخاص أن تسهم في انشاء وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتيسير المرافق العامة؟، حيث كانت أهم اهداف هذه الدراسة في عرض وتوصيف الطرق والأساليب المتداولة لشراكة القطاعين في مجال المشاريع والبنية التحتية وتيسير المرافق بالإضافة الى التأكيد على أهمية التوجه نحو الشراكة في تمويل وانشاء المشاريع والبنية التحتية والمرافق العامة، تسليط الضوء على اهم التجارب الدولية في هذا المجال، حيث توصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: ان الشراكة بين القطاعين تسهم بشكل فاعل في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتيسير المرافق العامة.

7- ملاذ مثنى موسى: **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في نمو الناتج المحلي الإجمالي – تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق**، تتمثل مشكلة الدراسة في: عدم وجود بنية تحتية حديثة ومستدامة وتساهم الشراكة في رفع مستوى معدلات النمو وخلق فرص العمل من خلال دعم عمليات الاستثمار المالي في المورد البشري في الاقتصاد العراقي، حيث كانت أهم اهداف هذه الدراسة تتمثل في دراسة وتحليل واقع تجارب الشراكة الدول التي تشبه العراق في ظروفها، واختيار تجربة مناسبة للاقتصاد العراقي في ظل التجارب الدولية، حيث توصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: لا يمكن للقطاع الخاص أو العام أن يقوم بمفرده في تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة، لذا تعد الشراكة بينهما من اهم الاتفاقيات للحصول على نمو متوازن ومستدام وتنمية اقتصادية شاملة.

8- هاني صالح النمر: **الشراكة بين القطاع العام والخاص في مصر "تقييم للتجربة ورؤية مستقبلية"**، تتمثل مشكلة الدراسة في العديد من التساؤلات منها: ما مدى تحقيق مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنفذة والجاري تنفيذها لأهدافها المخططة؟ وما هو مدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق تلك الأهداف؟، بالإضافة الى أي مدى يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات الشراكة في مصر؟، حيث كانت أهم اهداف هذه الدراسة تتمثل في تقييم التجربة المصرية في الشراكة بين القطاع العام والخاص للوقوف على أهم الإيجابيات والسلبيات فيها بالإضافة الى وضع تصور ورؤية استراتيجية لمستقبل الشراكة في مصر في ظل الظروف الحالية والمستقبلية، ومحاولة الاسترشاد بالنماذج

الدولية في مجال الشراكة. حيث توصلت هذه الدراسة الى اهم النتائج وهي: لا يستطيع القطاع الخاص ان يكون بديلاً للقطاع العام وفي ذات الوقت لا يستطيع القطاع العام انجاز متطلبات التنمية في ظل الظروف التي تمر بها مصر فلابد من شراكة القطاعين في وضع الخطط الاقتصادية، وكذلك لا يمكن الاستغناء الكامل عن الشراكة وخاصة في الدول النامية ومصر والتي دائماً ما تعاني من عجزاً في الموازنة العامة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- Public Private Partnerships for Economic Development: Impacts on Shrinking Cities

على مدى العقود القليلة الماضية في الولايات المتحدة، أصبحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص أدوات أساسية لتنمية المدن وإعادة تطويرها. تبحث هذه الدراسة استخدامات الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار تخصص التنمية الاقتصادية. وتقع المدن التي تم بحثها في منطقة حزام الصدأ في الولايات المتحدة وشهدت اقتصاداتها انخفاضا حادا على مدى نصف القرن الماضي. ويكشف هذا البحث عن الآثار الاقتصادية على هذه المدن المتقلصة التي نفذت برامجها ومشاريعها من خلال اتفاقيات وأشغال القطاعين العام والخاص. يتم تحليل عدة عوامل لتحديد ما يشكل النتائج الناجحة غير الأمم المتحدة وغير المرضية لهذه المشاريع. وفي نهاية المطاف، يُقترح إدخال تحسينات على هذه الخطط يمكن سنها لضمان استدامتها وإنصافها قدر الإمكان.[1]

2- Public-Private Partnerships:

تشرح هذه الورقة جوهر الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتشرح مزاياها وعيوبها الرئيسية، وينصب التركيز على تقييم التجارب السابقة في تطوير أشكال مختلفة جدا من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة اقتصاديا، ولا سيما في الولايات المتحدة.[2]

[1] https://orb.binghamton.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1058&context=dissertation_and_theses
[2] http://ageconsearch.umn.edu/record/289259/files/4-2011%20pages%20221-230.pdf

3- A critical analysis into the success of public private partnerships towards economic development of Zimbabwe from 2009 to 2013:

تشكل شراكات القطاع الخاص جانبا حاسما للتنمية الاقتصادية في زمبابوي، وسعت البحوث إلى تقييم نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية في زمبابوي في الفترة من عام 2009 إلى عام 2013. تقييم العوامل التي تساهم في نجاح تعادل القوة الشرائية؛ تقييم الظروف المؤسسية الحكومية بشأن السياسات والأنظمة المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في زمبابوي؛ تقييم قدرة الشركات الخاصة الزمبابوية على البقاء للمغامرة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في زمبابوي؛ تقييم قدرة المؤسسات المالية الزمبابوية على الاستمرارية لتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في زمبابوي وتقديم توصيات بشأن النموذج المناسب للشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تعتمدها زمبابوي. وأجري البحث على المجيبين من القطاع العام الذين تمثلهم وزارة المالية (20) والقطاع الخاص ممثلاً بـ ZNCC (40) وسيتم اختيار CZI (40) المجيبين. كان إجمالي العينة التي استخدمت في البحث 100.استخدم الباحث مسحًا لإجراء البحث باستخدام استبيان كأداة بحثية. وأظهرت نتائج البحوث أن هناك مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص نُفذت في البلد. وأشارت النتائج إلى عدم وجود أطر مؤسسية للتعامل مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وأن ذلك كان له تأثير خطير على تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولم يكن القطاع الخاص والقطاع العام مُقَرَّبين للانخراط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص بسبب المشاكل المالية للبلد والمشاكل المالية العالمية. غير أن الباحث يوصي الحكومة بإنشاء وحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مكتب الرئيس ومجلس الوزراء للإشراف على تخصيص ورصد التقدم المحرز بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في زمبابوي. ومن المفترض أن تضع الحكومة مشروع قانون يمكن اعتماده لضمان معالجة القضايا المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. الفساد هو أحد المجالات التي تتطلب الاهتمام كوسيلة لضمان مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بسلاسة.[1]

[1] https://www.base-search.net/Record/9b709191b47615035aca6fac66b36d394e704a0125219b4e114348c5aded71db/

4- PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP IMPACT ON LOCAL ECONOMIC DEVELOPMENT. EVIDENCE FROM ROMANIAN COUNTIES:

ترتبط الشراكة بين القطاعين العام والخاص باستمرار في الأدبيات الأكاديمية المخصصة للتنمية الاقتصادية المحلية بآلية قادرة على تنشيط الاقتصاد المحلي من خلال تنفيذ مشاريع المصلحة العامة. ومع ذلك، يمكن العثور على أدلة تجريبية ضعيفة تثبت تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الصمام في الجسم الأدبي. ولذلك فإن الهدف من الورقة هو عرض نتائج تحليل تجريبي عن أثر العلاقة بين القطاع العام وبيئة الأعمال التجارية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، في سياق روماني. وتكشف البحوث عن مدى مساهمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي (مستوى المقاطعات)، باستخدام نتائج استبيان يُدار لممثلي سلطات المقاطعات؛ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتنمية الاقتصادية المحلية، والقدرة الإدارية، والمشاريع العامة.[1]

5- Analyzing Public-Private Partnership in Ukraine and World-Wide:

ويهدف المقال إلى إجراء تحليل للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوكرانيا وغيرها من بلدان العالم، ولا سيما في بلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي. وقد ثبت أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تكتسب بعد توزيعا واسع النطاق بسبب عدم كفاية الآلية المفصلة لتنفيذها. ومن الناحية المثبتة أن استخدام آلية محسنة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها شكلا فعالا من أشكال التفاعل التكاملي بين مؤسسات الميزانية والقطاع الخاص على أساس المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، يسمح باجتذاب استثمارات خاصة موجهة نحو تحسين نوعية السلع والخدمات في مجال الميزانية، فضلا عن ضمان كفاءة النشاط الاقتصادي. ومن المقرر عدم وجود شكل مرجعي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، لأن تنوع مجموعات التعاون بين القطاعين العام والخاص يتوقف على البلد والمنطقة واتجاه النشاط والقطاعات الصناعية ومواضيع التعاون وأغراضه وخصائص المشاريع ومن عوامل أخرى كثيرة. واستنادا إلى تحليل ممارسة تنفيذ ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان

[1] http://www.confcamp.ase.ro/2014/doc/S3/S3/19%20Mina-Raiu.pdf

المتقدمة اقتصاديا، من الناحية المثبتة أن كل بلد يستخدم أدواته الخاصة لتيسير إقامة شراكة اجتماعية من خلال الأنشطة المنسقة للحكومات والدولة والسلطات المحلية، فضلا عن الشركاء من القطاع الخاص. ويجري تحليل للشراكة بين القطاعين العام والخاص في أوكرانيا وبلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي الأوراسي.[1]

أن الدراسات السابقة من الدراسات التي تناولت ذات الموضوع، وجاءت هذه الدراسة مكملة لها لبيان إمكانية تطبيق الشراكة في الاقتصاد الليبي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وهو المطلب الأساسي في احداث التغيير الجوهري في النظام الاقتصادي في ليبيا وهذا ما يميزنا عن الدراسات السابقة.

- **الحادي عشر: أهم مصادر البيانات والإحصاءات المستخدمة في البحث**

يعتمد البحث على عدة مصادر للبيانات والإحصاءات والتي تتمثل في النشرات الاقتصادية الصادرة عن القطاع العام والخاص، التقارير وغيرها.

- **الثاني عشر: تقسمات البحث**

حيث تتمثل في التالي:

الفصل الأول: الملامح النظرية والفكرية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص.

الفصل الثاني: تجارب بعض الدول الناجحة في مجال الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث: تحليل واقع الاقتصاد الليبي (الجانب التطبيقي) وإمكانية تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الخروج بنتائج وتوصيات مقترحة في هذا المجال.

[1] https://doaj.org/article/8a405b2c5a6f4ca5acfb3e3d6cda0826

❖ الثالث عشر: المراجع

1- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص704.

2- 1 عبد العزيز صالي وليلى محمد يسعد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في القطاعين العام والخاص، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات – العدد 03، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، نوفمبر 2017، ص168.

3- 1 عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سبق ذكره، ص684.

4- 1 ليليا بن صويلح، قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتيسير والعلوم التجارية، العدد 08، جامعة 8 ماي 1945، 2012، ص 70.

5- 1 برناردين أكيتوبي وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 40، 2007، ص6.

6- 1 أمجد غانم، الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، رام الله، فلسطين، 2009، ص10.

7- [1] حبيب الله محمد رحيم التركستاني وآخرون، **تقييم الشراكة الاستراتيجية في المشروعات الاقتصادية بين الحكومة والقطاع الخاص: دراسة تطبيقية على المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، المجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 02، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2015، ص 359.

8- [1]مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.

9- [1] https://sustainability-excellence.com/التنمية-المستدامة-مفهوم-تعريف-وابعاد/

10- مظهر محمد صالح، انموذج التنمية الاقتصادية بالعراق، الشراكة بين السوق والدولة في إطار برنامج الدفعة القوية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 24، بيت الحكمة، بغداد، 2010م.

11- [1] https://orb.binghamton.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1058&context=dissertation_and_theses

12- [1] http://ageconsearch.umn.edu/record/289259/files/4-2011%20pages%20221-230.pdf

13- https://www.base-search.net/Record/9b709191b47615035aca6fac66b36d394e704a0125219b4e114348c5aded71db/

14- http://www.confcamp.ase.ro/2014/doc/S3/S3/19%20Mina-Raiu.pdf

15- 1 https://doaj.org/article/8a405b2c5a6f4ca5acfb3e3d6cda0826

المراسلات

ترسل البحوث باسم هيئة التحرير بمجلة البحوث والدراسات الاقتصادية

العنـــــوان
قسم البحوث والدراسات الاقتصادية
المكتب 9، الدور الثاني، مبنى إداري 1
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا
web: www.uot.ly/eco

MAILING

All papers should be posted to
Journal **of R**esearch **and E**conomical **S**tudies **(JRES)**

ADDRESS

Department of Researches & Economical Studies
Office No.9, 3rd Floor, Block 1
Faculty of Economics & Political Science
University of Tripoli, Tripoli, Libya
web: www.geps.uot.ly/cres